





PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY



32101 007469677

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

*This book is due on the latest date  
stamped below. Please return or renew  
by this date.*



Syria. Mahkamat al-naqd.

محكمة النقض  
المكتب الفني

مَجْمُوعَةٌ  
الْمَبَادِئُ الْفَانُونِيَّةُ  
المقررة  
في محكمة النقض

من قبل الدائرة المدنية الأولى

الجزء الثاني

من د - ي

في أعوام

١٩٥٩ - ١٩٦٣

(Arab)

KPA

.S97 M3

1963

alg'us' 2



فهرس تسلسل حرف

ال ( د )

- ۱ - دار سکن جزها .
- ۲ - دعاة .
- ۳ - دعوى .
- ۴ - دين .





۱۹۵۹/۱۲/۲۹	۷۰۶	۱۳۳۲	دار سکن حجتها
	یراجع حجر		
	* * *		
۱۹۶۰/۱۰/۳۱	۷۲۲	۵۶۲	دار سکن حجتها
	یراجع حجر		
	* * *		
۱۹۶۱/۲/۱۳	۱۴۲	۳۵۸	دار سکن حجتها
	یراجع حجر		

١٩٦٢/١١/١٠

٥٥١

٢٥٧

دعارة

ان بيع محلات تعاطي البغاء مع مفروشات باطل لمخالفته الآداب العامة  
الوقائع :

يتبين من الاوراق أن المدعية الطاعنة باعت بموجب عقد من المدعى  
عليها نصف الرخصة المعلقة اليها من السلطات الادارية بفتح دار لتعاطي  
البغاء مع جميع مفروشات هذه الدار التي اتخذتها لممارسة هذا العمل  
والديون المتحققة بذمة البنات اللواتي يشتغلن في هذا المحل .

#### اجتهاد محكمة النقض :

ان العقد المبرم بين الطرفين الذي استهدف الاشتراك في استثمار  
بيت للدعارة يعتبر على هذا الاساس مخالفا للآداب العامة كما وأن  
الحصول على ترخيص من الادارة لا يصحح العقد اذ أن الترخيص  
شخصي يعطى لاهداف صحية واجتماعية ولا يؤدي الى اعمال ارادة  
المتعاقدين التي اتجهت الى ابرام عقد مبني على سبب غير مشروع .

كما وأن العقد الباطل ليس يعمل قانوني فان من حق كل ذي مصلحة  
أن يتمسك بالبطلان وللمحكمة ان تقضي به من تلقاء نفسها ما دامت  
دعوى البطلان لم تسقط بانقضاء خمس عشرة سنة من وقت العقد تطبيقا  
لاحكام المادة /١٤٢/ من ق.م .

وان المشرع الذي قرر بطلان العقود التي لا تقوم على سبب  
مشروع اوجب في حالة القضاء بالبطلان اعادة المتعاقدين الى الحالة التي  
كانوا عليها قبل العقد وأجاز الحكم بتمويض معادل اذا استحالت الاعادة  
عملا بالمادة ١٤٣ من القانون المذكور .

دعوى الصورية ٩٦٩ ٦٦٧ ١٩٦٠/١٠/١٠

يراجع خصومه

\* \* \*

دعوى كيدية ٩٢٢ ٧٤١ ١٩٦٠/١١/٧

يراجع اسلحه استعمال الحق

\* \* \*

دعوى متقابلة ١٠٧١ ٧٩٢ ١٩٦٠/١١/٢١

يراجع استئناف تبقي

\* \* \*

دعوى الدائن ١٩١ ٦٩٠ ١٩٦١/١٠/٢٢

حق الدائن ان يرفع الدعاوى باسم مدسه الا ما يصل منها بشخصه

ان اشترع مدعى المدعى الحق عن نفسه الادسه واعطائه الوصف  
المدعى وفق ما سمعه من ورائع المدعى وهو خالف الوصف الذي  
اسمعه عنها المدعى وان ٣٣٦ من و.و. حول الدائن الحق  
في رفع الدعوى باسم المدس في أي نوع من انواع الحقوق التي لا تصل  
شخصه خاصه واثبت على عاتقه عبثا ان مدسه قصر في استعمال  
هذه الحقوق تقصيرا من شأنه ان يسب اعساره او يريد في هذا  
الاعسار .

\* \* \*

دعوى بوليصه ٤١ ١٤٢ ١٩٦٢/٢/٢٦

ان الظن القدم في الدعوى البوليصيه ضد احد طرفيها يستوجب الرفض

ان الدعوى التي رفعها الشركة المصنوع صدها تستهدف في الاصل  
عدم نقد الصرف الذي انزه به المدين سظهر السندات المودعة لدى

المثل لصالح الشركة اطاعة تأبى على أن هذا التصرف تم بصفة  
نواطة الرامي الى تفصيل دأى على آخر بدون حق .  
ان سبوت هذه الطريق من قبل الشركة الدائنه ضد طرفي العقد  
نقص بصحوص على حكم من انشاء بعدم بعد صرف المدين انما  
بطوي في انحصاف على التدرع بالدعوى الولصة وان طيعة هذه  
الدعوى تستمع احصام كل شخص اشرك في هذا التصرف المراد  
عدم سريانه بحق الدائنين توفيقا لاحكام م ٢٤٣ / م ف م .  
وانه يحكم على الشركة الطاعة من أجل تصحيح انحصومه أن توجه  
نظم الى المدين الذي شهد انحصومه امام محكمة الدرجة الثانية بانصفة  
التي كان عليها .

وان اقتصر الجهة الطاعة على محاسبة المدعي بعدم بعد العقد  
دون المدين بالرغم من هذا بوجوب القانوني اما يستمع رفض الطعن  
من جراء وقوعه على غير الوجه الذي اسسه المشترع .

\* \* \*

دعوى بوليصة ١١٢ ١٦١ ١٩٦٢/٢/١٩

١ - يحق للدائن طلب ابطال بصرفات مدسه اما دعوى الصورية او  
بالدعوى البوليصة .

٢ - ان اختبار الدائن لدعوى الصورية لا ينع من الحكم بها تعرضه  
اثناء البحث للدعوى البوليصة .

**الوقائع :**

ان الدعوى التي رفعتها الجهة المظنون صدها تقوم في الاصل على  
المطالبة باطل امدين الصوريين الذين ارما بقصد تهريب الاموال  
من وجه الدائنين مع محور أثرهما .

**احتجاج محكمة النقض :**

ان لمشرع احرار لدائني المتعاقدين بمقد صوري أن يشوا بجميع

وسائل الشون صورية هذا العقد الذي يضر بهم عملاً بأحكام م/٢٤٥/  
من ق م م.

وان اراد الجهة المظنون صدها الدفع سلطان التصرف وفقاً لاحكام  
الدعوى البوليصية الى جاب الادعاء بالصورية لا يعيد التسليم بجديّة  
العقد على اعتبار انه يحور للدائن أن يطلب ابطال تصرفه مديته اما  
بدعوى الصورية أو الدعوى البوليصية وان من حقه أن يتخير من  
هاتين الدعويتين الدعوى التي يتحقق بها عرضه فان كان قد احتار الادعاء  
بالصورية وأثبت امام المحكمة صحة دعواه قصت له بطلاته ولا يمنع من  
الحكم له تعرضه أثناء البحث الى الدعوى البوليصية .

دين ٢٢٢ ٢٢ ١٩٦١/١/٩

حق الوارث في الديون التي يتركها مورثه .

ان حق الوارث في الديون التي يتركها مورثه بشئ محدد الوفاء  
يصح دائما بصريق الخلفه بمقدار نصيبه في المال القابل للاقسام  
وتتبع دمه المدين مشعوله بعده بهذا القدر مما تربت معه على هذا  
امدس ان يقوم بالوفاء لكل وارث بمقدار نصيبه من الدين فاذا قسم  
بالوفاء لغيره من مورثه فان ذلك لا يبرىء دمه ، لان الوفاء امبرىء  
بدمه هو الذي يقع لمدنس او دئه وحق ما نصيب عليه المادتن ٣٣٠  
و ٣٣١ من ق.ق. .

\* \* \*

دين انقضاء ٦٨٠ ٥١٩ ١٩٦٢/١٠/٢٤

براجع حساب جاري

\* \* \*

دين ٣٢٥ ١٢١ ١٩٦٢/٢/٥

١ - بحى المولى الرجوع على المدين بمقدار ما دفعه عن ذمه .

٢ - بحق للمدين الاعتراض على وفاء دئنه من قبل الغير اذا كان له  
مصلحه في ذلك ويكون المولى مسؤولا عن جميع الدفع التي يستطيع المدين  
اثارتها بوجه النائن الاصلي .

الوقائع :

ان الوقائع اثبتة في الدعوى بعد ان طعنني اشرد مباره شاحنة  
من المضمون ضده المدعى بوصفه وكلاء من مالك اسبارة ونظما بالثمن  
اسبدا لامر اسامع وقد تأخرنا في تسديد قسم منها فقام بتنظيم اسبدا  
جديده لصالح الوكلاء المضمون ضده ولدى تحلفهما عن دفعها قام هذا  
بدعوى وترر ببناء من ملك للادفية شعر بأنه سدد فمعة هذه الاسبدا  
عن دمه الضعيف كما امرر بنا صدرنا عن مالك اسبارة شعر بأنه ستوفي

حقوقه من ثمن السيرة من المضمون ضده وأصبح هو صاحب الحق بالمطالبة فيه .

#### اجتهاد محكمة النقض :

ان قيام العبر بوفاء اندين يحوله حق الرجوع على المدين بقدر ما دفعه وليس للمدين الذي حصل الوفاء بغير ارادته ان يسمع رجوع الموقوف بما وفاه عنه الا اذا اثبت أن له مصلحة في الاعراض على اوفاء وفق ما نصت عليه م . ٣٣٣ / من ق . م .

وان الجهة الطاعة المدينة التي اعترضت على هذا الوفاء مدعية بأنها أوفت المدين الى الدائن الاصلي عتبرت عن الثبات اوفاء المسمى به .

وان اتفاه مصلحة المدين بالاعراض على حصول الوفاء يؤدي الى اعطاء الحق للموقوف بالرجوع عنه بمقدار ما دفعه عن دمه ما دام أنه يستحق يدى هذا المدين ان يدفع الى الدائن الاصلي او الى العبر الذي سدد الدين عن دمه عن أن تصدى العبر بوفاء اندين عن دمه المدين دون ان منه يجعل الموقوف مسؤولاً عن جميع الدفع التي يستطيع المدين اثارها بوجه الدائن الاصلي ولا يرجع انحراف على المدين الا في حدود ما استفاده المدين من هذا الوفاء .





فهرس تسلسل حرف  
ال ( ذ )

ذهب

\* \* \*



تہذیب

77.

74

1971/1/55

مطلان العامل بالذهب

١٨ لـ . ورب الظلال جراء على محاميه أحكامه أما استهداف من ذلك حماية النقد وتأمين الاستقرار في المعاملات وتيسير المصلحة العامة . فإسقاط الذي نحن نعتقده المحررة بعمومه اذهبيه هو إسقاط مطلق لتعلقه بالنظام العام .

فإن الدعوى التي نوجه على المصاحبة بسبب عقد محرر بالبيعة الذهبية  
يجوز فيها تصرف الآخر أن يثبت بطلان هذا العقد كما أن المحكمة  
أن تقضي به من تلقاء نفسها \*

✱ ✱ ✱

تھیں

045

049

1977/11/22

يقع التعاقد باطلا اذا تم بالبراب التمهيه ولو حدد لها قيمه  
مبينه بالبراب السوربه

ان العهد المزمع بين الفرنسيين وبعض بعض المندعين عليه في بلاد  
ليرة عثمانية ذهب سعر يوم المزارع من كل قصبة ثم عليها السع وفقد  
حدد العهد سعر الذهب بصورة مبدئية بسعر ٢٦ ل. م. و ٣٠ ق. م. تحت  
الريادة والامضاء وبرت أمر بحديثه النهائي لسعر السوق التجاري يوم  
المزارع .

ان التعاقد على الوجه المذكور وقع على الليرة الذهبية محددة سعرها  
النحري لوم اسراع فلا قيمة لتحديد المدئي الوارد في العقد بعد ان  
اوجب استيفاء قيمتها حسب سعر سوق وتحت الزيادة والقصاص . ان

ربط التعاقد سعر الليرة الذهبية التجاري بحمل التعاقد وقما على مبلغ  
من العملة الذهبية بصورة تعرضه للبطالان سفتضى أحكام المادة الاولى  
من القرار ١٨/ل٠ د لعام ١٩٤٠ التى نصت على منع تحرير التهربات  
المديه أو التجارية بصفة من الذهب أو بورن الذهب أو ببلغ من العملة  
القانونية بشل ما يفايله من العملة الذهبية تحت طائلة البطلان •

فهرس تسلسل حرف  
ال ( ر )

١ - رد القضاء .

٢ - رسم .

٣ - رهن .

٤ - روحية .





رد القضاة ٦٢٤ ٤٠ ١٩٥٩/١/١٩

### الاجراءات الواجب اتباعها للعصل في طلب رد القاضي

ادام تستع المحكمة في طلب رد القضاة الاجراءات المصوص عليها في ١٨٣ م ق م ن بأن تستمع الى اقوال طالب الرد وتكلفه لسان أدلة الاثبات ثم تقوم بتحقيق على ضوء ما يقدم اليها من أدلة وتسمع بعدئذ الى ملاحظات القاضي وممثل النيابة العامة فان حكمها يكون مخالفا للقانون .

\* \* \*

رد القضاة ٦٨١ ٥١٤ ١٩٦٢/١٠/٢١

ان القاضي معرض للوقوع في اخطاء قانونية ولا يرد الا اذا كان الانحراف مقصودا به الاضرار بأحد الخصوم وتغيب على ذلك القرائن والادلة

يستند صاحب رد القاضي في دعم مطلبه الى قيام العداوة الشديدة بينه وبين القاضي المطلوب رده ويذكر بمصلا لوفائحه هذه العداوة اقدم القاضي على اصدار قرار يسمعه من اسفل رغم اقرار الكفاية التي تضمن حقوق الخصوم وفيه اضرار موجبة اصدار ابي القاضي ورفع الدعوى ضده .

### اجتهاد محكمة النقض :

ان مجرد اصدار حكم بمع طلب الرد من السفر لصمان حقوق حصته لا يصد فيه هذه العداوة حتى ولو كان القرار مشوبا بالخطأ وغير مستند الى ما يبرره أو متخذا بعد الاعذار لان القاضي فيما يصدره من احكام معرض للوقوع في اخطاء قانونية يعود امر اصلاحها لمخبات القضاة المختصة فلا وجه للمخاللة رده الا اذا كان الانحراف مقصود به لاصرار بأحد الخصوم واهتمت على ذلك القرائن والادلة كما وأن مبادرة الطاعن بعد صدور القرار المذكور لتوجيه الاعذار واقامة

الدعوى على انقاصى لا يثبت عدم العداوة المبررة لطلب بردهم بتحقيق  
بعد ذلك صدور أية بادرة عن انقاصى شفا عن تأثيره بالدعوى وخروجه  
عن احب د الواجب نوعه في انقاصى أو تشعر بالعداوة والعصاء نحو  
المدعى الطاعن •

وان السر على غير هذا النهج يحجم عنه افساح المجال  
امام كل خصم لاقضاء انقاصى بمجرد اقامة أية دعوى ضده وتقبل سير  
العدالة •



رسم ٦٤ ١٢٠ ١٩٥٩/٢/١٢

- ١ - يعود امر استبدال العقارات الوقفية الى مجلس الاوقاف الاداري .
- ٢ - يتوجب على الدولة وغيرها من المؤسسات العامة دفع رسم استبدال عن العقارات الوقفية .

ان استبدال العقارات الوقفية يعود الى مجلس الاوقاف الاداري الذي له وحده حق الب معاملة الاستبدال وان حصر الاختصاص بهذا المحس بالظر في استبدال العقارات الوقفية لا يحول دون ان يحكم بدائرة الوقفية بهذا البديل على من قام الاستبدال بصاحبه عند اماعه من دفع هذا البديل الذي يصبح ديناً عادداً في ذمه .

وان لجوء الدولة في محل ممارستها لمعاشتها شراء العقارات أو تأجيرها أو ائتمار بالأعمال التي تقوم بها كدفه الناس بجمعها بحكم الافراد بعدادين ويخصصها لمواعيد القابضة التي تخصمونها لها لأن عملها هذا لا ينبغي أن يحال السادة ولا يخص سائر المرفق العام .

وان القانون العام قد نص على استبقاء رسم استبدال على العقارات بوقفه لمصلحة شكل مضمون ولم يشر الدولة أو غيرها من المؤسسات العامة .

\* \* \*

رسم جبركي ١٠٢ ٩ ١٩٦٠/١/٦

يراجع جمارك

\* \* \*

رسم جبركي ١٧ ١٢٢ ١٩٦٠/٢/١٠

يراجع جمارك

\* \* \*

رسم ٦٨٢ ١٧٧ ١٩٦٠/٢/١٨

يراجع نقاد

١٩٦١/٢/٦	١١٨	٢٧٠	رسم
		راجع استئناف	
		* * *	
١٩٦٠/٢/١٨	١٧٧	٦٨٢	رسم
		راجع تقدم	
		* * *	
١٩٦٠/٤/١٩	٢٢٤	٧٨٤	رسم جعركي
		راجع جمارك	
		* * *	
١٩٦١/٢/٢٧	١٨٤	٤٥٥	رسم جعركي
		راجع جمارك	
		* * *	
١٩٦١/٦/٢٦	٥٢٧	٢٦٦	رسم

ان مجرد دفع رسم الدعوى لا يعتبر بمثابة المطالبة القضائية التي لا يتم الا بتقديم صحف الدعوى للقبض في ديوان المحكمة

#### الوقائع :

تقدم لمدعي الصاع الاستدعاء دعواه الى رئيس ديوان بني حوله الى المدة لاستعاء رسم لدى دفع تاريخ ٨ ١١ ١٩٥٨ ثم قد هذا الاستدعاء في ديوان المحكمة بتاريخ ١٢ ١١ ١٩٥٨ وقد ردت الدعوى لتقديمها بعد قضاء المدة المعبية قبولها .

#### اجتهاد محكمة النقض :

ان تقديم الاستدعاء الى رئيس ديوان احصاء الرسم بتاريخ سابق واحاله الى امالة لاستعاء رسم وقضاء مقدمه بدفع الرسم كل ذلك لا يفيد في حداثة وجود صلة التقاضي بين طرفي الخصومة بصورة فاسعة للتقدم على اعمار ان تقديم الاستدعاء تصرف مستقل ومنفصل عن دفع الرسم يسوء تراخي وتأخر صاحب الحق في المطالبة به قبل قيد الاستدعاء في ديوان المحكمة .

وان دفع الرسم وان كان شرعا لفيد الطلب وحفظ المواعيد القانونية تحت صائلة اطلاق بمقتضى حكم المادة /١٩/ من قانون الرسوم والتأمينات القضائية غير أن مجرد دفع هذه الرسوم لا يعتبر بمثابة المطالبة القضائية انني لا تم الا بتقديم صحيفة الدعوى للمدعي في ديوان المحكمة ذلك ان تقديمه الاستدعاء بعد دفع الرسم هو الاجراء الذي يكسب المدعى صفة المدعي في حين أن دفع الرسم الذي لا يفرض تقديم صحيفته لا يحل أي أثر قانوني اذ بإمكان دافع الرسم ان يعدل عن إقامة الدعوى .

\* \* \*

رسم جرمي ١٢٠ ٤٢ ١٩٦٢/١/٢٢  
يراجع جمارك

\* \* \*

رسوم تأمينات - قضائية ٢٢٢ ١٠١ ١٩٦٢/٢/٢١

#### دعاوى المصالحة من الرسوم غير مفعلة من الثامن

ان المشرع الذي أحار للحصوم ( غير الاحوال المستتاة نص قانون ) أن سألوا أحكام المحاكم الابتدائية اما اشترط لقبول الاستئناف من المستأنف أن يودع في معاد الطعن التأمينات المنصوص عليها في قانون الرسوم والتأمينات القضائية عملا بالمادة /٢٣٢/ من ق. أ. م .

وان واضح القانون عرف التأمين القضائي بأنه المبلغ الذي يودعه في صندوق الخربة من سلك طريق الطعن في الاحوال التي نص عليها قانون وتحويل الى عرامة عند ظهور المستأنف غير محق في طعنه كما عرف الرسم القضائي بأنه المبلغ الذي يجب أدائه الى صندوق الخربة حفظ للمواعيد القانونية وتوفيقا للاعمال التي تقوم بها الدوائر القضائية

( مادة /١/ ) من قانون الرسوم والتأمينات قصائية رقم /١٠٥/ •  
 واعفاء دعاوى العمال من الرسوم لا يمكن ان يستد في شموله  
 للتأمين امرب دفعه بمقتضى اقدون من حراء اختلاف الحكم بين كل  
 من النوعين •

ولو اراد المشترع اعفاء الدعاوى اسي برفعها العمال من أداء التأمين  
 نص على ذلك كما فعل في المادة ٨ / من قانون حالات واجراء اطمس  
 امام محكمة التقص سي صدر قانون العمل الموحد في ظل نفاذ احكامها  
 اذ جاء فيها ( يعفى من ائداع لكفانة من يعفون من ارسوم القصائه ) •

وبعد العاء هدا افاون عد الامر لاصه واتصح ائداع ائمين شرط  
 بعيد الصلت واجراء لمعاملات تحت مدئلة اسفلان عملا تامادة /١٩/ من  
 المرسوم /١٠٥/ تاريخ ٤/١٠/١٩٥٣ •

فلا يعفى أحد من تأدية الرسوم والتأمينات واستعفاء أو من تعين  
 ما نص عيه وحبوب تعيله منها الا في ائحالات المنصوص عليها في  
 القانون •

\* \* \*

رسم شرفية ٢٦٨ ١٧١ ١٩٦٢/٤/٩

براجع اختصاص

\* \* \*

رسم الدلالة ٥٢٦ ٢٨٨ ١٩٦٢/٧/٧

ان تلزم رسم الكيل والوزن من البلدة بطريق المزاد العلني

يقع على حى ذي قبهه مالية ويتضع لرسم الدلالة

ان المادة /١٩/ من القانون المالي للبلديات فرضت رسم دلالة  
 على كل بيع يحري بطريق المزاد فيما تناول البصائع والاموال والاشياء  
 المنقولة وغير المنقولة •

وان هذا النص احصى مد في أثره اى الحقوق التي ترد على شيء  
غير مادي على اعتبار ان الاشياء مبنية اى ذاتها اما ان تكون مادية  
مع تحب النص واما ان تكون غير مادية بذكرها الانسان بالنصوص  
وتصبح محلا لمحق بمعنى ٨٩/٠٠ من ق.م.  
وان تترجم رسم لكل واحد من قبل اسلدية بطريق المراد عميد  
واقع في عرف ايمان على حق دى فمة مابة يعلق شيء غير مادي فهو  
على هذا الاساس صاحب رسم الدلالة .

\* \* \*

رسم ٨٢ ٥ ١٩٦٣/١/٦  
براجع احصااص

\* \* \*

رسم ٥٢ ٣٧ ١٩٦٣/١/٢١  
اذا وقع خطأ في حساب الرسوم القضائية من قبل الموظف  
المختص فلا يسأل عنه المكلف بدفعه

ان المشرع الذى اعمر الرسم شرما لحفظ المهل التقويمه قد أوكل  
امر حساب هذه الرسوم وحمايتها الى مساعد مختص وان قيام المكلف  
بدفع الرسوم التي يكلفه بها امساعد يكفي لحفظ هذه المهل حتى ولو  
كانت الرسوم المؤدده على عن رسمه القانونى ما دام أنه غير مسؤول عن  
خطأ هذا الحساب .

\* \* \*

رسم ٦٢ ٥٢ ١٩٦٣/١/٢٨  
ان الالتزام بدفع الرسوم المترتبة على عقار حتى تاريخ الفراغ بوجب  
اعتماد هذا التاريخ

الوقائع :

ان اسد الثاني من عقد البيع يصح على انزام المشتري بالرسوم



والمستحقين للإقامة لا يسه معاملته بفراغ وعلى الزاد البائع المصنوع صده  
تجميع الضرائب ورسومه المتحققة على العقار حتى يريح الفراغ .

### اجتهاد محكمة النقص :

ان رسم اشرفيه هو من الرسوم المحسوبة في الشريعة لمعمول به  
وقد انعقد بعدد قامة يقع بمقتضى هذا الشرح على عائق انطاع اذا تحقق  
في انصره سي اسرم بها بمقتضى اعمد .

وان رسم اجهه لمصنوع صدها بالرسوم اسرمه على العقار حتى  
يبيع الفراغ بحجم عمده هذا المبيع وتكسبها بكل رسم يرتب قبسه  
دون اعداد المبيع الحكم الصادر بتسجيل المبيع باسم انطاع .

\* \* \*

رسم شرفيه ١٩٢ ٥٨ ١٩٦٣/١/٢٨

١ - ان الاساس الذي يقوم عليه تكليف العقار برسم الشرفيه يختلف  
عن الوجانب التي تلازم العقارات الداخلة في منطقه التنظيم .

٢ - ان بلاشي العقار كوحده عند احصائه للتنظيم لا يفقده الزايب  
التي اكتسبها بسجده وقوعه على شارع واسع او حديقته عامه قبل التنظيم .  
٣ - ان التنظيم والمحموس في دفع رسم الشرفيه .

### الوجانب :

ان دعوى اجهه المصنوع صده فهو على المضافة مع معارضة  
البلدية . استثناء رسم شرفيه تأسيس على انها ادخلت العقار المكلف  
بالشرفيه في منطقه التنظيم واعتبرت منه اسسه التي رتبتها للموقع  
عامه سواء لا يسوع بها معه ان تجمع بين المطالبة بهذا الرسم وبين  
احصاء العقار بوحدة منطقه في حالة تسجيله .

### اجتهاد محكمة النقص :

ان الاساس عنوي الذي يبرر تكليف اصحاب العقارات برسم  
الشرفيه مستمد من قيام البلدية لأسس لتصل بالمصالح العام كاحداث

الطرف أو توسعها بصورة سجد عنها ارتفاع قيمة هذه العقارات وتحسينها عملاً بأحكام المادة ٢٨ / من قانون البلديات المالي رقم ١٥١ لعام ١٩٣٨ •

وإن هذا الأساس الذي يقوم عليه الرسم المذكور يختلف عن الوحائب التي تلامس عقارات انداحت في منطقة التنظيم إذ أن العقار المكلف برسم الشرفية من جراء ما أفادته مساحته بسبب وقوعه على شارع أو بحوار حددته عامة بما يدخل في منطقة التنظيم بقيمة ارتفاعه بعد التحسين بصورة لا تسمح لمن استفاد من ارتفاع قيمة العقار واستقرار وضعه على هذا النمط أن يطالب باستعادة الرسم المدفوع •

وإن السير على غير هذا النهج يعني إلى تمكين كل مكلف من مداخيل بلدية تستعده رسم الذي أداه رغم استعادته من وضع عقاره لتحسين سبوت موبله وهو أمر لم يكن يستهدفه المشرع الذي استل قانون التنظيم من أجل تحقيق المصلحة العامة بأعداد المدن وارتفاع من شأنها •

وإن عدم هذه الفوائد سجد عنه تقرير أن العقار وإن تلاشى كوحده عند حصوله لتنظيم غير أنه لا يفقد أرباحه التي كسبها نتيجة وقوعه على شارع واسع أو حدوده عامة قبل التنظيم ما دام أن مساحته يحسن مساحته عمداً تنظيم بنفسه حدوده تعادل في قيمتها قيمة عقاره في وضعه الأخير •

وإنه يعني بحل الصراع على هذا الأساس معرفة الطرف الذي تم فيه التحسين وأصبح ماعداً للتكليف برسم الشرفية على أساس أنه استفاد من هذا التحسين ودخل في منطقة التنظيم بقيمة مرتفعة وإن ظهر تحول العقار في تنظيم بوضعه السابق قبل أن يلحقه تحسين ثم وقتئذ استفاد رسم الشرفية تأتت على أن هذا التحسين لم يكن ملحوظاً عند تنظيم العقار وبذلك تفقد البلدية مستنداً الحقوق للمطالبة بالرسم •

التحسين وإن امتدان تحول العقار في منطقة التنظيم وتحسين قيمته بعد

١٩٦٢/٢/٢٠ ١١٩ ١٢٠ رسم

### كمية تحديد رسوم الدعاوى لدى المحاكم الروحية الأرثوذكسية

انه يعين على المحكمة في حكمها، لدى سوى فيه الخصومة اسرهم  
الحصص الخماسية بمصاريف المحاكمة \*

وان لمحكم الروحية سارت في تحديد هذه المصاريف وفيما لتعمل  
احدري أممها قبل ١٩٣٦ م. على الوجه الظاهر من كتاب رئيس المحكمة  
روحية الاسكندرية لا، ثودكسية المؤرخ في ١٦ ٢ ١٩٦٣ \*

ه. ن. الكتب اشبار ١٠٠٠ بعدد نان اعرف جرى على تحديد الرسوم  
السة اعدد حسابات امحاكمة وادله لكل نوع من انواع القضايا \*  
وان الحكم المتعون ١٠٠ لدى ٠ يوضح عدد هذه الحسابات ومقدار  
رسوم التي جرى ا. م. على سيفانها من كل جلسة بما يعبر مشونا  
العموم عنوه ٥ جدول دون مديرة محكمة يقص عنها في الردية  
على هذه الدخلة من جعله من واد انقص \*

\* \* \*

١٩٦٢/٢/١٣ ١٥٢ ٢٩٩ رسم جبركي

### براجع جمارك

\* \* \*

١٩٦٢/٥/٢١ ٢٩٢ ٤٢٦ رسم

### تقسيم الرسوم والنفقات القضائية بين المتخاصمين

ه. سفر ٠ أحكام المادة السادسة من المرسوم التشريعي رقم ١٠٥  
١٩٥٣ م. على احزاب تقسيم رسوم القضاة بين الطرفين المتخاصمين  
ينبغي ان تقسم هذه رسوم والنفقات بين المتخاصمين تكون نسبة  
خسارة كل منهم \*

وان ظهور مصبحة الجمارك محقة في دعوى جعل الرامها بعض  
الرسوم والنفقات غير قائم على أساس \*

رسم شرفية ٢٠٢ ٢٢١ ١٩٦٣/٦/٦

ان قرارات اللجان التحكيمية المناط بها امر النظر برسم الشرفية تكون مبرومة غير خاضعة للطعن بطريق النقص

اجتهاد محكمة النقص .

ان المحدث يهائي رسم الشرفية رسمه معتدات التي استحدث من لخصيص اسحق من فناء الطرية توسع اشرع موقوف بالاجل التحكيمية وان قرارات التي تصدرها هذه اللجان مبرومة تكون من قبل الاحكام القضائية على اساس ان حكم ولايه قضائية خاصة بالنازعة المعروضة عليها .

وان لمشروع الذي احدث هذه اللجان هيئة ائيلة محفصة محدث رسم الشرفية نص على ان قرارات مبرمة لا تخضع برفادة محكمة النقص بمقتضى القانون ١٠٨ عام ١٩٥٨ .

وان خلاصه الذي سبب الاحكام ليس من شأنه ان سلب هذه اللجان ولايتها .

\* \* \*

رسم ٤٨٦ ٢٤٠ ١٩٦٣/٦/١٩

التعريف بين رسوم المحاكم الروحية وقبض المحاكم

ان لمشروع الذي فرض رسومه وانما سبب القضائية الواجب اداؤها بحفظ المواعيد ومنازعة طرق ضمن قد عين المحاكم التي تطبق هذه الرسوم وفي حملتها المحاكم اشرعه وامدهه لم يعرض للمحاكم روحية وان مقدار ذلك قد حدد حصوع هذه المحاكم لتعريف التي نص عليها هذا القانون وماءها خاصة لتعريف التي تفرها اسلطات الكنسية المخصصة هذا فصلا عن ان الرسوم التي تسنونها للمحاكم الروحية تبقى في صندوق هذه المحاكم تعويض لقضاها مما تفرجها عن الرسوم انقضائية التي هي بحسب التعريف الوارد في قانون رسوم مبالغ تؤدي لصندوق الخزينة .

١٩٦٠/٢/٢٢

٢٧٤

٧٧٧

رهـن

### رهـن حصة ارضية

ان رهـن أحد بورثة بعض امشولات على علم من نافي بورثة يعبر من فيل رهـن المستعـر الذي يحول المرهـن هذه الصفة حق الامتـر على الاشياء المرهونة حتى يستوفي دينه .

• • •

١٩٦١/١/٣٠

١٠٢

٢٨٩

رهـن

- ١ - بيع صوري اخفاء للرهن ، اثبات هذا البيع .
- ٢ - بطلان شرط املاك المرهون لا يستتبع بطلان الرهن .

### الوقائع :

تقسم دعوى طلب ابطال عقد بيع قطعي محل تأسس على انه صوري يخفي رهـن و مراد منه سبـك العقار في حالة تخلف اميين ابراهـن عن أداء بدل الرهن .

### اجتهاد محكمة النقض :

ان وقوع البيع الصوري اخفاء للرهن انه يرمي الى تحقيق غرض يخالف نظام عام بالاحكام على غشون مدى حرم الاكفاء على نقـاء العقار المرهون ملك للدائن عند الامساع عن وفاء سدين عملاً بالمادة

١٠٦١/ من ق ٠ م ٠

وقد استقر اجتهاد محكمة التمييز بهذه العامة على حوار اثبت العقد الحق في مثل هذه الحالة بين الطرفين بجميع وسائل الاثبات بما فيه السلة الشخصية والقرائن تطبيقاً للمادة ٥٧٧ من ق ٠ م ٠

كما وان بطلان شرط مملات المرهون عند عدم الوفاء بالدس لا يستتبع بطلان الرهن ولا اعاده لطرفين الى احوالة التي كذا عليها قبله على اعتـر انه في حالة اشراط بملـك المي المرهونة لمرتهن مقابل دينه ان لم يؤده ابراهـن في الاحل المعين لادائه يصح الرهن ويبطل اشـرط .

رهـن ٢١١ ٢٨٦ ١٩٦٢/٧/٤

- ١ - أن الرهن يتحول للدائن عند عدم الوفاء بطلب بيع المرهون .
- ٢ - أن أخذه الرهن يجب سائر عقد بيع مخالف للنظام العام .

إن الرهن يتحول للدائن عند عدم وفاء أن نصيب من القاضي بوجوب  
بيع المرهون في صدر الأمر باستيفاء المرهون لنفسه لإيمانه صدر دية  
بناء على نصيبه أخيراً على أن يقع اتصال كل اتفاق بغير بدئن أن يعمد  
المرهون بدون إجراء المعاملات المذكورة وفق ما نصت عليه المادة ١٠٤٣  
من ق.م.

ولقد قدم العرفيين بوجوب عقد الرهن يجب سائر عقد بيع يعمد على  
هذا لأب من مخالف نظام العام لما سطوى منه من تمكين الدائن من  
تملك المرهون دون إجراء المعاملات المتبوبة التي فرضها المشرع  
مصلحة المدين حماية له من تأثير الدائن عليه و استغلال حاجته .  
وإن بعض مخالفة عند بعض العام يحول المدعى إثبات دعواه  
بأنه الشخص المستحق ويجمع طرق لأب من مقتضى المادة ٥٧ من قانون .

\* \* \*

رهـن ١٠٠ ٢١٧ ١٩٦٣/٤/١٣

- ١ - للدائن المربهن الاتفاق مع الراهن على تناول منفعة العقار المرهون  
منه الرهن دون مقابل .
- ٢ - أن الاتفاق في عقد الرهن العقاري على تحويل المربهن تناول منفعة  
العقار بدون مقابل يقصر على التمتع بالمنفعة دون الاستغلال .

#### الوقائع :

إن النزاع في هذه القضية ينصب على تحديد حق الدائن المربهن في  
الاستفادة من ربح العقار المرهون بطريق الاستغلال بعد وجود شرط  
خاص في عقد الرهن يسمح له استيفاء منفعة العقار بصورة محدبة .

#### اجتهاد محكمة النقض :

إن القواعد التي يرجع إليها في حل هذا النزاع محددة في المادة ١٠٦٥

من القانون المدني وهي تقر بأنه لا يحق للدائن بدون رضا المدين أن يسأل من المهرض منفعة محاسة وعليه أن يستعمل منه كل الشار بمدر ما يمكن أن يعمل على أن تحسم هذه العلة من الدين المضمون حتى قبل استحقاق الدين محسوبة أولا من الفائدة والنفقات ثم من رأس المال. وإن للدائن بمقتضى هذه القواعد الاتفاق مع اراهن على تدويل منفعة العقار المهرض ملقة الرهن بدون مقابل .

وإن من اراهن للرهن الاحة الانتفاع من العقار لا يمتد في نثره ابي التصرفات الاخرى كالاستعلال .

وإن اعمار هذه الاحكام يرتب على القاضي عند وجود الاتفاق في عقد الرهن احصارى على تحويل الرهن ساول منفعة العقار بدون مقابل أن يقصر هذا الحق على اسمح بالمنفعة «عشار أن واضح «قانون لم يحرم على المرتهن هذا اوجه من الاسماع بل أجاره على خلاف الاصل المدني يتتبع بقاء المهرض ومافعه على ملث اراهن ديث أن العرف لم يحرم على اتحاد هذا النوع من الاسماع صرفا للر ولا من محاربة الر عبر محففة في الانتفاع المحاسى الذى لم يعد المرانول اللجوء ايه في استثمار ثرواتهم استثمارا غير مشروع .

وإن قصر الانتفاع المحاسى على هذه احده بمبها يعطي الرهن الحق في طلب اسقاط منه في حالات الاستعلال ونحوه الاسفاده من حماة ابي ورره المشرع لمصلحته ودية له من أن يوء بحمل الربا المباح . ودية من المدينى القانونيه ان كل فائده مستقرة تتجاوز الحد اسماح تعتبر من قبل لربا الفاحش الذي لا يحق للدائن التمسح به .

\* \* \*

١٩٦٣/٥/٢٢

٢٩٤

١٩٥

رهن

يراجع التزام



رهن ٢٦٩ ٢٤٦ ١٩٦٣/٦/٢٤

١ - زوال الرهن العقاري .

٢ - لا يحق للمرهن التمسك بمفعول قيود السجل العقاري اذا كان عالما بعيوبها .

ان المرتهن الذي قبل ارتهاج عقار بدينه لا يملك التدرع بمفعول قيود السجل العقاري ادأ ثبت أنه يعرف قبل اكتساب الحق بوجود عيب أو أسباب دعيه لالغاء الحق أو سرعه من مكته وفق ما نص عليه م. ١٣ من القرار ١٨٨ لعام ١٩٢٦ .

وان الرهن العقاري بحسب ما نص عليه م. ١٠٧٠ / من ق. م. لا يروى الا بسديد الدين عند استحقاقه او تلافى بين المدين والدائن او مرادة المرتهن ولا يكون لروائه اثر الا بعد رقيين القيد في السجل العقاري .

هد وان عدم وضع المرتهن بدينه على العقار المرهون لا يسبب انقضاء الرهن .



حق مشروع سرب من حين العند المزمع وحرايات صحيحة وان مجرد اقامة الدعوى بمقال بعد لسب طارئ لا يبرر التوقف عن السير في دعوى النقطة .

\* \* \*

روحة ٧٨٨ ٦٢٤ ١٩٦٢/١٢/١٥

يخص القضاء العادي باتخاذ الاجراءات المتعلقة بالحفاظ على حقوق الدائن ولو كان الدين ناشئاً عن حكم قضت به المحاكم الروحية

### الوقائع :

اراد قاضي القضاة في الدعوى تصديق الروحة المدعى عليها استحصل على حكم بالسفينة ضد روحه ووصفه موضع التنفيذ لدى الدائرة المختصة وبعد ان قامت بحصول السفينة استحصلت تراسيها ان روحها يريد ان يخرج من البلاد ومع غدره تهرباً من أداء السفينة لمقبلة فطلبت من دائره السفينة حجر انقار بصورة احتياطية فأحالتها الى المحكمة الروحية التي قامت بدفع الحجر ثم برد الدعوى الاخرى على هذا حجر وشبه بالاسناد الى حكمه ٢٧٤ من م.و.م

### اجتهاد محكمة النقض :

ان المحكمة الروحية التي قضت في النزاع تقام بين الطرفين حول السفينة وقسم تحديد مقدارها لا تملك في حال ثبوت غرم الروح على سفر سوى احادته على تقديم شخص يخص يخص للروحة السفينة عن المدة التي يمكن ان يغيب فيها الروح .

وان الحق الممنوح للدائن باتخاذ الاجراءات المتعلقة بالحفاظ على حقوقه بشأن الالتزام المفترضه بأجل واقف بمقتضى المادة ٢٧٤ الالفية يذكر انما يؤلف موضوع دعوى عادته تقام امام المحاكم المختصة ، وفي بعض قضايا وفق الاحكام العامة التي تسود العقود والالتزامات لا فرق بين ان يكون الدين ناشئاً عن حكم قضت به المحاكم الروحية أو أي دين

آخر اد أن شأن الدائن الذي حصل على حكم من المحكمة الروحية كشأن  
سائر الدائنين في هذا الحال .

وان القضاء العادي هو المحض بتقدير توفر الخلل التي توجب  
اتحاد مثل هذه الدائنين بعد النظر الى حالة المدين واحتمال اعساره  
أو افلاسه .

\* \* \*

روحية ١٠٦ ١١٧ ١٩٦٢/٢/٢٠

١ - ان اسباب الطلاق لدى الطائفة الارثوذكسية محددة على وجه  
الحصر .

٢ - ان تعمد الطفل لدى كنيسة غير التي عقدت الزواج لا يعتبر مبررا  
لايقاع الطلاق .

الوقائع :

ان بحكم اعطون منه قد انتهى الى اتمام الطلاق بين الزوجين تأسيسا  
على أن اقدم بروحة الطائفة على تعمد اسما لدى طائفة غير طائفة روحها  
تؤلف اسماء كبرى ابى هذا الروح خاصة وان عقد الزوج حري بينهما  
وفقا لطقوس الارثوذكسية مما يجمعهما ملتزمين بكل ما ترسه وتقرسه  
هذه لطقوس ويحمل الروحة الى عقد اسما لدى طائفة أخرى محلة  
اخلاقا فادح بموجب عقد الزواج فضلا عن أن المهر بين زوجين قد  
امتد وزاد في الخلاف .

اجتهاد محكمة النقض :

ان الخلل في هذه القضية يدور حول امكان عار هذه المحلفات  
سما يترد تعريف الزوجين وانما حكم الطلاق بينهما بمقتضى انقواعد  
الديانة لمصلحة لاجراء لدى الطائفة الارثوذكسية قبل عام ١٩٣٦ .

وانه بالرغم الى الاحكام الملغ ايها في كتاب عظة بطريرك  
الطائفة وسائر المشرى المؤرخ في ١٦/٢/١٩٦٣ يبين أن أسباب الطلاق  
على مسؤولية الروحانية تنحصر في الحالات التالية .

- ١ — اذا وجد الروح روحه غير بكر .
- ٢ — اذا ألقب المرأة ررع روحها عبدا .
- ٣ — اذا اعتسب في خدمة مع رجل غريب أو حصرت ولية أعلس بها زوجها عدم رضاه عن حضورها .

- ٤ — اذا مات خارج بيت زوجها دون أن تكون معدومة في ذلك .
- ٥ — اذا خفت حكم المحكمة عليها أن تنزع روحها إلى مكان استقراره ومر على استمرارها في المخافة مدة ثلاث سنوات من يوم التسليم بالرغم من جدد الرجل استدعاءها .

- ٦ — اذا منعها زوجها مرارا من إيراد أي شخص معين أو نسب معين أو معاشه أو ثلث من يهتم بحسنة قلبه تنزع .

إن اشتداد الصراع أو عداء أحد الزوجين على تعمد إظهار إحدى كسبه أخرى أو إنكساره إلى قسمة تعقد الرواح لا تدخل في نطاق هذه الحالات .

إن الأصل في الحياة الدينية هو اعتبار الرواح راحة مقدسة لا يجوز فكها إلا في حالات استثنائية وإن ما ورد على سبيل الاستثناء لا يجوز اعتبار عنه والتوسع في تفسيره وإنما يعين نصه في أقصى حدوده .

إنه مهما كانت أهمية المعمودية وبالعامة ما يجب إساءة الروحة بمخالفتها هذا السر فليس من شأن ذلك أن يصبح سببا من أسباب الطلاق على اعتبار أن استموص الدسة بقى واجبة الرعاية ولا يجوز الاحتجاج بما يخالفها صراحة .

وإن الحكم المصعوب فيه الذي اعتبر إساءة الروحة على تعمد استنها خلاف رغبة والده سببا لطلاق تعدو مثبوتا بمخافته أحكام الشريعة الأساسية الذي حدد أسباب الطلاق على وجه الحصر بصورة تستتبع نقصه .

روحية ١٢٠ ١١٩ ١٩٦٣/٢/٢٠

ان النفقة المتركة المقتضى بها للزوجة تصبح ديناً في ذمة الزوج

ان الحكم المفعول فيه الذي قضى بالنفقة قد عسى ماسة الروح  
بروحها على دفع النفقة المتجمعة لها بذمة الزوج \*  
ان النفقة المتركة للمقتضى بها للزوجة تصبح ديناً في ذمة الزوج يعق  
للزوجة اقتضاؤها من روحها وحسابه على أدائها بنحو العقد القانونية \*  
وان تعسف الزوج عن دفع هذا الدين لا يبرر حسن الروحة نفسها  
عن روحها ورفض مساكنه لان الروحية عقد يستهدف اثناء رابطة  
للعاهة لشركة والى ويقوم عليه بناء المصالح فلا يعقل احكامه بسب  
دين يمكن تحصيله بساع بنحو القنونة \*

\* \* \*

روحية ١٢٠ ١١٩ ١٩٦٣/٢/٢٠

يراجع رسم

\* \* \*

روحية ٩٠ ١٢٠ ١٩٦٣/٢/٢١

بخص المحكمة التي عقدت الزواج للطوائف غير المسلمة في فسح  
هذا الزواج ولو ترك احد الزوجين هذه الطائفة

ان عقد ارواح بين اسوائف غير المسلمة اندي يعزى من قبل  
الطائفة التي يسمي بها أحد الزوجين جعل النظر في ادرعاب الباشنة  
عن هذا العقد من اختصاص المحاكم الروحية بهذه الطائفة التي ارضى  
بروحان الخصوع لاحكامها ما به يخرج بروحان عن اعدى مبادئها  
نصوره تسنح روال ولايتها بضمف للمادة ٣٣ من القرار ١٤٦ لـ ١٠  
لصام ١٩٣٨

وان ترك أحد الزوجين لطائفه لا يمكن ان يؤثر في الاختصاص  
لمقرر للمحكمة الروحية التي عقد ارواح طبقا لشريعتها \*

روحيه ٢٦٢ ٢٢٨ ١٩٦٣/٤/١٨

### براجع اختصاص

\* \* \*

روحيه ٢٤٤ ٢٢٩ ١٩٦٣/٤/١٨

يرفض الطعن بأحكام المحاكم الابتدائية الروحيه عندما يطعن بها استئنافا  
الوقائع :

١ - ان المدعى يضع بمرق استعصى في الحكم الاستدائي الصادر عن محكمة  
بداية استمر كنه لمرور المالكين الكاثولوسك بدمشق و بدلي بأساب تناول  
حجسه الحكم لشمعون كنه من النواحي الموضوعية سي فصل فيها المصلحة  
المنفعة والمسكن اشترى ولا تصب على نواحي الاختصاص .

### اجتهاد محكمة النقض :

ان المشرع الذي منح الدائرة امدسه في محكمة النقض حق الرقابة  
على احكام المحاكم الروحيه عن حدود هذه الدائرة في امدده ٤٦ بمعدلة  
من قانون السلطة القضائية بالص التالي

١ - في الادعاء اوضاع ثمة الدعوى أو حد صدور الحكم ولو  
فصل بشأنه - اختصاص المحكمة الروحيه بالنظر في الدعوى .

٢ - في محاميه لاحكام الصادرة عن المحاكم الروحيه لقواعد الاصول  
والنظام و في نفسها لم يفسد وان احكام المحاكم الروحيه لا تكون بمقتضى  
هذا المشرع اخص خاصه بغير ثمة الدعوى ثمة اعفاء الا اذا  
كان الطعن متعلقا بالاختصاص .

وان بعض مدى لا يجب على نواحي الاختصاص يحصص للقواعد  
العامة التي ترتبط بتنظيم طرق الطعن .

٣ - ان الحكم المضبوط فيه الصادر عن المحكمة الابتدائية الروحيه قد  
حرى استنفذه من قبل المصعور مدها .

وإن النظم من الحكم الاسدائي المرفوع إلى محكمة بدرجة اشد  
يشر الرابع أمام هذه المحكمة في مسائل المتأنفة ويحل إليها ولاية  
مصل في كافة الوجوه التي يتدرع بها الطعن وإن وجود ادعوى قائمة  
أمام هذه المحكمة يجعل مقرارات التي تصدر عنها خاصة وحده  
للطعن نافض من حراء مخالفة قواعد الاصول والقانون وفي دسستها  
لشعيد \*

وإنه سير مما تقدم إن طعن في الحكم الاسدائي لا سد في  
القانون ويتمين رفصه \*

\* \* \*

روحية ٤٨٦ ٢٤٠ ١٩٦٣/٦/١٩  
يراجع رسم

\* \* \*



فهرس تسلسل حرف  
ال ( س )

- ١ - دستک \*
- ٢ - سوسره \*
- ٣ - سیاره \*



سند ٥٠٢ ١٠٩ ١٩٥٩/٢/٨

يراجع الفلاس

\* \* \*

سند ٤٠٢ ٦١٢ ١٩٥٩/١٢/٩

انظر مظهر سيد الامر

ان مظهر سيد الامر اقترام مستقل بغير املكه وجمع الحقوق فيه الى المظهر لامره بصورة لا بحق بعدها لمتدين موقع سيد أن يصح قبل هذا الاحر بالدفع المسة على علاقته انحنة بالحامل الاول ما به هم الدليل على أن القصد من هذا المظهر هو الخاف الضرر به .

\* \* \*

سند ١٧ ١٢٢ ١٩٦٠/٢/١٠

يراجع جمارك

\* \* \*

سند ٦٨٠ ٥١٩ ١٩٦٠/١٠/٢٤

يراجع حساب جاري

\* \* \*

سند ٥٢٢ ٥٧٩ ١٩٦٠/٨/٢٧

يراجع حساب جاري

\* \* \*

سند ١١٢٢ ٧٥٦ ١٩٦٠/١١/٩

يراجع شيك

سند ١٠٥٥ ٧٢٧ ١٩٦٠/١٠/٢١

أن اسناد السحب واسناد الأمر في تجارته يحكم طبيعتها ولا تلزم  
إلى صفة المتعاقدين أو طبيعة المعاملة

إن اسناد السحب واسناد الأمر هي من اسندات التجارة يحكم  
طبيعتها أيًا كان موقعها ومهما كانت العادة التي جررت من أحكامها فتسري  
عليها أحكام القانون التجاري في بدوها وانحائها وتقدمها  
على ما هو مبني في فصل احكام اسندات السحب التي تشمل أحكامها  
اسندات الأمر وذلك لأن الشروع في شرط يوفر الصفة التجارية لهذه  
الاسندات سوى استحداثها شروطًا التي حددها لها دون انحاء لصفة  
المتعاقدين أو طبيعة المعاملة .

\* \* \*

سند ١١٣٠ ٨٩٢ ١٩٦٠/١٢/١٩

إن حياو السند من المظهرات التي تسير إلى أن حيازته هو صاحب الحق فيه  
إن الوثائق التي تُسند إليه المظهرات فيه بعد أن انطوى عليه  
الذي يثبت اسناد المدعى من المظهرات أخرى بصفته في الممر ثم وضع  
بها في سنة من غير ترفيق إليها وقد روي هذه المدعى مدعيًا  
في أدنى مدعى للمظهرات المدعى و سرده .

### اجتهاد محكمة النقض :

إن اسناد لا يثبت منه شيء ما لم يثبت أنه صاحب الحق  
فيها وإن منفصلة بصفته . سرده في مظهرات مشطوبة وقفا  
ما نصبت عليه أمد ٤٣٣ من ق . ب .

وإن حياو سند المدعى بصفته حيازته من هذه المظهرات التي تشير  
إلى أنه صاحب الحق فيه من شأنه أن يهدم القرينة المستفادة من حيازة  
هذا السند ويبقى على ما هو عليه من إثبات أن دخول السند في حوزته  
كان بشورته وبوجه وأنه صاحب الحق في المصفاة بالوفاء بقيمته .

سند ٦٧ ١٧٦ ١٩٦١/٢/١٢

تعتبر كفالته عاديه وسرى عليها احكام القانون المدني الكفاله التي تقع بعد الاجل المحدد لتقديم الاحتجاج لعدم وفاء السيد

ان الكفاله التي وقعت بعد تاريخ انقضاء لاجل امحدد مقدمها الاحتجاج بعدم وفاء السيد بغير من قبل الكفاله العاديه التي تسري عليها حكمه قانون المدني بمقتضى ٥٥ ٢٣٢ من قانون اجتراره .  
وان الكفاله العاديه لا يجوز شروط اشده من شروط الدين المكتوب بمقتضى احكام ماده ٧٤٦ من ق.و.م.هـ فهي تسمى لا تفرم المكفل ، كثر مما التزم به المدين الاصلي ويكون ما يعهد به المكفل من دفع فائده غير ذي اثر في رتبته اسره شخصي بعبء مسهل من التزم المكفول الذي لم يشره بهذه الشروط .

\* \* \*

سند ١٤٨ ٤١٤ ١٩٦١/٥/١٥

يراجع ضامن احتياطي

\* \* \*

سند ٥١٥ ٢٨٨ ١٩٦١/٦/١٢

فقدان السيد للامر الصفه التجارية

ان سيد الامر وان كان هو المجرر الذي يعهد فيه امسك بان يدفع لمداين مبلغ مقدم معتمدا على شرطه وحوى ابيات الارامه التي تضمنها م. ٥٠٨ من ق.و.م.هـ غير انه لا يسمع بامتنار الاسناد المبكوه للامر ما لم يكن اهدف من اشائه اسداور كتحته والاستعمال كأدلة للأئتمان واعفاء وعنه فان السيد المظم بين المكاتب والعصر والمنضمين اقرار لمدينين بالدين وتضريح المكمل ، معتمدا من شكل يعبد اسقاط حقه من طلب تجريد لمدينين ومن اراء دعة اندائن من اليمين ودعوى الكذب في الاقرار اراء عام مع انعقاد ارادة تفرقين على اعتبار

هذا السند بثبوت حكمه قابل للسند أما بغير اتفاق برل عن السند  
صفته التجارية وبحشره في عدد الاسناد العادية .

ان انشاء اسند على الوجه المذكور وبعبارة الامر وان كان يجعله  
قابلا لسد اول طريق التظهير الا انه لا يسع عليه صفة الاسناد التجارية .

\* \* \*

سند ٨٢٦ ٧٥٦ ١٩٦١/١١/١٣

السندات الجائز تظهيرها والحقوق التي تنتقل بموجبها ، الفرق بين  
العائده والغرامة الناتجة عن انكار الدين الثابت بسند

كل سند يبرره به موقعه سليم مبلغ من اموال أو كمية من المثبات  
في محل ووقت معين يحوز اصفه بطريق التظهير اذا كان مشأ على وجه  
صريح ( بعبارة الامر ) سواء كان السند تجاريا أم عاديا فالنظهير وان  
لم يسع على سند العادى الصفة التجارية غير أنه يتقل جميع الحقوق  
بثبوتة عنه وعدئذ لا يحق للمدين ان يحجج بأسباب لدفع سوى الاسباب  
المستعنة عن السند نفسه وبالاسباب التي يملكها سند حامله ما لم يكن قد  
حصل تظهير سند بنية سنده أو بقصد الاصرر بالمدين عملا بأحكام  
م ٥٦٨ / من ق و ب . كما وثق القائدة بخلف عن اعرامة التي يحكم  
بها على امدين اذا انها حراء من سب في اطاعة مد الرراع بالذكارة امدين  
أو مدارعه في وجوب الاداء بهذا يحوز بجميع بنى اعرامة والتعويض  
عن الصرر الممثل بصدقه حددت مقدارها المادة ٢٢٧ / من ق و ب م ، وهذا  
من المتفق عليه فقها واجتهادا .

\* \* \*

سند ٨٩٤ ٨٥٦ ١٩٦١/١٢/١٨

حق العامل بالرجوع على منشئي ومظهري السند والضامن الاختصاصي  
والمشترع الذي حول حامل اسند حق الرجوع على منشئه  
ومظهره وغيرهم من المزمين به اما أوجب اثبات الامناع عن القبول

به أو عدم إوفاء سنده بوثيقه رسميه بمقتضى الاحتجاج على عدم الفسول أو عدم إوفاء ، فاهمل حامل سند التيه هذا الإجراء في سبل اثبات الامساع عن وفاء بحول به وبين الرجوع على التامين دون محدد السند القابل به .

وبما أن التامين لأحد منى الذى كفل مشىء اسند على إوفاء به ما هو إلا مسرعة حديد تقدمه تمام لحقوق المستفيد من السند ويتحقق اثبات الامساع عن وفاء بحده بوثيقه الاحتجاج ما لم يكن شىء ائتمنى من مديهم هذا الاحتجاج وذلك كله امسالا لاحكام المادتين ٤٧٦-٤٧٠ من ق. ت.

\*\*\*

سند ١٧٥ ٩١٠ ١٩٦١/١٢/٣٠

يجب بوجه الاحتجاج للتامين الاحتياطي سواء اكان صامسا  
للقابل أو لغيره من المظهرين

بالمشرع الذى حول حامل اسند حتى الرجوع على مشينه مظهره وعدمهم من المتمرين ، بمقتضى المادة ٤٦٧ من قانون التجارة ، فوجب على ائتمنى في سبل الاحتجاج حقه بالرجوع عنهم أن يقوم بوجه الاحتجاج ، أى المظهرين ، اسما حتى وغيرهم من المتمرين ، ورتب على ائتمنى انشاء بهذا الآخر ، سقوط حقه تجاه هؤلاء المتمرين جميعا ، ما عدا ائتمنى بمقتضى المادة ٤٧٦ من القانون المذكور ، وذلك لعدم ائتمنى تأمد مسئوليتهم عن الاسناد التى صمموه من جهة وفساح المجال أمامهم من جهة ثانية لرجوع بدورهم على من هم مسئولون قبهم على وفاء بها .

وبما ان التامين الاحتياطي سواء اكان صامسا مقاس أو ائتمنى من مظهرين لا يترجى عن كونه من ائتمنى وفاء المستفحة فهو يخضع بالاحكام العامة الواردة في قانون تجارة التى يخضع لها سائر المتمرين .

وان اراده المشرع هذه تظهر بصورة حلقه في المادة ٤٧٠ من و.ب.ب. اني احارب لكل من الساحب والمظهر والصامس ان يعنى حامل صفحة من تقديم الاحتجاج مما يقطع بأن توجه هذا الاحتجاج قبل الصامس حره لا بد منه لامكان الرجوع عنه ولا ينفذ الا اذا فيه الصامس دفعه الحامل من توجيهه شره حاص مدرج في السد .

ان المشرع في ابراده لاحكام الصامس الاحصائي هم يفرق بين صامس الاحصائي على السد أو غيره من المظهرين فلا محال لا فرد صامس الصامس بأحكام خاصه بهذا الشأن .

ان ما ورد في المادة ٤٤٩ من أن الصامس الاحصائي يلزم بما مره الشخص لمعدون اس من شأنه أن يدل في هذا اسطر بحث يرتب حق بحامل بالرجوع على الصامس الصامس ولو هم توجه اليه احتجاج اسوة بالقابل لمصمون لأن القابل استثنى من توجه الاحتجاج بعض خاص فلا محال نطوق هذا الصامس الاستثنائي على صامه بفرق القامس ما دامت الصوص الاستثنائية صام في صوص صاف ولا تشمل سوى الاحالات بني تناوبها ولا يمكن أن تسحب على غير ذلك من الاحكام المنعفة بمركز القانوني لبدل بدى هو المدس الاسلى والمسؤول بحكم هذه المدبونه على اوفاء بامس و.و.م توجه اليه احتجاج في حين أن الملتزمين الاخرين يرجع التزامهم الى قواعد العرف لمطبعة في الاساس التجاربه .

\* \* \*

سند ١٨ ٢ ١٩٦٢/١/٢

ان خلو السند من ذكر مكان انشائه لا يحول دون انتقاله بطريق التظهير اذا احتوى عبارته الامر وبضمن الالتزام بانه مبلغ في وقت ومحل معين وهو يخصص في تظهيره لنفس القواعد التي تسود بطهر السعائج وسندات الامر .

**الوقائع :**

ان رافع الطعن كتب بتاريخ ١٥/١٠/١٩٥٤ لمصلحة الدائن سدا



الترم فيه بأن يدفع لأمره في مدينة دير الزور عت مروراً أربعة وعشرين شهراً ملغاً وقد دفعه الصاع الآخر بوضعه صاماً احتياطياً .

وان الدائن ظهر هذا السد لأمر تحبه الذي رفع الدعوى مطالباً الطاعن وضامته الاحتياطي بالدين .

#### اجتهاد محكمة النقض :

ان هذا السد وان كان لا يعتبر من مصادب الأمر لحبوه من ذكر مكن اثنته بطريقاً لصاده ٥٠٩ من ق. ب. ب. ، غير أنه من الاسناد التي يحوز اتفاقاً بصريق التطهير ، دام مشأ على وجه صريح بعبارة الأمر منضمماً الانترام بأداء مبلغ من المال في محل ووقت معين ويكون على هذا الاساس حصصاً في نظيره لفن القواعد اسي نسود تطهير السفاتج . اسندات الأمر ولا يحوز لمدسين فيه أن يحجوا قبل المطهر به المدعي مدفوع غير دشته عن اسند أو عن أسباب ينكوبها مباشرة صد هذا المدعي ، لم يكن سيء السة وفق ما نصت عليه م. ٥٦٨ ، من ق. ب. .

\* \* \*

سند ٦٨٠ ٥١٩ ١٩٦٢/١٠/٢٤

#### يراجع حساب جاري

\* \* \*

سند ٤٦٢ ٥٥٦ ١٩٦٢/١١/١٢

شرط استحقاق الفائدة المنصوص عليها في المادة ٤٧٢ من قانون التجارة

ان اسندات المنازع عليها التي لم تتضمن شرطاً يدفع أية فائدة عند التأخر في تسديد قيمتها توقف سريان الفائدة من أجلها على المطالبة لان ما نصت عليه الفقرة ( ب ) من المادة ٤٧٢ / من ق. ب. ب. شأن سريان فائدة السندات التجارية من تاريخ الاستحقاق مقيد بما نصت عليه الفقرة السابقة من هذه المادة من قيام شرط في السد يحول الحامل الرجوع

على المترم بعبء السد والاعوانة ودا حب الامداد اجارية من أي شرط  
هذا الخصوص وجب الرجوع إلى اعراف الدمة المصوص عليها في  
القانون المدني والتي تحمل اعائده رها بالمطالبة .

\* \* \*

سند ٢٧٢ ٦٠٧ ١٩٦٢/١٢/٨

- ١ - ان ذكر مكان اداء سند الامر لا يعني عن ذكر مكان اثنائه .
- ٢ - ان ذكر مكان اداء سند الامر لا يعبر ذكرا لمكان اثنائه .

ن م / ٥٠٨ من ف ب ب التي عرف سداد الامر "وحيث اشتملها  
على تاريخ اثناء اسد ومكان اثنائه كما أن م ٥٠٩ من القانون  
المدكور اعبر السد العنصر من هذا السد عادة الا في حالة ذكر  
المكان بخاص اسم المحرر فيعبر هذا المكان هو مكان اثنائه .

ان ذكر مكان الاداء لا يعني عن ذكر مكان لاثشاء لان مكان لاداء  
يختلف عن مكان الاثشاء عندما يقع المتصدقون المتضمنون موسد على أن  
يكون لاداء في موضع الدائن هذا فضلا عن أن اسس بهذا الشأن ورد  
مطلقا بصورة تجعل حوار استدلال مكان الاثشاء في سند الامر محصورا  
بحالة معصه فلا مجال للمعروض عن هذا اسس واسداع حالة أخرى سم  
ينص عليها المشرع بطريق القياس .

\* \* \*

سند ٦١٢ ٦٥٧ ١٩٦٢/١٢/٢٧

ان توقيع الضامن الاحتياطي تحت عبارة ( مضامن ومتكافل بدون  
تجزئة ) لا يبطل من طبيعة الالتزام الناجم عن بوقيعه السند

ان متى النص تحت على أن كفالة المظعون صده بتدوين الاصلي  
في سند امارع عنه كانت كفالة تضامنة وان ذكر عبارة ( بدون تجزئة )  
تفيد بأن صفة موقعه لا تقتصر على الصدد الاحتياطي وانما يعبر معها

مدى بصورة لا تحير به استكشاف حكمه ٥٥ ٤٧٦ من ق. ب. ت. بشأن  
توجيه الاحتجاج .

ان هذا الصع لا يألف مع الاحكام العدويه لان ضمان الاحتسابي  
يلزم بما يلزم به المضمون يقتضى ما نص عليه ٥٥ / ٤٤٩ / من ق. ب. ت.  
ويعبر على هذا الاساس منضمما معه بحكم القبول .

وان توقع الضامن الاحتسابي بحسب عباره منضم من مكمل يدون  
تحرره لا يدل من طبعه الانزام الحزم عن توقيع السند المنازع فيه  
ولا يستوجب عدم تطبيق احكام الضامن بشأنه لان ما ورد فيها لا يزيد  
عن تفسير لاحكام الاضمان وتوضيحها .

وان حامل اسند التجارى سقط حقه بالرجوع على سائر المبرمين  
اذا أهمل حراء معامته لاحجاج في المواعد المحدوده بالماده / ٤٧٦ /  
من ق. ب. ت.

كما ان الضامن لاحسابي ليس مدنيا وانما يعتبر من حقه المبرمين  
بالوفاء بالسد يسرى عليه احكامهم ويعين بالتالي احراء الاحتجاج قبله  
تحت طائلة سقوط الحق بمداعاته .

\* \* \*

سند ٦٦١ ٦٥٨ ١٩٦٢/١٢/٢٩

- ١ - الدفع بواسطة الاسناد التجارى لا يعتبر حاصلا الا بمض قيمتها .
  - ٢ - ان قيد قيمة الاسناد في الحساب التجارى يحتم على مستعملها في حال  
عدم وفاء قيمتها استيفاء الاجراءات العدويه بالنسبه لهذه الاسناد .
- الوقائع :

ثقوم دعوى المدعي الضامن على ان الشركة المطعون صيدها التي  
استب الاسناد وادحتها في الحساب التجارى بين الطرفين احتفظت بهذه  
الاسناد رغم استحقاقها وعدم تسديد قيمتها من قبل موقعيها ولم تعدها  
الى مسيدها ولم تحطره بامتناع المبرمين فيها عن الوفاء الى ان سقطت

للتقدم بصورة فوت عليه فرصة المداعاة بهذه الاسناد مما يعتر  
اعمالا يرتب مسؤوليتها التقصيرية عن قيمتها .

### اجتهاد محكمة النقض :

ان الدفع بواسطة الاسناد التجارية لا يعر حاصلا الا بشرط فحص  
قيمتها في حالة عدم وجود انفاق محتام فاذا لم تؤد هذه القيمة في موعد  
الاستحقاق حق لمستلميها الاحتياط بها على سبيل تأمين مع استعمال  
الحقوق اسوطة بها وفيد قيمتها على حسب مسلمها عملا بالمادة ٣٩٦ من  
قانون التجارة .

وان مؤدى ما نصت عنه المادة بعد ان فند هذه الاسناد في الحساب  
الجاري يحتم على مستلميها في حالة عدم الوفاء بقيمتها عند الاستحقاق  
استبعاد الاحراءات القانونية بالنسبة لهذه الاسناد ثم استعمال الحقوق  
المسوطة بها من مداعاة موافعها وتحصيل قسمها واحسابها من اصل  
المطلوب من مسلمها .

وان همال المسلم ادخال هذه التذاوير يؤدي الى مساءلة عن نتائج  
هذا الاهمال على اعتبار ان المشرع بعد ان حوله الاحتياط للأسناد  
بطريق تأمين غف فند قيمتها في الحساب رتب على استعمال الحقوق  
لمسوطة بها من مداعاة موافعها وتحصيل قيمتها واحسابها من اصل  
وإن فواعد المسؤولية التقصيرية سبع ابرام المهمل عند ثبوت  
اهماله بالنعويض عن الضرر الذي احدثه وتحويل الضرر مداعاه مسبب  
هذا الضرر ما لم تكن الدعوى قد سقطت باحداث السقوط القانونية .

\* \* \*

سند ٩١ ١٠٩ ١٩٦٣/٢/١٦

١ - التظهير الجاري بشكل قانوني يظهر السند من الدفع .

٢ - ان التذرع بان توقيع السند كان على سبيل الاعارة لا يخرج عن  
كونه من الدفع الشخصية .

### الوقائع :

ان السندات المدّعى عنها قد ظهرت الى الجهة المطعون صدها من  
الدائن الذي حررت لأمره .

### اجتهاد محكمة النقض :

ان الظاهر يظهر السند من الدفوع التي يملكها المدعي اراء المحيل  
فلا يحق له الاحتجاج على العامل بالدفوع المسّة على علاقته الشخصية  
بالحامل الاول بمقتضى ما نصت عنه ٥٨ ، ٤٣٣ / من ق . ت .

وان الادعاء بأن السندات التي وقعها الناس لمعامل الاول كما ينبغي  
مسئله الاغاره لا يحرج عن كونه من الدفوع الشخصية التي لا يحق له  
اثارتها بوجه الظاهر ، بحامل الأخير ما ذاء لم يشك انه كان عالماً بهذا  
الامر وانه قبل الحوائج على مسيل اسوامه وبفصد الاصرار .

\* \* \*

سند ٩١ ١٠٩ ١٩٦٢/٢/١٦

١ - ان محرر سندات الامر يعتبر بحكم القابل .

٢ - لا يتوجب توجيه الاحتجاج الى محرر السندات .

ان القانون لدى اوج توجه الاحتجاج الى المقترمين في السفتحة  
كشروط لامكان الرجوع عليهم قد استثنى القابل الذي يحوز مداعاته  
على اعتبار انه هو المدين المقترم بالاداء بحكم مديونته وفق ما نصت  
عليه م . ٤٧٩ / من ق . ت .

وان محرر سندات الامر يعتبر بحكم القابل وتسري عليه احكامه  
بمقتضى المادة ٥١٣ من القانون المذكور ، وبما ان المدين محرر للسندات  
المنازع عليها فليس في اهمال توجيه الاحتجاج اليه في الميعاد القانوني  
ما يستوجب سقوط حق العامل قبله .

سند ١٢٩ ١٨٨ ١٩٦٢/٢/٣٠

- ١ - ان اعمال تقديم الاحتجاج لا تتصل بالنظام العام .
- ٢ - ان ادراج الاستناد في الحساب الجاري بموافقه الضامن الاحتياطي يعبد تنازله عن وجوب توجيه الاحتجاج اليه .

ان ههال تقديم الاحتجاج وان كان يؤدى الى سقوط حقوق الحامل فل امطهريس وغيرهم من المسترعين فيها ناسئه قائلها عبر ان ههال السقوط لا ينصل بالنظام العام اذ يحور الاتفاق على عكسه او على الاعفاء منه .

وان قبول الضامن لاحصائى ادراج الاستناد اسى هم ينم الاحتجاج شأنها في حساب دار قائم به وبين حاملي هذه الاستنادا وافرار ههال الضامن بمديونه عهده هذا الحساب لصالح الحامل يقيد تنازله عن حقه في الاحتجاج بهذا السقوط وان التارل عن ههال الحق المقرر لمصلحة المدين يحول دون التمسك بالدفع الساجم عن اهمال الضامن باحراءات الاحتجاج .

\* \* \*

سند ١٢٧ ٢٠٣ ١٩٦٢/٤/٧

- ١ - ان اعمال الشرك المتضامن تلزم الشركة التي استعمل عنوانها .
- ٢ - ان الاعتراف الوارد في السند بان قيمه وصلب نقدا يعيد ان هذه القيمة هي السبب المشروع للسند .
- ٣ - ان مرض الموت لا يوجب اعتبار الشرك المريض مجهورا الا بقدر ما يحفظ له حق الوارث والغريم .

الوقائع :

ان الدعوى تقوم على المطالبة بالددين المعترف به بالسند المحرر لامر المطعون ضده بماء اقيمة المقصودة من قبل الشريك المتضامن عدا ونقدا . وان الشركة التي أكرت أمام المحكمة الابتدائية التوقيع المسبوق

الى الشريك المصمم الموقوف في السد المدعى به عادت بعد ثبوت صحة التوقيع الى دفع الدعوى امام محكمة الدرجة الثانية بأن اسد غير صحيح من حراء بوقعة في حالة مرض الموت ولأن احكام الوصية تسري عليه وفقا للمادة ٨٤٢ من ق.م.

#### اجتهاد محكمة النقض :

ان الحكم المطعون فيه الذي لم يأخذ بأحكام الوصية قضى برد الدفع المذكور وأداء فضاءه على قضاء المادة ٢٣ من ق.م.ب. التي تلزم الشركة بالتصرفات التجارية باسمها ولو كان المكلف بالإدارة قد استعملها لمصلحته الشخصية م. ذائب اشركة لم يثبت سوء نية المصريف لها .  
ان ما ذهب اليه حكمه بدو مطلب ذلك لأن الاعتراف بأن انقصه وطلب نقدا بعد ان هدد انقصه هي اسبب افشروع لسد .

وان الشركة لم تكن اشركت هذا السد ثم قامت بتشكك في صحة اسبب دون ان يدعي سوء نية المصنفون صدها اما تعبر مكرمة بقيمة هذا السد بمقتضى المادة الالفة الذكر .

وان مرض الموت لا يوجب اسرار اشريك المريض محجورا الا قدر ما يحفظ له حق الوارث والعريم فان قراره المصنفون صدها عبر الواردة بدين مترتب لها صحيح ويلزم .

• • •

١٩٦٣/٤/٢٣

٢٢٩

٢٦٨

سند

اتر توقيع المظهر سوقيمن على بياض في طهر السبعة

التوقيعات :

ان الحدبل بين الطرفين يدور حول حصول الاتفاق سهما على اغفاء الطاعن من توجه الاحتجاج عند استحقاق اسد موضوع الرابع .

ويعتد الطاعن في اثبات حصول هذا الانفاق على القرينة المستخلصة من توقيع امظهر المضمون صده توقيعين على بياض وان الحكم المضمون فيه يندى انتهى الى رفض هذا الوجه من دفع الطاعن يقيم قصاه على ان التوقيع على بياض اذا لم يتم املاءه لا يعيد سوى التوكيل بالقبض ولا يقتر تطهيرا دفلا للملكية الا بعد املائه من قبل المطهر له وعلى ان التطهير على بياض توقيعين يفيد بأن التوقيع الثاني كتب بقصد الضمان الاحتمالي ولا يمكن ان يستفاد منه الاعفاء من الاحتجاج لان توجيه الاحتجاج الزام قانوني لا يسوع التحلل منه بمجرد اتوقيع على بياض بل لا بد من وجود شرط صريح يقيد انفاق الطرفين على استعباده .

#### اجتهاد محكمة النقض :

ان ما قرره احكم بهذا الصدد جاء مطابقا لاحكام المادة ٤٧٠ من ق. ن. انني اشترطت حوار اعفاء العامل من تقديم الاحتجاج ان يكس على الصفحة نفسها عبارة تمتد الاعفاء من هذا الاحراء مديلة بتوقيع من اشترط ذلك .

وان وجود توقيعين على بياض بمسوى واحد في ظهر السد وان كان مدعاة للتدلس عبر ان استحلاص المقصود منهما يعود نقضاة اموضوع .

وان نقضاة المشار اليهم انتهوا الى ان التوقيع الثاني يراد منه الضمان الاحتمالي .

وان مجادلة اطعن في هذه الناحية لا تقوم على أساس ويتعين رفضها .



٢٢ ٢٦٩ ١٩٦٠/٢/٢٢

مصر

أجر السمسار ترسب على من كلفه من طرفي العقد

ان السمسار يستحق الأجر متى أدت المعلومات التي أعطاها الى عقد  
الاتفاق على الصفقة عملاً بأحكام المادة ٣٨٨/ من ق. ت.

وان أجر السمسار يترتب في الأصل على من كلفه من طرفي العقد  
باسعي في اتمام الصفقة سواء أتمت بعدئذ باسمه او بالاشتراك مع الغير.

★ ★ ★

سيارة ٥٠٥ ٧١٨ ١٩٥٩/١٢/٢١

يراجع مسؤولية

\* \* \*

سيارة ٩٩٢ ٦٨٨ ١٩٦٠/١٠/٧

المقصود بعبارة السيارة الكاملة في الشريع الجمركي

لقد قصد المشرع بالسيارات بكاملية تلك التي اكتملت أجزاؤها بحيث تصلح لمرادها دون ما يوفد سوء كانت هذه الأجزاء مختممة او متفرقة لان تفريقها في صادق مختممة لا يمر من وضعها مادام انها شحنت بصورة يمكن المستورد من استلامها جميعها والقيام تركيبها وتحملها بصورة تعدو معها صالحة لسيار مما يحتملها خاصعة بلوصح الحمركي ٨٩٠ ولا ينشئ منها أحكام الوصعين ٨٩١ و ٨٩٢ اللذين يصفان على اغطى المقصصة للسيارات ماغسرها قطع سدين تحصح شعرفة المقصصة .

★ ★ ★

سيارة ١٠٢ ٢٤٨ ١٩٦٢/٦/١٦

يراجع مسؤولية

## فهرس تسلسل حروف

ال ( ش )

- ١ - شركة .
- ٢ - شخص ثالث .
- ٣ - شطب .
- ٤ - شفعة .
- ٥ - شهادة .
- ٦ - شيك .



شركة ٨٧٤ ٢٢٦ ١٩٥٩/٥/٣٠

توجه الخصومة الى الشريك المتضامن بهذه الصفة او بصفته الشخصية انه يحق لدائني احدى شركات التضامن ان تقصوا كل شريك كان في عداد الشركاء وقت انعقاد على اعتبار انه ملزم بالايضاء على وجه التضامن من ثروته الخاصة عملاً بأحكام المادتين ٥٩ و ٧٤ من ق.و.س. وان ثبوت هذا الحق لمبادئ يجعل توجه الخصومة الى الشريك بالتضامن بالصفة الشخصية صحيحاً مع الاحكام الملغ اليها وليس لهذا الشريك ان يدفع عن هذه الخصومة بوجود اكيان المسجل للشركة وأموالها ما دامت امواله تعتبر صيداً عاماً لدائني الشركة .

\* \* \*

شركة ٥١٢ ٢٠٢ ١٩٥٩/٦/٢٣

يجوز للشركة التضامنية ان تدخل شريكاً مضامناً في شركة تضامنية اخرى انه يحق لشركة التضامن ان تدخل بصفة شريك في شركة تضامنية اخرى تكون هي أحد اشخاصها لان اكتسابها اشخصية لاستمراره كشركة لا يفقدها خصائصها المميزة من انها مؤلفة من اشخاص مسؤولين بصفة شخصية وتوجه التضامن عن ديون الشركة التي انضمت اليها .

\* \* \*

شركة ١٩٢ ٥١٢ ١٩٥٩/١٠/٢٦

- ١ - ان عدم تسجيل الشركة اصولاً موجب لبطلانها .
- ٢ - ليس للبطلان اثر على الشركاء الا من تاريخ طلبه من احدهم .
- ٣ - ان بطلان الشركة بسبب عدم تسجيلها يستتبع تصفيتها .

الوقائع :

ان المدعى يقوم على طلب تصفية الشركة الجديدة المعقودة بين المريقين لمدة ثلاث سنوات بموجب عقد لم يثبت ايداع صورة عنه ديوان

لمحكمة الابتدائية في منطقة مركز الشركة ولم يجر اشراره خلافا لاحكام  
المادتين ٦١ و ٦٢ تحارة \*

### اجتهاد محكمة النقض:

ان التحلف عن القيام بالاحراءات الملصق اليها وان كان تؤدي سى  
بطلان الشركة غير ان هذا البطلان لا يكون له اثر بين الشركاء الا من  
الوقت اندي يطلب فيه اشريك الحكم باسطلان بمقتضى م/٤٧٥ /  
من ق م \*

وان الحكم بالبطلان الذي يحرم عنه انحلال شركة يستتبع ابيادة  
الى تصفية حقوق شركاء عن معاملات التي تمت قبل طلب البطلان  
وفقا سنود العقد الذي بعصر نص القانون قائم بين الشركاء ساري  
المفعول عنهم اى يوم طلب الحكم ببطلانه \*

\* \* \*

شركة تصفيتها ٨٧ ٢٧١ ١٩٦٠/٤/٢٨

### لا تخضع شركة المحاصة للتصفية

ان شركة المحاصة لا تخضع للتصفية على اعتبار ان تعيين مصفاها  
يصب اقامة وكيل عنها يولى لاحراءات الازمة لانها اعمال شركة  
وتسوية حساباتها ودفع ما عليها من ديون وتحصيل ما لها في السدم  
وتحويل موجوداتها الى نفود يمكن توزيعها بين الشركاء في حين ان مثل  
هذه اوكية لا تتفق مع طبيعة شركات المحاصة التي لا تمنح بالشخصية  
الاعتبارية ولا تمكن انحصص التي يقدمها الشركاء في رأس المال ولا يكون  
فيها للعير رابطة قانونية الا مع الشريك المتعاقد معه بمقتضى احكام  
المدتين ٣٣٥ و ٣٣٦ / من ق م ت \*

\* \* \*

شركة ٤٧ ٧٣٤ ١٩٦٠/١١/٢

يراجع بليغ

شركة ٢٢٩ ٧٤ ١٩٦١/١/٢٣  
راجع بينات  
\* \* \*

شركة تصفيتها ٢١٢ ٧٢٢ ١٩٦١/١٠/٢٠  
١ - أن مجرد تخلف أحد الشركاء عن دفع حصته في رأس المال لا يحول دون اعتباره شريكا .  
٢ - أن تصفئة الشركة جائره ولو لم يستحصل على ترخيص بمزاولة عملها .

أن مجرد تخلف أحد الشركاء عن دفع حصته في رأس مال الشركة لا يحول دون اعتباره شريكا ومطالبة به بحصة من الأرباح التي حصلها الشركة .  
٤٧٠ م. ق. م. ٥. توب. س. تخلف الشريك عن سده حصته في رأس المال بامه يدفع الموائد المدونة عن هذا الأمر .  
وان عدم استحقاق الشركة على ترخيص من الوزارة بمزاولة عملها وان كان لا يجعل للشركة وجودا قانونيا بحيث يحق لكل ذي مصلحة أن يطلب حلها الا ان ذلك لا يعنى قيام الشركة الواقعي اذا كانت قائمة فعلا بمزاولة الاعمال س. ١٨٨ م. ق. م. ٥. ولا يحول ذلك دون مقاضاة مساهميها .

\* \* \*

شركة ٢٤٤ ٧٩٥ ١٩٦١/١١/٢٥  
شركة قيامها بين مالك الأرض ومن سولي تمويل المشروع

ان العقد الذي يفي على سابق مائة لأرض عده بتمامه بجميع أعمال الاستثمار الزراعي ويقتصر فيه الطرف الآخر على تمويل المشروع أي تقديم السلف لمقابل ماضيه حصة عينية من المحصول لا يمدو كونه عقد شركة عادية يمدد فيه أحد الشركاء الأرض والعمل والأدوات ويقدم الطرف الآخر المال اللازم لهذا الاستثمار ولا وجود في مثل هذه الحالة لعقد المزارعة الذي عرفته م. ٥٨٦ / م. ق. م. ٥. لأنه العقد الذي يقدم المؤجر بموجبه أرضه لزراعته للمزارع مقابل أحده جزءا عينا من المحصول .

شركة بصفتها ٥٦ ٢٦ ١٩٦٢/١/١٨

- ١ - يحق للشركاء اختصام مصلي الشركة والاعتراض على تقريره .
- ٢ - يعود لمحكمة التصفية سلطة حل المنازعات القائمة بين الشركاء .

يحق لأي من الشركاء المتخاصمين في دعوى تصفية الشركة اختصام المصفي امام المحكمة التي عيه في كل تصرف آخره خارجا عن حدود اجراءات التصفية الموط به القيام بها على اعتبار ان سلطة المحكمة لا تنهي عند حد اصدار الحكم بتعيين المصفي بل تظل قائمة في ممارسة الاشراف على تصرفات المصفي ويرجع اليها في حل جميع المنازعات التي تنشأ عن حالة التصفية بوصفها المحكمة المختصة للعصل في موضوع الخلاف الاصلي وما يفرع عنه ، هذا من جهة ومن جهة أخرى فان الاعراض على تقرير المصفي من قبل أحد الشركاء المتخاصمين لا يفرج في طبعه عن مطالبة المحكمة بالعصل في نزاعات الموضوعية استتحة عن اعمل تصفية ودعوتها لحكم في موضوع النزاع الناشئ بسبب حل الشركة مما يتعين معه على المحكمة ان يعصل في الاعتراضات المثارة ضد تقرير المصفي لان القانون لم يسج على الاعمال التي يقوم بها المصفي قسوة المقررات التي يحوز اعتدؤها صفة السعيد باعتبار ان المصفي لا يملك البس بالزاعات الموضوعية ولا يعتبر تقريره وثيقة صالحة للتصديق .



شركة فعلية بطلانها ٤٢ ٢٠٥ ١٩٦٢/٤/٢٠

- ١ - تعتبر الشركاء الفعلية باطلة لعدم اشهارها .
- ٢ - ان بطلان الشركة لعدم اشهارها بطلان نسبي ولا يجوز للشركاء الاحتجاج به قبل الغير ولا قبل بعضهم الا من تاريخ المطالبة بالحكم به .

ان الشركة الطاعة بعد أن تم تسجيل حلها في السجل التجاري استمرت تتعاطى الاعمال السامة بين الشركاء وفي نفس المحل التجاري وتعامل مع المصارف والمتاجر والدوائر الرسمية بنفس العنوان التجاري



و ان کلام اشركاء مل کما فی حدیثی یوسف و یوسف دسم شرکاء دول  
ال سدر من اساقی ی اعراض خی بقه فاته .

۱- هذه اثر که عقلیه وان ک ب تعسر درسه لعدم رضا سید و عدم  
شهاده نایبه وفق ما نسبت به ۰۰ ۲۷۵ من ی ۰۰ و م ۰ ۵۷  
من ی ۰ ۰ ع ل ه د خ ل ا ح بی مترو نقطه جمع دوی اشان  
اندس یلکول الاحج ۰ و است نامه اثر که بمعینه وفق  
ما تقصی به مصلحتهم ۰

وانه لا يجوز للشركاء الاحتجاج بهذا بطلان قبل بيع ولا بطلان  
هذا بطلان من أثر قبض من شركاء أنفسهم إلا من بيع المصنفه باحكم  
به وفق ما يقتضيه ماده ٧٥٥؛ الا انه المذكور.

و ان الحجة مقصود منها هي تدلي على انك انما ابدعته فليس  
تمسكك بقاء هذه الشركة معينه . فليس انك انما ابدعته فليس  
لشركتك في هذه الشركة . فليس انك انما ابدعته فليس .

وان حل الشركة بين شركاء وان كان يؤدى من روال وجوده ولو  
غير ان مسترار الشركة على عمل الشركة بوصفها المالك المستثمر  
مسئله على اعتبار ان وجود الشركة انفسه يقوم على مباشرة الشركة  
نفسها في الواقع مع ضعف حد تركها بصورة تربت عليها صلاحها  
مع وجوب الاعتراف بشخصه براده رصانه بالاستمرار في العمل على الواجبه  
الذي امكن له اساس فليس حذيرا بالجماعه وسوي بعد ذلك ان  
يكون هذا الشخص في فعله اشهر انشائه كما هو بعد حلها .

والمنشأه الشركه نعمت شركه سيميه جعل افراد مناصبين  
فيما بينهم لا سيما ان تأليف شركه نخذ عموم تخيير تتعمل به مع  
الشركت والمصاريف من كرا المصاريف شخصه التجاري مع هذه كل فرد  
من افرادها التوقع واسعمل باسم شركه على عرار الاتفاق اسبق اما  
يبيد توافق اركان هذه الشركه في تصرفات الشركاء .

١٩٦٢/١٠/٢

٤٦٠

٦٤١

شركة

## براجع اعتراض الغير

\* \* \*

١٩٦٢/١٠/٢٩

٥١٨

٧٦٢

شركة بصفتها

لا تعتبر قرار بهيئتي القرار القاضي بصفحة الشركة وبعض منصفاتها لها وهو قبل حجة لذلك الطعن لانه حكم موضوعي انتهى بالخصومة ان يحكم بانه امس عليها تأخذ على محكمته الاستئناف محذرة عدولها من قبل من استعجلا لابتدائي القاضي بصفحة الشركة من قبل لاحد انهيته من لا قبل لظن على وجه الاستقلال من رجوع من اجاب لابتدائي استئناف بغيره قضى استئنافه شركة لانه من ح . . . . . يحكم من المساء اجراءات شهرها وقرر بصفحتها ودعوه حرة . . . . . لا تقبل على بعض منصفها .

لهذا الحكم من الذي قضى بصفحة الشركة وبصفحتها قد فصل في هذا اجاب الموضوعي من سراع وهي مهمة في هذا حدود ان من بعد من حق المحكمة فيها . يعود الى رجوع عبد قصاب له او بعد الى حدة . . . . . حكم في موضوع على هذا السؤال لا يكون مجرد حكم نهائي من هو حكم موضوعي نهى بالخصومة في درجتها الاولى من هذه الناحية .

والاجاب الذي نهى بالخصومة كما هو مبين في اجاب بعض منصفاتها على حدة عملا بمرم ٢٢٠ من ق . . . . . ولا بعد من هذا نظر ان حكمه قد قضى في . . . . . حدة بدو حرافين معينين منصف على غير من جازر بعض في حدة الموضوعي من الحكم المتصل في طلب متعددة .

شركة - تصفيتها ٧٨ ١٠ ١٩٦٢/١/٧

١ - عند حلو قرار تعيين المصفي من اختصاصاته فإنه يرجع للقواعد العامة .

٢ - للمصفي السلطة في بيع أموال الشركة بالطريقة التي يختارها .

٣ - العدل يدعو حوزة حصص مصفى وهل يحق له لأمره بحريته بيع موجوداته - كما مراد ثم بموجب علمه إجراء ذلك بقدر قدره السند عن يد دلال البلدية .

٤ - حصص المصفي محددة في أحكام القاموس نفسه دد حان هذا الحكم من ذلك وبحسب الرجوع إلى القواعد العامة التي تحدد هذا الاختصاص .

٥ - وإن الحكم المصنوع فيه إلى حوزة المصفي جميع الممتلكات دون أن يصح بيعها به ببيع بطبق القواعد العامة المصنوعة عليها في م ٥٠٣ من و.م.م التي تحرر بمصفي أن بيع الأموال من مشور وعقد أمره أو تصرفه ما به نفس في قرار نفسه على نفسه هذه السلطة .

٦ - وإن هذا نفس الذي على للمصفي سلطته في بيع أموال الشركة بالطريقة التي يختارها به نفسه بمروره إجراء البيع عن طريق دائرة السند ومؤدى ذلك هو ملاق يده في هذا الشأن وبخويله الأمر إجراء أن يرد والاستعانة في حال مباشرة الأمر نفسه بدلا أو الاكتفاء بالاعلان عن هذا بيع حسب أهله لأشياء المعروضة للبيع ومما يعرر هذا الرأي أن المشرع لم يترك في قضاء الإفلاس نصا خاصا أوحد فيه على وكلاء مجلسه بيع عقارات المفسر بطريق دائرة السند لم يصح نصا مماثل نصا نصمة الشركات مما يفسح عن نفسه بعدم احتصاص المصفي لهذا التقيد .

١٩٦٣/٢/١٨

١١٤

٩٧

شركة

- ١ - ينحصر كيان شركات المخاضة بين الشركاء .
- ٢ - ان الشريك في شركات المخاضة يكون مسؤولاً عن تصرفاته تجاه شركائه وتجاه الغير وهو يعامل باسمه الخاص .
- ٣ - يقضي شركات المخاضة بانقضاء مدتها .

ان شروط المدخلة في العقد بعد ان شر كة عتد لاستثمار  
العقد واقع من ضمن شركاء وشأن عليه حذرية سوى بانتهاء مدة  
العقد غير بعدد اقساء ما يسبح من ارباح أو خسائر وان هذه  
شركة لم يجد عنواناً خاصاً به فكل امر وبه تتحدد مقراً  
لادارتها كما ان كل فرد يسير على التعامل باسمه الخاص مع مدونة  
المعرض المتعاقد معها بشأن التعهد .

و ان شركة المعقودة على الوجه المذكور تعتبر من شركات المخاضة  
سواء كانت بين شفافين ولا تخضع لاصلاح الغير عليها .

وان مثل هذه الشركة ليس لها شخصية اعتبارية ولا دمة مستقلة

ان دهم شركاء وفق ما حسب عليه ٥٠ ٣٣٥ من ق.و.ع .

و ان يرس على ذلك ان الشريك في هذه الشركة يعامل مع الغير  
بسمه الخاص ويكون مسؤولاً وحده قبل الغير وقبل لشركاء الآخرين  
بشأن تصرفاته ما دام انه لا يعمل باسم الشركة .

و ان هذه الشركة كغيرها من الشركات يقضي بانقضاء مدتها ودا  
انقضاء حق لأي من الشركاء ان يحاسب الشريك الآخر على ارباح  
الانقضاء اى ارباحها دون حاجة بمقتضى تنصفا شركة على غير ان  
ليس لها دمة مستقلة وان كل شريك يقى مسؤولاً تجاه شركائه عن  
تصرفاته .

\* \* \*

١٩٦٣/٤/٧

٢٠٢

١٢٧

شركة

يراجع سند

شركة تضامنه ١٩٢ ٢٠٥ ١٩٦٣/٤/٧

- ١ - إثبات وجود الشركة التضامنه بين الشركاء .
- ٢ - تعيين الشركاء التضامنون مسؤولين عن التصرفات التي قام بها أحدهم .

٣ - عقد شركة بين طرفين ثبتت من أحدهما بصورة اسفلى معها الادعاء بصورية هذا العقد .

و لا تنوب فيه هذه الشركة المصنعة برسم اعمار لشركاء جميع مسؤولين عن التصرفات التي قام بها أحدهم وما يحكم بها من ربح أو خسارة بمقتضى حكمه عقد لمصره بينهم .

\* \* \*

شركة ١٧٧ ٤٠٢ ١٩٦٣/٤/٧

يراجع سند

\* \* \*

شخصی ثالث ۷۰.۵ ۵۲۵ ۱۹۶۲/۱۰/۲۸

ان القرار باستبدال السبعه هي الثالث لا تقبل الطعن

١- تم اخص سبيل الاستدلال الفردي بصدوره رئيس  
الحكمه لاسداءة في عرقه المذكور بسيدان الشخص الثاب ادني  
حري اندع الاموال المحجوزة لديه .

ان قرار مُنجد بهذا الشأن ما هو لا امر أصدره رئيس المحكمة  
 ، به من سلطة التصرف بهذا الشأن سواء بجلده في بناء الدعوى أو في  
 وثائقه عند احكامها وان هذا الامر ينبغي لا يمس حجر الالقاء  
 أو عدمه لا يخرج من كونه اجراء من مبرم يمكن الرجوع عنه في كل  
 حين منسبته مد نظر من اعتراف المحكمة وان هذا الاجراء لا ينسب  
 غفلة اخطائهم ولا تقصير شخص امام محكمة الاستئناف على اعترافه  
 بحسن تقصومه ولا لا بد له من امحكمة عن الدعوى بل ولا يوجد نقص  
 ادخل في زمرة الاحكام الموقفة .

شطب	٥٤١	٨١	١٩٦١/١/٢٤
-----	-----	----	-----------

**براجع میناب**

★ ★ ★

1971/5/10	٤١١	١٠٥	شطب
-----------	-----	-----	-----

براجع البينات

✦ ✦ ✦

1972/11/11	502	797	شطب
------------	-----	-----	-----

براجع چهارم

\* \* \*

1962/1/3	1	2.8	مستطاب
----------	---	-----	--------

بموجب تقرير مدقق الحسابات في حالة وجود مراع قانوني

الوقف:

[illegible]

احیاء محکمہ النقص:

[illegible]

١٠ ان حكم هذه ابدية و يجب ان لا يحد الخصوم انقطاع

حصوله من س. فهو دون العلاقة بين مدكرة الدعوى الى ورثة  
سوى حتى يمكن اسرارهم حصول في الدعوى .

١- ان الانقضاء في هذه حالة كما يتبين من مدكور فشرع بحماية  
ورثة المتوفى فان اهلهم احسن بين مدكرات مسوه الى لورثة صله  
الاشهر اسمه المتوفى بها في المادة ٢٣٥ الا انه الذكر لا يمكن ان  
يتم عنه نصب الاستيف واستوفى من اورثه اذ لا يسوع لاحد ان  
يستفيد من تقصيره واهله في مبالغه الدعوى للحصول على حكم صد  
حسب عن موجود فعلا ان حكم بعض من رقم ٤١١ عام ١٩٦١  
سور عنه من قبل في مستند بين مدكرة الدعوى الى ورثه  
الاستيف عنه وهي حالة يختلف من حالة موضوع هذه الدعوى من  
وقع الالهام في من مستند عنه من قبل نصب استيف اورثه  
وصدور قرار الشطب لصالحه .

٢- ان مدعى الحصول من اوجه المذكور مهما طال امد له لا يمكن  
ان يؤدى الى شطب دعوى لورثه مدكور والاحصاء بين مدعى  
مدعى . من ما في أي موجب في هذا الصدد ولم يكن الاقطاع  
لاحقا عن فعل منسوب اليهم .

\* \* \*

١٩٦٢/٦/١٦ ٢٢٢ ٤٧٠ طب

١ - قبل قرار الشطب الطعن بخطا في تطبيق القانون .  
٢ - لا يجوز شطب بخلف الخصوم قبل انقضاء ساعه على الموعد المعين  
لنظر الدعوى .

٣ - امر ما نصت عليه م. / ١٢٠ / من ق. - أ. م.  
بمقتضى ما نصت عليه م. / ١٢٠ / من ق. - أ. م.

ون انجبه حصول صنفه المعرصة على قرار اللجنة احمر كيه صعب



في قرار انقاضي شعب اعتراضها تأتت على أن المحكمة لم تسيطر  
المعرضين المدعى القابضة قبل تقرير شعب اعتراضهم فاب الطعن لهذا  
السبب معدوم مخدود ويؤدى عنه ثبوتة لأنفس قرار الشطب ما دام أنه  
المعروض على عدة مرعاة قواعد الأصول ومخالفه لقانون .

وبما أن شعب محكمة المعارضين لا يجوز أن يتم قبل انقضاء مهلة  
على الموعد معين بمقتضى ما نصبت فيه مـ ١٣١ من قـ ١٥ مـ فإن  
توب محكمة أحكام هذه المادة بسوجب اجبال قرار الشطب والظر في  
الدعوى الاعتراضية .

شعبه ١٢٩٩ ٨٠٦ ١٩٦٠/١١/٢٣

ان الحكم بحق السوء هو منسئ، لدى الشفيع

ان حق الشفعة لا يشترط ان يكون المستفيد الا من حسي أو بحكم قضائي  
عملاً بمادة ٢٥٢ من د. ا. امكنة العقار به رقم ٣٣٣٩ الذي يوجب الدعوى  
في ظل نفاذ أحكامه .

وان الجهة لطاعة ابي به ثبت حق بها في بعض امشوع بها بحكم  
هائي يفي حقها في تملك العقار بعد استيفاء محامدا .

وان بناء حق الشفعة من صدور حكم محامدا يفي ابي، حق الشفعة  
في سبب عقار المشاع بعد في حكمه اني جواد ابي م بكميل  
آثاره في حل ايمان بتمه .

\* \* \*

## شهادة

٨٧٢ ٤٠٤ ١٩٥٩/٩/٢

لا يحق للموظف المشرح أن يدلي بمعلومات انضمت به بسبب وظيفته كما أنه لا يجوز للمحكمة أن تستند لهذه الشهادة قبل أن يستحصل الموظف الساهد على ترخيص من السلطة المختصة

## الوقائع

استشهد أحد خصوم الموظف م ر ح وقد أدى هذا الشاهد شهادته بصحبه من مات مساعده قبل أحد الواقعة من بذائره اسي كان يعمل بها .

## اجتهاد محكمة النقض :

إن هذا الشاهد مسوع من الأدلاء بمعلومات انضمت به بمساعده مساعده قبل اوصفه قبل الحصول على ترخيص بهذا الشأن من السلطة المختصة بمقتضى المادة ٢٣ من قانون الموظفين الأساسي .

وان هذا الملع سقى س يحق الموظف ولو بعد تركه اوصفه حرم على قصده العامة فاشهادة التي تؤدى دون سابق ترخيص لا تصح دسلا و بونا ساء احكم على اعسار ان اشرع حطر على صاحبها لادلاء بها تحت مائله اعتاب المسكي أو جرئى .

وان احكم الذي تقام قصده على شهادته من هذا النوع قبل استكمال اجراءات الترخيص بأدائها بعمر مشوب بالغلل الناتج من مخالفه القانون .

شيك ١١٢٢ ٧٥٦ ١٩٦٠/١١/٩

ان الشيك الغالي من البيانات الإلزامية يرتد سنداً عادياً

ان المشرع اشترط لاعتبار سند شيك ان تتوفر فيه البيانات  
لازمة من ذكر تاريخ اثنائه وغيره من البيانات المعطاه في م. ٥١٤،  
من ق. ت.

وان الشك الذي يحلو من هذا السند يرتد سنداً عادياً يحض في  
تداوله وتظهره لاحكام حوالة الحق التي ينظمها القانون المدني بصورة  
تحول امدين اسمك فل المثال به بالدفع التي كان له ان يتمسك بها  
تجاه المحل وقت بعد الحوالة .

\* \* \*

فهرس تسلسل حروف

الـ « ص »

صالح



صلح واقى ٤٢ ٩٢ ١٩٥٩/١/٣١

براجع افلاس

\* \* \*

صلح ٩ ١١١ ١٩٥٩/٢/٩

ان سادون كل من طرفي الخصومة عن جزء من ادعائه هو العنصر الاساسي لتكون عقد الصلح

تضمن عقد مصالحة سادون اوقف من جميع ادعائه في العتذار  
المدعى عليها مقابل مبلغ من المال .

الصلح ينص على ما ذكره في المادة ٥١٧ من قانون المرافعات وهو عبارة عن عقد  
يضم به الطرفان براءات عائد و يتوافقان به براءات محتملة وذلك بأن سادون  
ان سادون على وجه الشئ من جزء من ادعائه سادون كل من طرفي  
من جزء من ادعائه هو عنصر الاساسي لتكون عقد صلح فاد سادون  
حد من سادون من جميع ادعائه في هذه المصحة من انان فلا يصح ان يصح  
ان سادون الحق في تسريع سادون في سادون على مثل هذا العقد تحكمه المصحة  
ان سادون في كسوف عقود هي حقيقة ولا شأنه بوضع سادون  
تضمنه عليها شروط العقد و يؤيد ذلك ما ورد في المادة المذكورة الايضاحه  
مشروع سادون مدعى مضى ( دان به ان هاد سادون عن ادعائه  
مضاهيه من راد حد لادعائه من ادعائه في سادون احرفه لآخر عن شئ  
كه اذا سادون الحائر حكمه بسببه و اعطاه مبلغ نظير سادون عن  
لادعوى فلا يكون هذا صلح بل سادون فاد سادون من ادعائه دون مقابل  
كان هذا هاد و سادون تحكمه المصحة ( و الهه ) وقد تضمن مشروع لادعوى  
مدعى ماده رقم ٧٤٠ نصت على ان كان ما تضمنه العقدان صحيحا  
ما تضمنه العقدان هذه النسخة على هاد و سادون و انه علاقة قانونيه  
تجرى في حكم العقد لادعوى سادون الصلح هي التي تضمن على الاتفاق  
من حيث صحته والاثار التي ترتب عليه ) وقد حذف هذا النص في نسخة  
لمراجعة الكفاء بنسق انموذج الصوريه .

صلح ٥٩٠ ٥٢ ١٩٦٠/١/١٤

يراجع افلاس

\* \* \*

صلح ١٣٩ ٤٧٦ ١٩٦٢/١٠/٨

يراجع افلاس

\* \* \*

صلح ٢١٦ ٢٩ ١٩٦٣/١/١٩

ان الصلح من شأنه منع اعاده النظر في المسائل التي حسمها

ان الدعوى تقوم على طلب اسرداد بدل الصلح تأسب على أن  
هذا بدل دفع عن معاملة حركية تبس سعادته وفوقها وبراءة المتهمين  
من ارتكابها \*

ان الصلح عند تخميم به المداخات التي تدورها بصورة تربت معها  
بقصد الحقن و لا بد من ان يكون لها أثر من استعدين بولايتها  
بمقتضى حكم م / ٥٢١ / من ق م \*

وان قرار هذا لا يقتضي من شأنه أن يمنع اعاده النظر في المسائل  
التي حسمها وبمقتضى هذا لا بد من ان يكون لها أثر من استعدين بولايتها  
بمقتضى حكم م / ٥٢١ / من ق م وهو دفع لا مفر من  
قوله الا اذا قبل هذا الصلح أو فسح عنه من عبث الارادة كالاكره  
أو التذليل أو العطف في الواقع \*

ان لم يصحح الدين بدمي أن التهمة كذب وهمه أو مسخلة الوقوع  
ان كان يفرص صحة ما يدعيه عند وقت عقد الصلح ان تهمة لا وجود  
لها و نه تريء من ارتكابها فهو كمن عند احراء المصالحة صحة عطف  
في الواقع ان ظهور بطلان تهمة مما بعد لا يؤثر في عقد صلح





تتمثل في مستوى أعلى من مستوى من دفع جديده بالاضافه الى  
ما قدم اني محكمة الدرجة الاولى .

وان يقرر هذا بعد سماع دعوى من مقدمه الاستئناف الباعثه في  
مصلحه . سوى البحث في هذا دفع بوجهه لتقرر ما اذا كان يؤتى  
في سنده و الادعاء لا يلقى له حيله .

\* \* \*

## فهرس سلسل حرف

ال ( غس )

۱ - ضامن احتياطي

۲ - صريحه





[illegible][illegible]

المنسوخ في يردده حكمه انما من لأحسنى و قد في بين تضمن  
 لا في قبل اسلم و قد من تصور فلا محذور لأفراد حرم من  
 المقابل لأحكام خاصة بهذا الشأن .

ب. م. ر. د. في الحاد ٢٢٩ من ب. انصار الاحمدي سره بم. بفره  
 ٤. الشحتن امتمون من من شانه ب. بدل في هـ. سطر ولا راب



ضريبة ٩٧١ ٢٢٢ ١٩٥٩/٦/٢

### يراجع تقدم

\* \* \*

ضريبة عقارات ٤٥٨ ٥٦٩ ١٩٥٩/١١/٢٥

يخضع العقارات بعد هدم الاسس الماعنه عليها الى ضريبة  
العرصات ولا يتبدل من ذلك نداء صفة البناء صيفه عليها في السجل العقاري  
ب. قيمة العقارية تقرر على عدد من المساحة و عرضها و مساحته  
الحدود من موعده في المداول رقم ١٧٨ تاريخ ٢٦ ٥ ١٩٤٥ +  
وان عقارات المساحة التي يقوم صاحبها بهدمها يعود بعد الهدم  
الى المساحة و تصبح بعد الهدم محلا لضريبة ايجارها و العرضيات  
لا يخرجها من حقيقتها هذه المادة تنفذ اثناء مسعها عليها في السجل  
العقاري \*

\* \* \*

ضريبة ٧٢٧ ٢٨ ١٩٦٠/١/١٢

ان اعضاء المؤسسات الصناعية من ضريبة ربح العقارات لمدة سبع سنوات  
شمل الآلات والادوات الصناعية التي تغير داخله في بعض ربح العقارات  
ب. مشروع من احدى مؤسسات صناعة من مدينة ربح العقارات  
بمدة سبع سنوات اما اقيم الآلات والادوات الصناعية داخله في بعض  
ربح العقارات و مساحته تقتضى اذنه ٥ من المرسوم التشريعي رقم  
١٥٢ تاريخ ٢٧ ٩ ١٩٥٢ وانه يجب على صاحب مؤسسة صناعة  
من المستعملين من هذا الاعضاء تقديم المعلومات التكملة و مانات



سجدة عن مشارعهم تصاميمه على أوجه اثنين في المادة ١١ من هذا  
المرسوم .

٥٥ لا يجوز بناء أو اجتناع حرم من هذه الاعضاء  
٥٦ لا يجوز بناء أو اجتناع حرم من هذه الاعضاء

\* \* \*

ضريبة ٥٧٧ ٦٨٥ ١٩٦٠/١٠/١٧  
يحدد نسبة ضريبة الاملاك بارجح تقديم تصريح راعب التصدير

٥٧٧ ٦٨٥ ١٩٥٧ بشأن حرمه  
لا يجوز بناء أو اجتناع حرم من هذه الاعضاء  
٥٨ لا يجوز بناء أو اجتناع حرم من هذه الاعضاء

٥٩ لا يجوز بناء أو اجتناع حرم من هذه الاعضاء  
٦٠ لا يجوز بناء أو اجتناع حرم من هذه الاعضاء  
٦١ لا يجوز بناء أو اجتناع حرم من هذه الاعضاء  
٦٢ لا يجوز بناء أو اجتناع حرم من هذه الاعضاء  
٦٣ لا يجوز بناء أو اجتناع حرم من هذه الاعضاء  
٦٤ لا يجوز بناء أو اجتناع حرم من هذه الاعضاء  
٦٥ لا يجوز بناء أو اجتناع حرم من هذه الاعضاء  
٦٦ لا يجوز بناء أو اجتناع حرم من هذه الاعضاء  
٦٧ لا يجوز بناء أو اجتناع حرم من هذه الاعضاء  
٦٨ لا يجوز بناء أو اجتناع حرم من هذه الاعضاء  
٦٩ لا يجوز بناء أو اجتناع حرم من هذه الاعضاء  
٧٠ لا يجوز بناء أو اجتناع حرم من هذه الاعضاء  
٧١ لا يجوز بناء أو اجتناع حرم من هذه الاعضاء  
٧٢ لا يجوز بناء أو اجتناع حرم من هذه الاعضاء  
٧٣ لا يجوز بناء أو اجتناع حرم من هذه الاعضاء  
٧٤ لا يجوز بناء أو اجتناع حرم من هذه الاعضاء  
٧٥ لا يجوز بناء أو اجتناع حرم من هذه الاعضاء  
٧٦ لا يجوز بناء أو اجتناع حرم من هذه الاعضاء  
٧٧ لا يجوز بناء أو اجتناع حرم من هذه الاعضاء  
٧٨ لا يجوز بناء أو اجتناع حرم من هذه الاعضاء  
٧٩ لا يجوز بناء أو اجتناع حرم من هذه الاعضاء  
٨٠ لا يجوز بناء أو اجتناع حرم من هذه الاعضاء  
٨١ لا يجوز بناء أو اجتناع حرم من هذه الاعضاء  
٨٢ لا يجوز بناء أو اجتناع حرم من هذه الاعضاء  
٨٣ لا يجوز بناء أو اجتناع حرم من هذه الاعضاء  
٨٤ لا يجوز بناء أو اجتناع حرم من هذه الاعضاء  
٨٥ لا يجوز بناء أو اجتناع حرم من هذه الاعضاء  
٨٦ لا يجوز بناء أو اجتناع حرم من هذه الاعضاء  
٨٧ لا يجوز بناء أو اجتناع حرم من هذه الاعضاء  
٨٨ لا يجوز بناء أو اجتناع حرم من هذه الاعضاء  
٨٩ لا يجوز بناء أو اجتناع حرم من هذه الاعضاء  
٩٠ لا يجوز بناء أو اجتناع حرم من هذه الاعضاء  
٩١ لا يجوز بناء أو اجتناع حرم من هذه الاعضاء  
٩٢ لا يجوز بناء أو اجتناع حرم من هذه الاعضاء  
٩٣ لا يجوز بناء أو اجتناع حرم من هذه الاعضاء  
٩٤ لا يجوز بناء أو اجتناع حرم من هذه الاعضاء  
٩٥ لا يجوز بناء أو اجتناع حرم من هذه الاعضاء  
٩٦ لا يجوز بناء أو اجتناع حرم من هذه الاعضاء  
٩٧ لا يجوز بناء أو اجتناع حرم من هذه الاعضاء  
٩٨ لا يجوز بناء أو اجتناع حرم من هذه الاعضاء  
٩٩ لا يجوز بناء أو اجتناع حرم من هذه الاعضاء  
١٠٠ لا يجوز بناء أو اجتناع حرم من هذه الاعضاء

\* \* \*

ضريبة ١١٦٠ ٨٧٢ ١٩٦٠/١٢/١٢  
ان مدينة الملاهي هي مؤسسة تجارية خاضعة للضرائب والرسوم

١١٦٠ ٨٧٢ ١٩٦٠/١٢/١٢





ضريبة ٢٦٨ ١٧١ ١٩٦٢/٤/٩

براجع اختصاص

\* \* \*

ضريبة دخل ٢٦٢ ٤٥٩ ١٩٦٢/١٠/٢

سحقى العرامة عن الناحر عن دفع ضريبة الدخل في حال

انقضاء المهل المحددة لادائها

١. لمختلف دفع ضريبة بعد تقضاء مهلة قانونية .

٢. مادة ١٢ من قانون ضريبة الدخل رقم ٨٥ عام ١٩٤٩ "وجب

على المدين ضريبة ضريبة على الارباح اى يسدود اخرته

٣. مهلة ١٥ يوم من تاريخ تقديم بيان المدين في امدته

١٣/ من القانون المذكور .

٤. من مادة ٣ من قانون ٤٧ عام ١٩٦٠ " يجب في اقرره

٥. من عرامة معادله " على انه لا تسحق في حال

انقضاء المهلة المحددة لادائها .

٦. استناد من المادة ١ من قانون ضريبة الدخل وخصائيه

من ان ضريبة المدفوعة ملائحة مكلف " على ذلك لأن النص يوارد

في اقرره " من مادة ٣ " لا يقره " اى يجب فرض عرامة على

انقضاء مهلة من من شأنه ان يقع من هذا النظر لأن النص

اوارد في هذه اقرره لا يرد في اقرره اى حكمه اقرره " اختصاصه

بعرامة الخوكة على " في سداد ضريبة الدخل و على سداد

بعد دافعه المهل .

٧. هذه مادة التي وجب فرض عرامة على ضريبة الدخل

حان بقضاء مهل لم يوجب نوحه لانه " و بما يفرض عرامة فور .

١٩٦٢/١١/٢٥

٥٧٩

١٧٧

صرية

لا تـ صرية الدخول مطروحة ولو تم دفع عـ موقفة عند  
تقديم البيانات من قبل المكلف

تربط على المكلف عـ صرية الدخول عند تدميه بيانات بمقدار  
زواجه أن يدفع لصرية خلال ١٥ يوما من تاريخ هذا تقديم اصرية  
اصرية على الأرباح المدخلة بها في سنة ١٤٨٥ ، هذا قبل الدور  
التي هذا استبان دون تعديل خذت اصرية على الأساس المتصريح به  
والمترجحة على أساس التعديلات التي بين بروما لأجلها ( مادة ٢٩ )  
وعليه بعد ذلك أن يرسى حد الفرد ، على كل مكلف يتضمن معرفت  
اصرية ، الأساس على سبب عليه بعد الأقساء مقدار التعديلات  
وأسماها و على المدد بعد ذلك على الأساس على هذا المكلف ضمن  
مهلة ١٥ يوما ( مادة ٣٩ ) .

أن هذه المقبولات عند اصرية الدخول و و تم دفعها بصورة  
موقفة عند تدميه استبان وقبولها دون تعديل من قبل الدوائر المختصة  
وبها لا بعد مصروحة لا بعد أن تم شأنها الاجراءات على لوحته  
مذكور وذلك بصندوق سـ تحقق بهذه الصرية بحوزة مفرداتها  
والأساس على سبب عليها وبحوزة تدميه للمكلف بسبب عـ مدد مهلة  
حتى لا اعتراض عـ ضمن استعداده اقتصر الأمر على استيفاء الصرية  
مدفوعة بصورة موقفة دون تمام بالاجراءات المذكورة بصر اصرية  
عـ مصروحة وبالسبب على كل مكلف يفرس على المكلف معيار الاستبان  
استداده مه بصر تكلفا حسب لا استبان تخضع لتقدير الماسي على سري  
شأن التكليف الاصيل .

ضريبة ٦٤٣ ٦٣٦ ١٩٦٢/١٢/٢٠

براجع اختصاص

\* \* \*

ضريبة ٧٦ ١٠٧ ١٩٦٢/٢/١١

١ - الاعراض على فرض ضريبة الارباح التجارية .

٢ - التمسك بالتقادم بدعوى منع المعارضه بعد الاعراض على التكلفة امام لجنة فرض الضريبة .

الوقائع :

ان اصحاب جميع ضريبة الارباح التجارية من سنة ١٩٥٣ و ١٩٥٤ وقد كلف من هذه السنة بصفة خاصة حرق تحقيقها على اساس الحساب الذي قدمه مختار الارباح ب حرق مكسبه بضريبة تجارية فحرق من حيث فرض الضريبة على طرف فرضها فتم عدم بدعوى من ان التمسك بالتقادم يمنع المعارضه بتمتع بدعوى حقوقه بالتقادم .

اجتهاد محكمة النقض :

ان التمسك بالتقادم يمنع التكلفة الاساسي ثم تصاب امد التمسك بدعوى ان التمسك بالتقادم يمنع المعارضه على مقدار هذه التكلفة امد هذه الضريبة و التمسك بالتقادم يمنع المعارضه بتمتع بدعوى حقوقه بالتقادم .

وان التمسك بالتقادم يمنع التمسك بالتقادم ، كما لصاحب الحق في التمسك بالتقادم .

وان التمسك بالتقادم يمنع المعارضه بتمتع بدعوى حقوقه بالتقادم .

وان هذا الامر يحول دون مسكه . بتمتع بدعوى حقوقه بالتقادم .

اقنونية الناجمة عن هذا التصرف .

وان اقرار ان التمسك بالتقادم يمنع المعارضه بتمتع بدعوى حقوقه بالتقادم .

المصافي صحيح به. كما لا يخفى عليك لا غير من غير انما حصة  
عده من حال مهلة ثالثة وما يقصره لا يحد في طريق من طريق  
لما حصة من فيها المصافي الادنى من مبلغ مائة ١٣٥ من المرسوم  
الاشتراكي رقم ٨٥ امضى به المجلس وانه لم يمتنع على قرار  
السلطة من المصلحة في تقديمه بل حتى في استيفاء الضريبة وانه يرتب  
رفض الدعوى مقدمه بطلب استيفاء التكاليف المستدرة.

\* \* \*

ضريبة ٢١٣ ١٩٩ ١٩٦٢/٤/٤  
ان الاعراض على قرارات فرض ضريبة الارباح التجارية امام  
لجنة اعاده النظر تحول دون بسط المترض بالتقادم

### الوقائع:

تم من الاول الى اخره حاشية احصاه ضريبة الارباح التجارية  
من عام ١٩٥٤ كتبت عن هذه الضريبة في طريق تقديمها على  
السلطة من مبلغ مقدمه بمقدار الاربع ثم كتبت بترسية الضريبة  
بمصر في حقه فتمسك به في صدور قرارها بتاريخ ١٨ ٦  
١٩٦١ بقرار بترسية واحدة هي حصة الاربع ٥٠٠٠٠ وصدور  
قرار بحفظ شطب اقراره بتاريخ ١/٧/١٩٦١ فقد ثبت الحق المكلفه  
بدعوى ابي المحاكم الاستدانة بسطتها مع المعارضة بطلب بسوى  
سقوطه بالتقادم.

ان احياءه بطلب بالتكليف الاصلي لم يثبت منه المصافي  
مع احياءه بهذا التكاليف بسقوط الضريبة بتقديمه واما اعتراض  
على مقدم هذا التكاليف بانه حقه من الضريبة فاصدر هذه اللجنة  
قرارها بتعديل التكاليف المترض عليه.

### اجتهاد محكمة النقض :

ان دفعه بعباده هو من الامور المروكة لصاحب الحق له ان يفتح به أو ان يتنازل عن التملك به .

وان القاعة من هدمت في حجة اعباده بغير نص صريح الصرية لاصدقه لم يثبت بعباده من حاصص في حق الحق بصورة تجعلها ملزمة بالاثار القانونية الناجمة عن المارعة في مقدار حق وان لم يمتص على القرار الصادر عن المحكمة في تقديم مقتضى الحق في ابقاء الصرية .

★ ★ ★

ضريبة - تمسح ١٥٤ ٢٦٨ ١٩٦٢/٥/١٢

١ - ضريبة التمتع والاعراض عليها بعد دفعها وانقضاء المهلة المحددة لهذا الاعراض .

٢ - ان حق المالك باصلاح الاحطاء التي يرتكبها لا يفتح للمكلف الباب بالاعراض مجددا على ضريبة التمتع بعد مضي المدة المقررة له .  
الوقائع :

ان من من لا و في ان حدة به المارعة فيها بحقق من عملي ١٩٦٥  
و ١٩٦١ وان حدة و . بدمها لم يقدم باعراضه في عام ١٩٦٢ وقد  
مهم المحلة الامانة في و . هذا المضمون فيه الى تأييد رفض الاعراض  
نسب على انه ورد عدم مضي اهل القابلية .

### اجتهاد محكمة النقض :

ان ضريبة التمتع به فرصه موحدة فتمه بشر في كل عام بموعد  
لا يحده . ٥ كانون الثاني على الأكثر وسرت على المكلفين السدين  
ختمون الانهاء أو ان يترك ان يقدموا باعراضهم عنها خلال مهلة ثلاثين  
يوم من تاريخ هذا النشر وتصبح اضرمة قضية دائمة يقدم للمكلف



عراق في هذه المذكورة وهي ما حسب علمه مدتان ٣٠ و ٢١ من نظام ضريبة التبضع الصادر في ٢٨ المؤرخ في ٢٩ ١٢ ١٩٢٨ .  
وان مبداه القدر دفع الضريبة المذراع فيها دون ان يقدم بأي اعتراض خلال المهلة المذكورة لجعل الضريبة المفروضة قصده بحسب لا يسوغ له تحديد مزارع بشأنها بعد فوات مهلة الاعتراض .  
وبه وان كان يحق لدوائر ماسه ان تتدخل كل سهو وخطأ بمقتضى امداه ٦١ من المرسوم التشريعي ٧٥ لعام ١٩٢٧ غير ان عدم ممارسته هذا حق لا يستلزم فتح باب الاعتراض من جديد اذ يمكن التمسك بالادب ثم يسلكوا الطريق الاعادة بشأن الضرائب التي كفوا بها وانسحب فتلغى بسبب هذا هم .

\* \* \*

ضريبة ٢٢٠ ٢٢٥ ١٩٦٢/٦/٨

١ - القانون ١١١ لعام ١٩٥٩ نظم طريقة جديدة لتحقيق ضريبة الارباح .

٢ - ان الضريبة المفروضة بموجب القانون ١١١ غير قابلة لأي طريق من طرق المراجعة .

٣ - العقاد الذي لم يكتمل في ظل سريع قد عدل بقى مجرد امل .

٤ - امر صدور سريع جديد على عقاد لم يكتمل في ظل التسريع السابق .

٥ - عدل مكلف ضريبة دخل من سنة ١٩٥٥ - ١٩٥٨ قد عدل هذه الدعوى اصل مع وراثة اقالمة من معارضة هذه الضريبة على سنتي ١٩٥٥ - ١٩٥٦ لسقوطها بالتقادم .

ان بطاقة نصفه هذه ان الضريبة عن سواب المذكورة لم يجر الس فيها من قبل حال فرض اعباءها تم تحقيقها طبقا لاحكام قانون ١١١ عام ١٩٥٩ و مع المكلف بها في اليوم الاول من الشهر بسبع لعام ١٩٥٩ .

والمرسوم الذي أسس هذا القانون منظم من حيث مرقه يحقق  
أخبره عن أرباح المهن والحرف الصاعدة إلى ١٠ سنت فيها حد فرض  
أخبره قبل عام ١٩٥٨ بما نص في مادته الرابعة على أن دوائر المسألة  
تصرح بكافة المحققه بهذا هذا القانون وبمعه إلى المكلفين وتعتبر  
قطعية وعرفية لأي طريق من طرق المراجعة إلا في حالات خاصة لا يمكن  
التقدم في عدادها \*

والأخبره عن سبي ٩٥٥ - ٩٥٦ لم يكن مستقصه بعداد عدد  
حدود هذا القانون فإنه ينجم تحقيقه لأن التاداة لا يعتبر جزءا مكتملا  
إذا لم تكمل مدته في حق الشرع لعدم بل سبي قبل ذلك محدد بل  
لا يترتب عليه حكم \*

والأخبره الذي يمسك به المكلف لا يركز على أساس لا مسدود  
القانون الجديد بناء على مدته التاداة وعلى اكتماله تحول دون تطبيق  
النشريع القديم \*

والأخبره سبي حري التكليف بها طبقا لأحكام النشريع  
لمسجدت قد دخلت في زمره الحقوق غير القابلة للتقسيم بعداد حكم  
المادة الثامنة من القانون ١٧١ عام ١٩٥٩ \*

\* \* \*

ضريبة ٢١٧ ٢٢٧ ١٩٦٣/٦/٩  
يراجع اختصاص





ان الحكم بوقف منعذ بيع العقار هو من الاحكام الموقفه التي  
تقبل الطعن قبل الفصل في موضوع النزاع

• نحن نهدف بقص الحكم الذي انتهى الى اعلان عدم حور  
المحل على حده في القرار المسجل بوقف منعذ بيع العقار على اعتبار انه  
من قرارات المحاكمه •

ان المشرع قد خص بعض في الاحكام التي تصدر قبل الفصل  
في موضوع المدعى ولا ينهي بها الخصومه كلها و بعضها ولا يرفع يد  
المحكمه عن المدعى لا مع البعض في احكام القسار في الموضوع سواء  
كانت تلك الاحكام قاضيه او منعهه او اثبات او ستر الاخر • وب  
حور سواء سببته ضمن في الاحكام الموقفه على وجه الاستقلال  
بماذا يلاحظ ان اى قيد يحد في مثل هذه حاله من التفسير يحد  
القرارات قضائيه كما هو واضح لماذه ٢٢٠ من ق. ا. •

ون انقشود من الاحكام الموقفه الاحكام التي يرمى اليها بحد  
حره وفي حدهه مضاف احصوه او اعطى فوهم كالحكم ببعض  
حارس قضائى او الحكم بوقف استمرار البيع غير ذلك مما يقع  
فيه الى المقصود ويقتضى صدور الحكم فيه على وجه الاستقلال •

ون الحكم المستحصل بدووقف منعذ بيع العقار يخرج عن  
سوى الاحكام لمصلحة الاثبات و ستر الاخر • وبجعل تابع لاحكام  
لموقفه التي من ضمن على حده وبذلك لا يجوز حجب موقفه فيما  
قضى • •

١٩٥٩/٦/٢ ٢٤٤ ٩٩٩ طعن

ان الطعن بطرق التقص في الاحكام الصادرة عن المحاكم الابتدائية  
بالدرجة الاولى غير جائز في ظل قانون حالات واحراءات  
الطعن رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩

١. الحكم المتصور فيه متحد من قبل المحكمة الابتدائية بتاريخ ٨  
دار ١٩٥٩ بعد العمل بقانون حالات واحراءات الطعن رقم ٥٧  
سنة ١٩٥٩ .

٢. المادة الاولى من هذا القانون تحول الخصوم الحق في سلوك  
سبل اخص امام محكمة يخصص في احكام محكم الاستئناف .  
وان طعن بطرق التقص في الاحكام الصادرة بالدرجة الاولى من  
المحاكم الابتدائية أصبح غير جائز في ظل هذا الشرح .  
٣. رفع اخص ضد حكم غير قابل له بسبق رفضه .

★ ★ ★

١٩٥٩/٦/٢٢ ٣٠٢ ٤١٧ طعن

لا يعمل الطعن بطرق اخص القرارات الصادرة عن اللجان الخاصة  
بمعين الحقوق المترتبة على مياه القنارات والبحيرات ومياه الاملاك العامة

ان لمشروع الذي عهد بمعين حقوق الملكية والانتفاع والاستعمال  
لملكية لافراد بصورة دائمة على العموم ومختارى مياه واستخراجات  
وهدران واستعمال وعلى مياه الاملاك العمومية الى اللجنة الخاصة  
المؤلفة وفقاً بمادة ٢٣ من القرار ٣٣٠ الصادر في ٢٦ دار ١٩٢٦  
بما أحصى بقرارات هي بحددها هذه اللجنة هي اخص بترسيق  
الاستئناف بمقتضى المادة الاولى من المرسوم التشريعي رقم ٢٨٨ لسنة  
المؤرخ في ٢٨ ١١ ١٩٤٢ ونصها « القرارات الصادرة عن هذه اللجنة  
خاصة بالاستئناف من قبل تسحب املاكه المصروفين الذين كانوا تقدموا  
بتصريح ضمن اهل القانونة أمام محكمة امتتشاف المصنعة في مهلة ١٥

يوم سبقي من طرح اسر لمقرارات الوحاهاه والبيع لمر رات عداة  
ويفعل للاسلاف وفقا لاصول المنعة بقاا عملات التحدينو التحرير  
لعمقارات والاملاك غير المقولة . . .

ون هذه الاصول المنعة في القصيا السجون بها تفعل قرار محكمة  
الاسلاف امجد بهذا الشأن مره في عا باع رفاة محكمة ، مقص  
مقصي مدد ٢٦ من القرار ١٨٦ المؤرخ في ١٥ ٣ ١٩٢٦ وان  
اسبغ صفة الأبراء على قرار محكمة الاسلاف على بوجه الالف الذكر  
مجه عنه حصار الفصن بطريق ملص عنه مقصور شكلا .

\* \* \*

١٩٥٩/٧/٦	٢٤٠	٩٢٤	طعن
يراجع اعاده محاكمه			

\* \* \*

١٩٥٩/٩/٣٠	٤٠٢	٨٦١	طعن
يراجع قضية مقضية			

\* \* \*

١٩٥٩/١٢/٣٠	٧١٠	١٠٦	طعن
يراجع حكم تفسيري			

\* \* \*

١٩٦٠/٢/٢	١٠٢	٢١٢	طعن
يراجع استئناف			

\* \* \*

١٩٦٠/٥/٢١	٤٦٩	١٢٨	طعن
يراجع استئناف			

\* \* \*

١٩٦١/١١/١٤	٧٧١	١٢٠	طعن
يراجع تبليغ			

٧٠٨ ٥٠٧ ١٩٦١/٦/١٩ طعن

لدى التباينة ان يدرس الحقوق الممنوحة لطرفي الخصومة اذا لم تكن طرفا اصليا في النزاع ولم تدخل في الوقت المناسب

ان المشرع حول هذه المادة يعامل حق تدخل في التصديق لمصوحين  
في مادتين ١٢٣ و ١٢٤ من ق.م.م. كطرف مصمم لدلي برأيه في  
مصادقته اذ يضمنه المشرع قبل حسم المرافعة فيها عملا بالمادة ١٢٥  
من القانون المذكور .

ان هذه المادة هي من ضمن طرق ائلا في الخصم ولم تدخل  
فيه في وقت المداخلة لا يملك مدعيه الحق في امسوخه لغير في الخصومة  
شأن لا يحكم التي صدر في من هذه اجراء .

\* \* \*

١١ ٥١٢ ١٩٦١/٦/١٩ طعن

سرى ميعاد الطعن بالنسبة لطالب التبليغ والمطلع اليه على السواء

ان هذه المادة الضمن محدد في قانون وقد اوجب المشرع حساب  
توقيت في جميع اجتهاد من ان ميعاد ما من رد نص على حالة  
من المادة ٢٢٩ من ق.م.م. ومن مقتضى هذا المبدأ  
انظر بدء من ان ميعاد على وجه الامتثال ان يخرج اعداد بالنسبة لطالب  
النسبة وجميع انه على السواء بحكمه لوجبه الاثر اسماهم عن التمتع من  
بر في الخصومة .

\* \* \*

٢٤٢ ٥٧٢ ١٩٦١/٧/٢ طعن

١ - تصاف الى مهلة الطعن مهلة يوم عن كل بلاتين كيلومرا من المكان  
الذي يجب الانتقال منه الى المكان الذي يجب الانتقال اليه .

٢ - يؤخذ بعين الاعتبار مكان وجود الموكل وليس مكان وجود الوكيل .

ان قانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ قد تضمن مواعيد احصاء بحالات





طعن ٤٠٨ ١٣٠ ١٩٦٢/٣/٢٦  
يراجع امور مستعجلة

\* \* \*

طعن ٤١ ١٤٣ ١٩٦٢/٣/٢٦  
يراجع دعوى بوليصة

\* \* \*

طعن ٢٧٧ ٤٦٢ ١٩٦٢/١٠/٣

اراز الوكالة لدى محكمة الاساس يحول الوكيل الطعن بالنقض بالاستناد اليها

بمن من ارجوع الى مساهم الدعوى الاستدانة في وكن بحقه  
التيهه ابرر صك بوكس من موكله بحقه تمسكها في جميع درجات  
المحاكمة .

ون اراز هذه بوكله لدى محكمة المذكوره بحمل ضمن دليفت  
من مساهم مقدم من الوكيل من الطعن ان امدده ٢٥٢ قبول حتى اشترط  
وجود بوكله عند تقديم ضمن بالنقض به بهدف سوي التمسك من  
كون المحامي مقدمه ضمن موكلا من اجهه عماله ان هذا الشرط  
سواء اكان بوكس حاديا امام محكمة الموضوع أو به مساهم  
رفع الطعن .

\* \* \*

طعن ٢٧ ٤٨٠ ١٩٦٢/١٠/١٠  
يراجع قضية مقضية

\* \* \*

طعن ٧٠٤ ٤٩٠ ١٩٦٢/١٠/١٤

ان الحادث الفهري يوقف مهل الطعن

الوقائع :

ان متى اضمن في هذه قضية تمت على بحقه محكمة لاسناد  
برده للاستئناف شكلا لتقدمه بعد مضي المهلة بدو به عن معسره  
تحدث الفهري المتاحم عن مع تحول مساهم يدعو لوقف معاد الطعن .

### اجتهاد محكمة النقض :

إن المشرع ينص استهداف من تحدد مواعيد الطعن مصلحة عامة  
تتمثل في سرعة حسم الخصومات بين الناس بما تكفل استمرار المراكز  
القانونية فبدون ذلك على عدم مراعاتها سقوط حق الطعن بالنقض .  
وإن واضح من قانون أن له يستل على وقف هذه المواعيد إلا في حالة  
واحدة هي حالة الوفاء غير أن الافتقار إلى ذكر هذه الحالة لا يفسد  
استبعاد احوال القوة القاهرة كسب لوقف معاد الطعن ذلك لأن الساعت  
على وقف استبعاد نسبة التسوي وهو الاستحالة المادية لسلوك طريق  
الطعن هو نفسه محقق سدد فيه قوة دهره مما يعني معه وقف استبعاد  
كله من سبل طعن حادث فهرى لا بد له فيه ولا قبل له بالعلف  
غبه مشوره لا يوار معها لاستحالة المدة سلوك طريق الطعن كما وأن  
لاحد بهذا برزى مع استحقاق مع الطعن متى يعنى التذني اقتصار ان  
استدعاء الخصوم أو من ملهم معارسة حقهم في الطعن حائل المدة المعينة  
بقصوره يمنع من القول بسقوط هذا الحق بالحالة التي يستحيل معها على  
صاحبها استعماله .

\* \* \*

طعن ٦٢٢ ٥١١ ١٩٦٢/١٠/٢٠

لا تعيل الطعن بطريق النقض أحكام محاكم الاستئناف العاصلة  
بقرارات مجلس بقائه المجامع

### الوقائع :

بعض المرافعة العامة جرائه ساعد مجامع في احكام الصادر عن محكمة  
لاستئناف القاصي بخصم راتب بقاعدتي لاجد المجامع عد فصح  
قرار مجلس بقاعد اعداة وطلست اجهة المطعون صدره رفض الطعن  
شكلا تأمل على أن الاحكام الصادرة في هذا الخصوص تعتبر مبرمة  
وعبر دالة بترهقة من تروى الطعن بمقتضى المادتين ٧٤ و ٧٦ من

المرسوم التشريعي رقم ١٠٨ لسنة ١٩٦١ م يتعلق بمروءة مهنة المحاماة ويسمى  
الجهة المختصة بأن تحكم المصعوق فيه وان كان يصير مدعيا مبررا لا انه  
صدر بقراره النهائي خلافا لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم  
بنفسهم وحينئذ فهو المقتضى في صورة سرر سبوك سريو بضم  
السين معاً بشي القدره (ج) من ٢٥٠ من ق. ٢٥٠

### اجتهاد محكمة النقض :

شروط لاعمال هذه من أن يكون الحكم صادر في مارة مذبذبة  
وبحارته مما يدخل في اختصاص محكمة الاستئناف أو المحكمة الابتدائية  
أو محكمة من سائر المحاكم المختصة في الأصل بمرق غير مادي  
يجوز لمصعوق سبوكه ضد الأحكام التي تصدر من هذه المحاكم بضم  
السين ٢٥٠ من ق. ٢٥٠ لا يجوز لمصعوق الاستئناف من هذه الحالة  
بحسب التفسير على رآه سابق في هذا النوع من الأحكام كما  
أن دائرة المواد المدنية والتجارية في محاماة النقض التي خصها لتشريع  
بالنفس بمرق النقض في الأحكام وأحكام إصداره في المواد المدنية  
والتجارية وفي جميع سبب النقض الآخرين المدخلة في اختصاصها بموجب  
القوانين السابقة لا سيما أن سبب سبب سبب على الأحكام الصادرة  
من مجلس محامين أو من غير ذلك من سبب سببها على اعتبار أن ذلك  
يخالف مضمون المادة ٤٦ من قانون السلطة القضائية رقم ٩٨ لعام  
١٩٦١ بعد أن من لا إقناع أو التبرار من سبب سبب سببهما  
بما صدر عن مجلس سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب  
أشار بها في راع مدني أو بحارتي مما لا يصح شأنهما بحارته لعدم  
الطلع إليها .

أن الحكم يصعوق فيه غير خاص في الأصل بضم سبب سبب  
من من الأحكام أي يسوع الصعق فيه من حراء سببها على خلاف  
حكم سابق مما سبب معه رئيس النقض شكلاً .

طن ٧٦٢ ٥٢٨ ١٩٦٢/١٠/٢٩

يراجع شركة

\* \* \*

طن ٧٠٦ ٥٤٥ ١٩٦٢/١١/٥

يراجع حكم

\* \* \*

طن ٦٦٩ ٥٨٨ ١٩٦٢/١١/٢٩

ان الاوامر والتدابير الادارية التي يتخذها القاضي لا تخضع لطرق  
الظعن وانما يجوز المطالبة بإبطالها في براع قضائي

ان الجهة المختصة بتبني سبب الاستئناف ضد قرار الصادر عن  
القاضي بدائي بتسليم الضاحون بسبب مطالبة بسببها تأسيس على ان  
هذا القرار يوقي على تخضع للظعن على حده قد سمع دون دعوه  
الدفع من جهة تحجب المدوم وقرر بقائه بسببها واعاده بحالة  
الى ما كانت عليه .

ان قرار موضوع هذا براع سبب في الامر الصادر عن رئيس  
محكمة الاستئناف قد سمع في مسند المدعي بدوم مرافقة المصفي وسبب  
الضبط اللازم لاستلام الضاحون ووصفها تحت يد المصفي بسببها انهاء  
بصبه .

ان هذا التدبير بدائي امر به قضائي بتدليل كتاب امضى بشأن  
سلبه الضاحون يصر عملا من الاعمال الادارية التي يمكنها بحكم  
كونه هو المشرف على بصفه الشك في قضائي بتسليمها .

وان الاوامر والتدابير التي يتخذها القاضي في حدود سلطته لادارته  
دون دعوة الظعن لا تعتبر من الاحكام القضائية في مثل هذه الحالة وباتالي  
فانها لا تخضع بطرق الظعن التي تخضع لها الاحكام القضائية وانما يجوز  
المطالبة بإبطالها في براع قضائي بطرح تمام المحكمة .

١٩٦٢/١٢/٢٤ ٦٥٢ ٨٢٤ طعن تبني

### شروط الطعن التبعي

يشترط في طعن تبني أن يعرض أطراف عن رادته في مبادرته حقه في التمسك بالحكم بصورة واضحة صريحة غير معلقة على تحقق أي شرط ومطالبه بتصفين الحكم لا يأثف مع الادعاء بوقوع الطعن تبني ضد الحكم المذكور \*

\* \* \*

١٩٦٢/١/٦ ٨ ١٩٩ طعن

### براجع تبليغ

\* \* \*

١٩٦٢/٢/٤ ٧٧ ٧١ طعن

### براجع امور مستعجلة

\* \* \*

١٩٦٢/٢/٢ ١٢٩ ٢١٥ طعن

### براجع جمارك

\* \* \*

١٩٦٢/٢/٢ ١٢٤ ١٤٧ طعن

### براجع حجز

\* \* \*

١٩٦٢/٤/١٨ ٢٢٩ ٢٤٤ طعن

### براجع روجه

ظعن

٤٤٢

٢٠٤

١٩٦٣/٥/٢٩

ان انشاء الموطف من عقوبة الشهادة الكاذبة لا يحول دون احالته الى مجلس  
التاديب لمعرض ما يراه مناسباً من الزواجر المستلزمة

### الوقائع :

ان اعضاء نادي مثل ائمة اعضاء الحرابي مدعى عليه بحرم الشهادة  
الكاذبة قضى اعضاءه من العقوبة رجوعه في قول الحقيقة قبل صدور  
الحكم ثم احيل الى مجلس التأديب .

### اجتهاد محكمة النقض :

ان ملاحقة اعضاء نادي بحرم عن شيء من اوصافه يحول الادارة  
في كل الاحوال حالة الموقوف في مجلس اديب تقوم ما شاب سلوكه  
من خروج من الناحية امسلكه بنفسه لاحكام ائده ٣٥ من المرسوم  
النشري رقم ٩٠ لعام ١٩٦٣ .

وان رجوع الموقوف عن شهادته الكاذبة يستمر في مدها على اعماله  
من العقاب ولا يمتد في ائده في ملاحقة التاديسه التي تحرم ففسد  
توقيع ائده امسلكي ائده على تصرف سيء الى سمعه الموقوف .

وان تصرف ائده في اداء ائده على الوجه المذكور لا يخرج  
من حدود الافعال المئنه دئمه وحسن السلوك الواجب توافرها في الموصف  
شوره بسبع تريب ائده لتعود لمسلكه الحقيقة او ائديده  
ما سبب مع حسمه بفعل وخطره .

وان مجلس التأديب ائدي رئي في سبب لئده وسواها ائاشة في  
اصداره ما سوجب ائده العقوبة ائديدة المحكوم بها ائم مارس  
بنفسه ائديده تصورده يقوم على اسب سائعه .

۱۹۶۳/۶/۶	۲۲۱	۲۰۲	طعن
		راجع وسم	
		* * *	
۱۹۶۳/۶/۱۱	۲۲۹	۲۴۹	طعن
		راجع بلیغ	

\* \* \*





وان حصل تأخر فصل في الادعاء الاصلى بسبب طلب العارض  
 'واحب القول لا تردد رفض سماع هذا الطلب وانما يحوز المحكمة  
 التريخ بين العليين في فصل في المستوى لاصلة عند توفر أسباب  
 احكام فيها ثم تتابع سطر في طلب العارض على حده وفقاً لما نص عليه  
 م. ١٦٣ من ق. ا. م.

۱۹۶۲/۲/۲۰

۱۱۷

۱۰۶

طلاق

براجع روجه

★ ★ ★



آخر ن من سوب الار ده لا سبال معتبر الفشل اذ في يمشل في  
حاله الاندوع عايله من السروي اسي يقوم فيها منعقد سبي اخر ء مقه  
ده ن اتحاد الاحصاء سبي سلبها اعقل المدير \*

\* \* \*

طيش بين ٣٦٠ ٤٦٩ ١٩٦٢/١٠/٦  
يراجع التزام

\* \* \*

۱۹۵۹/۱۲/۲۴

۶۸۳

۵۳۴

طاریء عمل

براجع نمونص

★ ★ ★

# فهرس تسلسل حرف

ال ( ع )

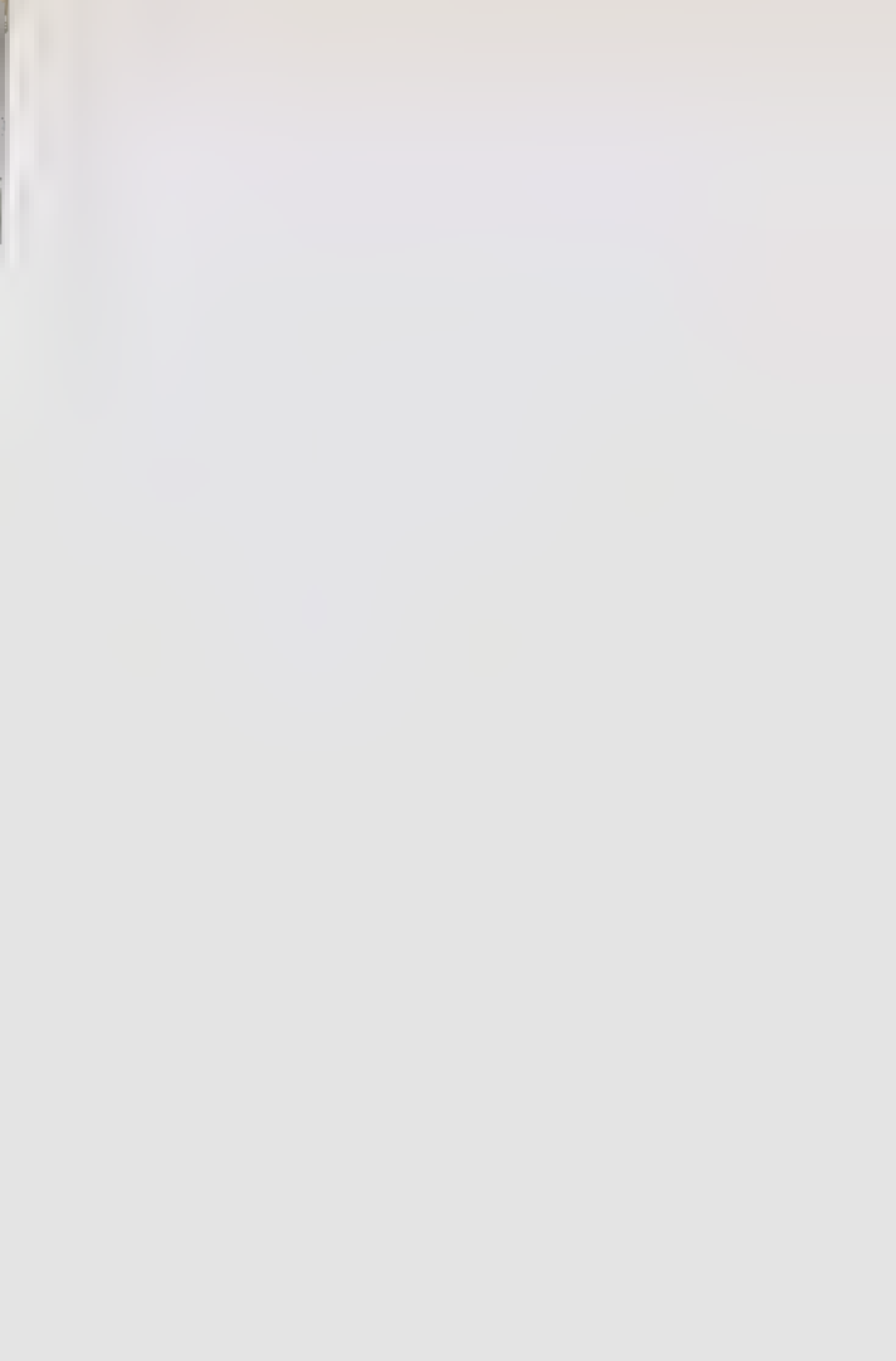
١ - عقارية .

٢ - عقد

٣ - علامه فارقه

٤ - عمل

٥ - عيب .





عمارة

١٩٥٩/٢/١٢ ١٢٠ ٦٤

براجع رسم

\* \* \*

عمارة

١٩٥٩/٥/٢٦ ٢٠٦ ٢٥

١ - بناء أو عمارات من يقوم به المتأخر لا يعطيه حق في ملك  
ملك بعد الاستحقاق لأن شرط التملك بالاستحقاق أن يكون من بني  
العرس حسن بنه أن معينا ملكة الأرض التي هي أو عرس ملك  
مما راجع إليه ٢١٥ من القرار ٣٧٣٩ و ٨٨٩ من و. و. \*

\* \* \*

عمارة

١٩٥٩/٥/٣٠ ٢٢٧ ٨٩٨

براجع ظمن

\* \* \*

عمارة

١٩٥٩/٦/٢ ٢٢١ ٩٤٦

- ١ - أن حسن السبه لا يحق له جرد وضع اليد على عمار العمر .
  - ٢ - شروط توفر عناصر حسن النية .
- الوقائع .

١ - في بعض الحالات يحكم بالنسبة على بناء أو بناء  
على مشهد من حقه فوق من سنده لأمالك الدولة وهذا يعهد  
من حسن بنه أن تصرفهم بكسهم حق بقرار .  
اجتهاد محكمة النقض :

١ - حسن بنه لا يحق في وضع اليد على ما لا يعد دون قبض  
سبب من أسباب التملك الظاهرة أو الخفية .  
٢ - أن بناء على مشهد من شأنه أو امتصرف من شأنه  
أن يؤدى إلى توفر عناصر حسن بنه في كل الشعاع لا يركس إلى

سيد صحيح عيسى عسار ان ش.ع لا تحول مسعود منه حق التملك  
بالاتصاق .

\* \* \*

عقارية ١٦٨ ٣٠١ ١٩٥٩/٦/٢٣

براجع سجل

\* \* \*

عقارية ٩٢٤ ٣٤٠ ١٩٥٩/٧/٦

براجع اعاده محاكمه

\* \* \*

عقارية ٩٢٤ ٤٦٩ ١٩٥٩/١٠/١٤

ان المصرف بالمعارات واقعه مادته بجور اسانها بجميع طرق الاتبات  
الوقائع

ان اخيه القاسم اسي رفعت الدسوس بسبب بصر سجل عقارب  
حد في لاسم الخصم بصرفه لاداره بسبب في ثبات حقها في عيسى  
العدرب عيسى اسبه الشخصيه والتحقى محمي .

اجتهاد محكمة القضا .

ر وضع القضا الذي سوي مقصده اعقاري في المدين التي  
يجر فيها التجديد ويحرم من جميع وسائل شوب من اجل الحد  
ممرات الاداره بشأن عيسى صاحب الارححه بصر سجل العقارب  
معا بالمحدد ٤٦ من اعمار ١٨٦ بقصد بقرار ٤٤ ل ٢٠  
اشدر في ٢٠ في ١٩٣٢ اما في لاديه مسعود صدهد سجل  
فيما يتعلق بحق التصرف او الملكية .

ول هذه اقرار الاداره اسي تحسن ترخيص سجل عقارب عيسى

سواء أكان الشخص لا يمكن أن يحوز على صاحب الحق وبين اثبات حقه  
أما المحاكم بوسائل الأثبات المتاحة بنفسها أم لا .

ومن نواحي العامة خبر اسباب وأصناف استيراف ائدته بجميع طرق  
الأثبات المسه في ايمانون بصورة منفصلة لا تقتصر على ائدبل الكافي  
الذي قد يقدّر حضوره في مثل هذه الحالة .

\* \* \*

عقارية ١٠٠٢ ٤٧٤ ١٩٥٩/١٠/١٤

براجع بيع

\* \* \*

عقارية ١٠٨ ٥٢٧ ١٩٥٩/١١/١١

براجع تقادم

\* \* \*

عقارية ٢٢٢ ٥٤٤ ١٩٥٩/١١/١١

التي يكون لا يقع المشتري الذي + سجل حقه من أن سجلات  
شؤونه عنود هـ من لأخر من من سجلو عنودهم من أجل ارفة  
أعده المتاحة في سجل سجل الحكم الذي يستديره نصحه عقد  
شأنه .

\* \* \*

عقارية ١٠٦ ٧١٠ ١٩٥٩/١٢/٢٠

براجع حكم تفسيري

\* \* \*

عقارية ٤٨٤ ٢٠ ١٩٦٠/١/٧

براجع استملاك

عقارية ٥١٧ ١٢٢ ١٩٦٠/٢/١٠

١ - ان هبة رقة العقار ور سجلها في سجل العقاري باسم الموهوب  
له يجعل الهبة بامه لا تخور الرجوع فيها .  
٢ - ان السجل يقوم مع المسلم وان الاحتفاظ بحق الانساع الذي  
سقط بموجب المسع يسند الى من قانوني لا الى فكره الوصية .

ان هبة رقة العقارات وسجلها في سجل العقاري باسم الموهوب  
ه جعل بامه لا تخور الرجوع فيها لان السجل يقوم معه مسلم  
ولان الاحتفاظ بحق الانساع من مقتضى بموجب المسع ان يسند الى  
من قانوني لا الى فكره الوصية التي وردت في غرض القانون المدني  
لمسجلته .

\* \* \*

عقارية ٦٨٢ ١٧٧ ١٩٦٠/٢/١٨

يراجع تقدم

\* \* \*

عقارية ٧٧٧ ٢٧٤ ١٩٦٠/٢/٢٢

يراجع رهن

\* \* \*

عقارية ٤٢ ٢٧٧ ١٩٦٠/٢/٢٢

يجوز لمصاحب العقار ان يدعى بصفته بعد مرور سنين اذا سجل  
عقاره استنادا لقرار القاضي العقاري بصفه اناربه  
في منطقه لم يجر فيها التحديد والتحرير

ان سجل العقار باسم شخص يسند الى قرار القاضي العقاري  
لمحدد المصلحة الادارية في منطقه ه جرح فيها التحديد والتحرير لا مع  
صاحب حق من المصلحة بصفته في عقد ثمة محاكمة القاديه واو عد  
انقضاء سنين المسع بعد في لمدة ٣١ من تمرا ١٨٦ على مسجل





عقاريه

٢٢٨

٥٧٦

١٩٦٠/٨/٢٧

ان قواعد التسجيل العقاري تجعل الانفصاليه بين شارين متتاليتين لعقار واحد لمن سجل عقد شراؤه ما لم تثبت ان هذا الشراء صوري او كان نسخه بواطؤ ولا يؤثر في صحته تفصيل العقد المسجل وضع الشاري الآخر اشارة الدعوى على صحته العقار .

ان قواعد سجل عقاري تجعل الانفصاليه بين شارين متتالين لعقار واحد لمن سجل عقد شراؤه ما لم تثبت ان هذا الشراء صوري او كان نسخه بواطؤ لا يفسد المشرى الاو والاضرار به عملا بالحكماء المادة ١٣ من القرار ١٨٨ تاريخ ١٥/٣/١٩٢٦ هـ

لا يؤثر في صحته تفصيل عقد سجل نحوه امشري الاو من وضع اشارة دعوى في صحته العقد بعد البيع الصادر لمصلحة صاحب العقد لمقتبل ما دام حقه امصرف به بحكم القانون قد توفى قبل تسجيل هذه الاثارة بصورة تمنع من اعضاء هذه الاثارة اثرها رجعا بحاشه كما لا يجوز في مثل هذه حالة لاحتجاج على امشري الذي سجل عقده بالاستناد الى عقد غير مسجل .

\* \* \*

عقاريه

١٠٢

٦٩٩

١٩٦٠/١٠/٢٤

التعريف بين حق التملك وحق السطحية

ان اعضاء الحق لعقار بالملكه على عقار آخر بما هو من الحقو المتعلقة بملكه بصفه لا شار له بحق سطحية الذي هو حق لملك في ارضه او منشآت او اعراس قائمه على ارض هي لشخص آخر وفق ما نصت عليه المادة ٩٩٤ من القانون المدني .

عقارية ٧٩ ٧٨٤ ١٩٦٠/١١/٢١

بوضع إشارة الدعوى على صحفه العقار سواء سجل نسجه التحدد  
والسحرر أو بمعامله خاصه في المناطق غير المحدده

١- ماده ٤٧ من قرار ١٨٨ اوجب تاسسه لعقارات مسجله وصح  
شاهه الدعوى على قيد العدر في السجل عدرى تحت ماله عدم  
سماع الدعوى \*

٢- المشرع ادى استن هذا النص لحفظ حقوق غير وسكنه من  
الاملاص على الوصع الرهن للعقد والراع الدثار حوه بصوره بحسه  
بوقوع في احصاء عند انعقد اما قصد سبيل هذه الاجراء لانه  
بمعارات سواء منها ما سجل نسجه التحدد واسحرير او بمعامله خاصه  
في المسجل غير المحدده لان حكمه هذا المشرع يسحب على الخاص كذا  
١- ١ من احكامه ابدى ١ و ٥ من قرار شاه السجل عدرى قسم  
١٨٨ تاريخ ١٥/٣/١٩٢٦ \*

\* \* \*

عقارية ٢٥٥ ٧٨٨ ١٩٦٠/١١/٢١

براجع بيع

\* \* \*

عقارية ١٢٩٩ ٨٠٦ ١٩٦٠/١١/٢٣

ان الحكم بحق الشفعة هو منشىء لحق الشفعة

١- حق شفعة لا يشك ملك شفع لا . شفى او بحكم القاضى  
مناه ماده ٢٥٢ من . شكنه عدرىه فـ ٣٣٩ شفى فـ ٣٣٩  
في ظل نظام احكامه \*

٢- الجهة شفعه شفى + شفى حق بها في اعين شفعه نوع بها  
بحكم نهائى شفى حقه في ملك عقار بعدا سبب محرد \*



والى جاء حق الشفعة قبل صدور احكام الميثاقى امشئء لعق الشفعة  
في تمتك عقار لشاع يند في حكمه الى الحوادث التى لم تكتمل شها  
في ظل القانون القديم .

\* \* \*

عقارية ١٠٦٨ ٨٤٩ ١٩٦٠/١٢/٥

براجع نعام

\* \* \*

عقارية ١١٢٠ ٩١٨ ١٩٦٠/١٢/٢٦

ان التشريع العقارى العثمانى يعتبر الاشجار المعروسة قبل قانون  
النصرف بالاموال غير المنقولة ملكا لصاحبها .

ان الدعوى قد مبنى نصب على الاشجار مائه في عماره روح  
على حق الانصار فيه اما عرس بعد نشر قانون انصرف بالاموال غير  
انفسه ويعبر عنه الارض الامريه . سبق الى نصب حق الانصار من  
وربه سقا لاحكم قانون انصار الاموال الامريه .

ان امحكمه نصب برد الدعوى بعد ان مسال به من احصره انفسه  
من الاشجار التى حرى شها بناء الحدود و لجر من نوع الملك  
ما ان فاما على الارض الامريه مخفظه بوسه امدون في سجن  
العقارى .

ان التشريع العقارى العثمانى كما يعرف بان الاشجار المعروسة قبل  
قانون انصار بالاموال غير المنقولة ملكا لصاحبها .

وان هذا الاعتراف نوع من حق استيحه الذى وده التشريع عديم  
وؤوحده في الاصل شاملا لرقعة الارض التى يقوم عليها بصورة تحول  
صاحبه الانباع من كامل الحقوق التى يعود لمالك رفة العقار .  
وانه لا يجوز بعد ان سلم المشترع لصاحب الاشجار بهذا الحق

بصورة مضمرة ماء ما ايس من ماء في استعمال الارض لا يمنع من  
سحب هذه الحق قبل سقوطه بمرور كل ثلث الاشجار المملوكة وان قيام  
الاشجار المملوكة في العمار على اوجهه انما تذكر تحفظ  
لصاحبها ما هو لدى ملكه يسوع شرعي \*

\* \* \*

عقارية ٢٧٤ ٢٧ ١٩٦١/١/١٦

على الشرك الذي يريد الملك بالاتصاف ان يجري القسمة  
على العمار المشترك

### الوقائع :

أقام شخص ماء على ارض مملوكة على يسوع مع آخرين ثم رفع  
المدعى بقسم ملك الارض المشتركة تأسيس على انه قد شهد ماء  
يقول في قسمه قسمه وانصح من حقه تمتك الارض بالاتصاف بعد دفع  
قسمه مسالا لاحكامه المادة ٢١٦ من المرسوم ٢٢٣٩ الذي يصادق ٨٨٩٤ من  
ق ٢٠٠

### اجتهاد محكمة النقض

ان احكام ماء (٢١٩) من المادة ٢٢٣٩ و ماء (٨٩٢) من ق ٢٠٠  
امثلة لاوى نص على انه ( د ك ب الاسماء والاعراس قد شهد  
على العمار احد الشركاء دون حصصه شركته الاخرين يجري القسمة على  
يد القاضي ثم ينص على كل حصص من الحصص حكيم ماء (٨٨٩) من  
ق ٢٠٠ المعطى للمدعى دوي القسمة حصصه ) \*

وان اعمال هذا النص يوجب على الشريك الذي قام باسمه ان يجري  
القسمة على العمار المشترك ودا ما حرج الماء من حصصه يعتبر بايضا في  
ملكه ويحكم برفع دون مبالغ بعضوي وفي الشركاء ودا حرج في  
حصصه غيره طمعت عنه احكام الثاني يحسن به مما يحمل المدعى قبل  
اجراء القسمة سابقة اوانها \*

١٩٦١/١/١٦

٤٧

٢٦٧

## توكيل بهيئة عقارات

ان ائتمنه ٦٦٨ من الفون المدي اوجنت في التوكيل بالتعديت تعيين  
محل الوكالة في موضوعها بذلك من التوكيل بهيئة عقارات لا يكون  
بافدا الا اذ، بقسم صحت التوكيل بعين لاسماء ورفاه عقارات ائتمن  
ههنا .

\* \* \*

١٩٦١/١/١٧

٥٢

٢٢٤

رفض كل ادعاء بتعدد العقارات التي تم تسجيلها بعد انقضاء سنتين على  
اعتبار قرار القاضي العقاري بافدا بشأنها

ان المشرع الذي اراد استقرار الحقوق بعينه العقارية وتوفير  
القوة اشوته المصلحة بقود السجل العقاري اما اوجب على المحاكم  
العادية رفض كل ادعاء برفع اليها بتعدد العقارات التي تم تسجيلها بعد  
انقضاء سنتين على اعتبار قرار القاضي العقاري بافدا بشأنها عملا  
لاحكام الماده (٣١) للمعاه من قرار رقم (١٨٦) تاريخ ١٥ ٣ ١٩٦٦

ان اهمر استعمال حق الادعاء خلال هذا الميعاد بحول دون مساع  
الدعوى التي يترتب على المحكمة رفضها من تلقاء نفسها باعتبار ان هذا  
الميعاد من مهل استعود التي تختلف في احكامها عن سقادم .

\* \* \*

١٩٦١/١/٢٠

٩١

٢٤

## براجع املاك دولة

المقال الحقوق العنيفة من تاريخ تسجيلها في السجل العقاري

**الوفائع :**

ع شخص الآخر منعه من استعماله في ذلك الوقت - ١ -  
بعض سجل هذا النوع في بعض البلدان في بعض  
البلدان من كندا في مرسوم الاسماء ورفض عليه عدد من سجلات.

### اجتهاد محكمة النقض

١- الأصل في الحقوق أنه عديمية إلا بملك ولا يملك إلا  
بمستحق في محل عقاري مستمسك، بخلاف كسائر عقار، لأن  
أو تبرع أملاكه و جعلكم قصاصي بني نصر فيها فموجب انشاء ملك  
من قبل مستحق بملا ١٠٠٠ ٨٢٥ ق ٥٥

و اما لا سکون لبقعه اثری فی بعض المملکة الا عسارا من تاریخ سجدته  
 بدلت سکون سجدته مقعون اشانی خور دون خورع باثر سجدت  
 من تاریخ عتده او سجدته می آمد بی منتفی امده ۱۱ من دی ۱۸۸  
 لسته ۱۹۳۹ ای میس علی ر امده و آخره و الا و ب معده  
 بخواب حق می و بقعه او علا و معده و امده لا سکون بقعه  
 حتی من اعاده من الا عسار من تاریخ سجدته و لا معن داشت حتی  
 امده امده امده امده امده امده امده امده امده

وهذه الأحكام التي تعتبر مقدمة للتفويض المقررة لا تعتبر تمكينية  
والحقوق حسب الأخرى بمجرد الانحياز والقبول إنما تعد أفعال الحقوق  
أنهية معقارته على ذمة المشرع صاحب التسجيل في الفترة التي تنقضي  
من تاريخ التعاقد إلى وقت التسجيل و عند انقضاء ملكه من يوم  
التسجيل لا من يوم الشراء .

وسيرتب على أعمال هذه الأحكام أن الحقوق العيسة اعتبارية لا

سجل ولا ينفذ ولا يروى إلا من المصادق ولا يثبت به شيء من الحقوق  
عنده ولا يكون معهود غير المسجل من آثار سوى لأمر لا يحصل  
على الملكية بممارسة حق المدعاة بتنفيذها .

\* \* \*

عقارية ٢٨٩ ١٠٢ ١٩٦١/١/٢٠  
براجع رهن

\* \* \*

عقارية ١٠ ١٢٤ ١٩٦١/٢/١٢

ان البناء يحسن اليه يكسب ملكه القسم المجاوز عليه عند توفر  
الشروط المنصوص عليها في المادة ٨٨٩ من القانون المدني

### الوقائع :

عند شخصين يسمون بـ (أ) و (ب) محذوران من عقاره وهدم الأبنية  
بشده على المسجلين (أ) و (ب) و (ج) المدني عليه في هذه الأبنية  
شري اعتبار بوسع الراهن و (أ) محذور قائم قبل الشراء وظاهر في  
محذور النهائي بعد .

### اجتهاد محكمة النقض :

باعتبار النهائي بعد بغير جزء لا يتجزأ من السجل العقاري  
و يشكل مع سجله عقاراً جديداً بمقتضى حكمه المؤد (١) ٢٨ - ٥  
(٣٠) من شهر ١٨٨٨ وحق من كسبه صاحب هذه العقار  
و يجب محضه بغير من حق حدوده و مساحته .

و من هذه ثمرة على و فقه الموقوف بوجوب مساحته على  
سجل أي المحذور عند ثبت في حدوده انحصار مذكور في صورة لا  
يعد في اسمه محذور عليه خارج من هذا المحض و إذا كان صاحب  
المنع لا يستطيع الادعاء بآثار من المساحة التي تضمنها هذه .

و ان قرر حسن بة الثأري و اقرارها بالنسبة لسلفه أيضاً عند  
بأنه على نفسه المحذور منه كل ذلك من من شأنه ان يكسبه ملكة

انقسم المحذور عليه ديث ان الحقوق الفقهية التي يكتسبها صاحب المبدأ  
حسن اياه وجعلها الشارع في مؤمن من كل شخص وقت بمواد (١٣ - ١٥)  
من قرار ١٨٨٨ بما هي الحقوق المستمدة من السجل العقاري مجموع  
وثائقه دون الحقوق التي يوهبها المشرعي بسطر الى اوصاف العقار  
الظاهرة والتي تعاطف قيود السجل \*

والوصف الحفوفي لميدعي عليه في هذه المدعى يمثل في انه خلف  
لناشع اقام بناء على رهن المهر بحسن به معقدا في يسي في ملكه  
فطبق عنه احكامه الثاني حسن اليه المخصوص عليها في المادة (٨٨٩)  
من قانون المدني \*

فنعين على المحكمة تطبيقا لهذه القاسم ان تلجأ الى تقدير قيمة  
الأرض والبناء المبنى عليها فدانين بما ان قيمة الأرض تفوق قيمة البناء  
رهن المدعى عنه. والى هذه عن القسم المحذور عليه وادع استدان بها  
ان قيمة البناء تفوق قيمة الأرض فثبت لميدعي عنه ملكة لأرض لقاء  
دفع قيمتها \*

\* \* \*

عقارية	٤٤٠	١٢٨	١٩٦١/٢/١٣
	براجع الفلاس		

\* \* \*

عقارية	٦٨٣	١٧٧	١٩٦١/٢/١٨
	براجع تقادم		

\* \* \*

عقارية	١٢	٢٠١	١٩٦١/٢/٦
	براجع بينك		

عقارية

١٩٦١/٢/٦

٢٠٢

٢٥

ان طلب تسجيل ملكية الاشجار دون الارض هو في الحقيقة اثناء  
لحق السطحية

### الوقائع :

يقوم دكتور المديني عمارس على اقتناء تسجيل قسم من العقار  
مع الاشجار المعروضة فيه وذلك صحة لانفاق مائة الارض مع عمارس  
الاشجار وقد سبق لمحكمة ان اعتد المديني بسند انه عمارس بضم  
تأليف نصف الاشجار دون الارض ولا محال بحوزة مديني عليه لانفاق  
فقط للمديني عمارس تسجيل نصف الاشجار \*

### اجتهاد محكمة النقض

ان حكم تسجيل اشجار دون الارض باسم المدعي يعبر في  
حقيقته اثناء حق سطحية جديد ذلك لحق المديني مع اشرع اثناء  
في المادة ٩٩٧ ق.م.م.

ان تصرف الانفاق على اعداد حق سطحية ترتب على المحكمة اذا  
استظهرت من اعداد اعتد ان موقوفين كذا يستلزم اثناء حق  
سطحية اذموقع ان يقتضى نتائج العقد وبعده العناية التي ما كسب  
عنه قبله وذا استجاب هذه الامانة حاز لها حكم بمعوض معادل  
بطلب للمادة ١٤٣ من ق.م.م. وان يقتضى ان لارادة مسرفة الى تمليث  
اقضى نصف اشجار مع الارض التي تقوم عليها دون باقي اعمار اعمت  
حكم هذه لارادة سبقت نصف الارض واشجار \*

\* \* \*

عقارية

١٩٦١/٢/٢٧

٢٤٥

٤٦٦

عدم تسجيل الدعوى العقارية على صحتها العقار

### الوقائع :

ردت محكمة الاستئناف دعوى عقارية لآن المدعي لم سجل دعواه  
وفق ما نصت عليه المادة (٤٧) من اشرع (١٨٨) \*

## اجتهاد محكمة النقض

١ - عدم تسجيل المدة في وضع تاريخي على سجله يعتبر لا  
سواء حبس أو لا يوجب على المحكمة أن تكلف المدعي بتكميل  
هذا الأجراء بحيث للمدعي أن يثبتها بشرع من سجل وهي  
مخالفته على حقوق المدعي نفسه وحقوق الآخرين وأصوله دون غيرها  
بعد اقامة الدعوى بشورة بعدد معها بعد الحكم على يحمل  
صدوره لصالح المدعي .

\* \* \*

عقارية ٧٨ ٢٠٨ ١٩٦١/٥/١٥

وضع الشريك الباني على أرض مسيركة إذا كانت هذه الأرض  
غير قابلة للتقسمة .

١ - مشروع يدرى من حسن حسه في الشريك الباني فوق العقار  
مسيرة القابل لتقسمة لم يقصد مطلقا سداد أحكام هذه المادة لمقرصة  
في إحداه من تعلم فيها شريك بأن بعد امتناع عمر قبل لتقسمة وذلك  
أن الشريك في مثل هذه الحالة يجب تركه لتدعى إلى لا يجوز  
أن يتركه بعد ذلك لا يملك فيه إلا نصيب وهو ملكه بأن يس  
هبات من أسباب مقبولة بحسب غنى الاستناد باحتمال وقوع ما يحدثه  
من سوء في ملكه عند حرقه فحسبه أن يملك تلك الأرض بالانصاف .

\* \* \*

عقارية ٥٦٢ ٢٦٧ ١٩٦١/٦/٥

نصف المورث لأحد الورثة لا يسرى عليه أحكام الوصية إلا سوفر شرطين :  
١ - احتفاظ المورث بأية طريقة كانت بحيازة العين .  
٢ - احتفاظ المورث بحقه بالانصاف بها مدى الحياة .

٣ - أعمال حكمه لمدة ٨٧٨ من ٢٠٠٠ إلى عصر التصديق الصادر من  
المورث إلى أحد الورثة مضافا إلى ما بعد الموت تسرى عليه أحكام



بوصفه أحد موقوف على بوفر شرطين تضمنهما ائدة المذكورة وهم :

١ - احتفاظه بحقه في الاتماع بها مدى الحياة .

٢ - احتفاظه بمو ث ثة ثرته كذب بخاره عي .

ن حصة م ف حق الانداع باعصار مدى الحياة لا يفسد  
الا حصة بخاره عي لغير م ي صرف به على اسرار ان سجنه دسم  
مصرف اليه من ثرته ن س ي هذه الحصة بقاونه ونؤمن له  
السيطرة على عي العقار .

و ن سمع امور ب حق الانداع مدى ائدة لا يصوي عي حدة  
- م عي لا حصة بخاره عي ولا حق له الحارة المتعلقة بركبته  
الندوي والندوي على الوجه المتعود با حرة المحو عنها ما دم  
سجل س ي ائدة نة عاوي ا ي مصرف اليه .

٥ - حارة ائدة ا ي حو ائدة وضع يه على ائدة لا سكي  
لا ح حة من سبعة و حصة لا حدة الوئمة لان الحارة في هذا  
م م ح في مفهوم الانداع م حو ائدة وضع اليه عي  
العقد واستعماله ولا يفسد شر ع من ائدته الا حصة بخاره عي  
هو ائدة م مصرف مة يجب سبعة امور سة حدة لا سسضع  
مصرف اليه مصرف مة على هذا الاسس لا تعدو مصرف مضافا  
الي ما عدا حو لا ا حرة مصرف مة م حو الانداع دعي م  
حوة ومن مصرف مة م حة مة وهم ائدته الرئيسان الدان  
يشكون مة حق الملكية .

\* \* \*

عقاره ١٦٠ ٥٦١ ١٩٦١/٧/٢  
راجع بئده

\* \* \*

عقارية ٨٤٠ ٦٨٤ ١٩٦١/١٠/١٦  
راجع اجانب

عقارية ٢٢٨ ٧٢٤ ١٩٦١/١١/٦

يراجع استملاك

\* \* \*

عقارية ٢٩٠ ٤٥٠ ١٩٦١/٥/٢٩

يراجع استملاك

\* \* \*

عقارية ٢٥٦ ٧٥٢ ١٩٦١/١١/١٣

ان الشخص الذي يسجل باسمه العقار في السجل العقاري يعتبر حائزا له ان السمع بحق الاتصاع مدى الحنة لا يطوى في حدة داته على الاحفظ بحجبه اعين لي انتقلت الى امر بالتسجيل العقاري صورة تؤمن به استيطرة على عين عقار وممارسة حقه بالشرف بها .

\* \* \*

عقارية ٨٤٨ ٨٤١ ١٩٦١/١٢/١١

### شروط سماع الدعوى العقارية

ان الدعوى تهدم جدار لدى احلف طرف الخصومه على ملكية الارض المؤسس عليها يستج تقرير ملكية المدعى بعين العقار في جركه المعتصب .

وسا ان حق الملكية الذي تحول المصانة تهدم الجدار لا يشت صاحبه بصورة قانونيه الا بعد حصوله على تسجيل العقار باسمه في السجل العقاري وسا ان المادة (٤٧) من اقرار ١٨٨ سنة ١٩٣٦ علفت سماع لدعوى بشأن عقار غير مسجل على تسجيله في السجل العقاري وشأن اعقارات المسجلة على وضع اشارة الدعوى على قيده . لذلك لا يجوز سماع الدعوى قبل تسجيل العقار على اسم صاحبه في السجل لعقاري ان لم يكن مسجلا وادا كان مسجلا قبل وضع اشارة لدعوى .

١٩٦٢/١/٦

٧

٢٦٨

عقارية

يراجع ثامن

\* \* \*

١٩٦٢/١/١٥

٢٥

٩٤

عقارية

١ - ان وجود القيد الموقت على صحف العقار يحفظ حقوق القيد تجاه الآخرين .

٢ - بطلان القيد الموقت .

الوقائع :

ان المدعى المظفور سده كان اشترى عقار اسرع عنه في عام ١٩٥٧ بموجب ملك مسجل لدى مكتب العدل واخرى قيد موف على صحفه العقار في ١٣ ١٠ ١٩٥٧ وب المسمى عليه انفس قام بحجر هذا العقار حجرا بصدء اسرع ٢٥ ١٠ ١٩٥٩ وب ادوائر العقاره رفض تسجيل هذا عقار باسم اشترى نظرا لوقوع الحجر فافهم هذا الدعوى فاد فث الحجر وثبت البيع على اعتبار انه يسند في شرائه الى سند سابق للحجز ذي تاريخ ثبت .

فتصدر احكام المظفور فيه ادنى اسحاب مظاب المدعى وافهم فصدء على ان العقد الجارى بين السائح والشري خارج دوائر التملك وان كان غير قيد في حد ذاته يسمى المادة ١١ من القرار ١٨٨ الا ان ذلك لا يحول دون المطالبة القضائية بشيى البيع وفق ما نصت عليه المادة المذكورة ولان العقد ينص على ٨٣٦ من و ٨٠٠ يعتبر مصدرا من مصادر اكتساب الحقوق العسة وانه لا تأثير للحجر الواقع على العقار لانه جاء متأخرا عن اشراء اثابت اتاريخ فضلا عن ان المشتري استحصل على قيد موف على الصحفه العقارية سند تاريخ الشراء الحاري لمصلحته مما لا يجعل لهذا الحجر الواقع بعد هذا القيد وبعد خروج العقار من حوزة البائع اثرنا قانونيا تجاه المشتري .

### اجتهاد محكمة القضاة

ان وجود هذا العهد على صحيفة القضاة من شأنه ان يحفظ حقوق صاحب العهد لانه من الآخرين الذين يرتفعون بسجل حق غيبى و شخصى على صحيفة القضاة يجب يعطون قاضيهم من هذا العهد فليس للحاكم الذى علم سبق مع القضاة من اساليب المقصود على صحيفة القضاة قبل قضاة حجر عليه ان يعارضوا مشرقى في حصوله عليه . كما وان يقال ان اشارة عهد القضاة بعد فامه الدسوى لا يفتى من حقوق لمشرقى الذين يعطون كرهه يدويى يوم التمساع حجر حيث كانت اشارة المدعى فانه ان ما ثبت منه المادة (٢٦) من القرار ١٨٨ من قانون عهد القضاة (٦) شهر على هذا عهد ان لم يسم السجل من من شأنه ان يعطى من هذا البطر لان مادته (٢٩) من قرار ١٨٨ اوجب على امين السجل بعد هذا العهد يجب به ان يتم العدة فانه يفتى فانه ويستكمل بمعدته .

• • •

عقارية ١٣٤ ٦٧ ١٩٦٢/١/٢٩

وجود قيد على صحيفة القضاة يحفظ حقوق صاحب العهد تجاه الاشخاص الآخرين .

ان وجود اشارة حجر على صحيفة القضاة من شأنه ان يحفظ حقوق صاحب العهد لانه من الآخرين الذين يرتفعون بسجل حق غيبى و شخصى على صحيفة القضاة يجب يعطون قاضيهم من هذا العهد .

وذلك لان عهد مدكور وان كان لا يكون شئ حق غيبى لان سجنه في السجل العقاري يكتسب صحته عند اعداده بسجل الحقوق اعميه لان اقرار ١٨٨ لسنة ١٩٣٠ من مدعى اعميه انفسه لعود سجل عقارى وعدها مصدر للحقوق والموجبات امره على

ع. - وأما عقود التي تدور بين حصة ساربه على الغير وهو من  
 هذه الناحية فهو موصوفه بصفة ٢ تدور بين الحقوق العينية وبين باقي  
 الحقوق الشخصية وخاصة السجل وإنما موصوفه بصفة ٣ يؤكد ذلك أن  
 الأسباب الموجبة لهذه النسخة عند مرتب مفصل الحقوق والوقائع  
 التي يجب مدها في سجل العقاري ذكرت أن باب الحقوق العينية  
 جميع الحقوق العينية والأجور وقررت أن أوحدت ولا حكمة  
 ولاحداد الحقوق الخاصة بالسجل الأحادي تسمى هو سجل الغير  
 طالما هي غير مسجلة في السجل العقاري .

٤ - مدام د. ب. - أصبح الشراء بغير على عقد خاص من م  
 شارة تؤدي فقط حتى بغير بغير م مرتب للغير من حق في غير  
 الغير ٥ بغير مسجلة .

\* \* \*

عقاره ٧١ ٨٢ ١٩١٢/٢/١٢

يراجع إيجار

\* \* \*

عقارية ٧٠ ٨٧ ١٩٦٢/٢/١٢

يراجع اسملاك

\* \* \*

عقاره ١٢٨ ١٧٩ ١٩٦٢/٤/١٤

١ - معاملة السجل بمقتضى قرار القاضي العقاري الدائم وأثر التمسيد  
 في سجلات الطابو .

٢ - قرار القاضي العقاري ليس دليلاً كافياً لثبوت التصرف في معرض  
 الدعوى العامة بطلب فسخ السجل .

إن السجل الحاصل بمقتضى قرار القاضي العقاري الدائم يسح  
 كدمل معاملة الطابو سواء كان العقار المسجل قيد في سجلات الطابو

القديمة أم كان حال من افقد ولا معدى امام من نضب فسخ هذا  
التسجيل من اثبات حقه في ملك هذا العقار وتصرفه فيه المدة المكسبة  
لحق التسجيل .

وان مجرد صدور قرار من القاضي العقاري شيوب الصرف لا يقوم  
في حد ذاته دليلا كفا لا يثبت هذا انصرف في معرض الدعوى لمقدمه  
طلب فسخ التسجيل ذلك ان هذا قرار من الممرات الادارية التي  
يقوم القاضي عند اصداره بمقام المحاسن الادارية ولا ان التسجيل  
يحصل بالاستناد اليه فاول لا يثبت امام امراجع اقتضائه وتأسيسا على  
ذلك فان من حق من يطلب فسخ هذا التسجيل ان يثبت انه هو المنصرف  
في العقار خلافا لما يستفاد من قرار القاضي العقاري .

• • •

عقارية ٨٢ ٢٢٥ ١٩٦٢/٥/٢١

#### انتر القسمة الرضائية التي لم يسجل

ان القسمة الرضائية اجارية بين اشركاء . متى تم يتم تسجيلها  
دسجل العقاري لا تسري بحق المبرر وعلى ذلك فان الشاع الذي  
اشترى حصته معيه من احد الشركاء بعدو حله حصة بهد اشريك  
النابع في جميع حصوفه .

\* \* \*

عقارية ٢٥٤ ٢٨٠ ١٩٦٢/٧/١

#### ١ - تعريف العقار بالتخصيص .

#### ٢ - اكتساب الموقوفات صفة العقار بالتخصيص .

#### الوقائع :

ان احدث يدور في هذه الغصة حول تحديد صفة الاشياء المقولة  
اموصوعة في العقار المباع وهل يمرر العقارات بالتخصيص وتخصص  
لرموم العقارية أم تعد من المقولات تكون غير خاصة لها .

كما وان اجراء الدين عهد الهم امر تقدير قيمة الاشياء التابعة  
للعقد لاتحدد هذا التقدير اساسا في استقاء ارسوم العقارية استعوا  
الصحة العقارية على كل ما اتصل بالنسبة بصورة ثبوت كالمرف الملح  
والكوى والرحام والتدبيرات انداحليه الخاصة بتدفئة واعتبروا بما عدا  
ذلك من الاحهره المفولة الموضوعه خدمه العقار والتي يمكن فصلها  
عنه بدون تلف كالانواب الحديدية والاحهره الكهربائيه والميكانيكه  
الخاصه بالتدفئة والتبريد و هواتف وسديداتها والمصايح الكهربائيه  
من الاموال المفولة .

### اجهاد محكمة النقض

ان المشرع انذى عرف العقارات في المادة ٨٤ من ق. م. م. فرق بين  
نوعين منها العقارات حسب طبيعتها وهي كل شيء مستقر بحيره ثبتت  
فيه لا يمكن نقله من يدون يد . والعقارات بالتخصيص وهي مقولات  
التي اهمها صاحب العقار فيه من ماله رسدا على خدمة العقار واستعماله  
فكتسب الصفة العقارية لا بحسب سميتها ولكن بالنظر لهذا التخصيص  
والعبء التي أعيد لها باعتبار ان انفصالها عنه يقلل من اهميته ويحدد  
من استثماره . وانه بين من يفرز الحراء ان المقولات اذرع عليها  
وضعت من قبل مالک العقار رسدا خدمه واستعماله وسعت نفعه فان  
اعسرها من الاموال المفولة واستعمالها عند تقدير قيمة العقار مسدل  
تحديد ارسوم يشكون حقا في لكيف القانوني .

★ ★ ★

عقارية ٢١١ ٢٨٦ ١٩٦٢/٧/٤

يراجع رهن

★ ★ ★

عقارية ٢٧٤ ٤٢٨ ١٩٦٢/٩/٩

يراجع اختصاص

عقارية

٢٢٢

٤٨١

١٩٦٢/١٠/١٠

لا يحق لمن كان طرفاً في الدعوى امام القاضى العقارى وفصل فيها بحكم  
مبهم ان يعود ويطلب بالعطل والصرر استناداً لحكم المادة ١٧  
من القرار ١٨٨ وتعديلاته .

ان دعوى الصغر المدعى بعم على امتهه بضمه عقاراته بسببها على  
انها سحلت بسبب املاك الدولة بغير حق بصفوه تحويه المطالبة بالعطل  
والصرر الذي حق به من جراء هذا السجل .

ان الشريع العقارى الذى رتب له حق فى تصرفه الحقيقى  
والواجبات المترتبة على من يعقد حسم على القاضى العقارى ان يرفس  
حكمه امراض المعترضين الذين سيجتوبون عن اثر الاسناد والوثائق  
التي مدعم مراعاتهم دون ان يحفل في الحق المدعى به وان يرفع لاعتراض  
على وجه المذكور ببقى معترضين . الذين هم يقتصر بشأن اعتراضهم  
حانهم مبره حق اقامة الدعوى بضمه امام محكمة العادية حال استس  
من تدب هذا قرار القاضى عقارى عملاً بمادة ٣١ من القرار ١٨٦  
لمؤرخ في ١٥ ٣ ١٩٣٦ .

وان يدعى بحق بضمه بغير العقار من جراء انقضاء استثنائين  
المدكورين بحكمه بضمه بغير هؤلاء المعترضين الحق برفع الدعوى  
اشخصية بضمه بغير بغير على مسبق من (الاعتراض) طبقاً لاحكام المادة  
١٧ من القرار ١٨٨ المعدلة بقرار ٢٥٠٠ الصادر في ٣٠ ١٢ ١٩٣٢ .  
وان طالع لا يحدد في الدعوى اشخصية التي رفعها تتعلق  
بمعارات اخرى رفض التراجع بشأنها من قبل قضاء العقارى الذي قضى  
بردد دعواه وتثبت منكمه بجهة لمصعون بدمه بموجب حكم صادر عن  
لمحكمة لاست في العقارية .



ان الأحكام صادره من هذه المحكمة في خصوصه ذاته بين الطرفين  
تكون مبرمه بنفسى المادة ٣٦ من اقرار ١٨٠ المذكور. بصورة لا تفصح  
المجان أمام القضاء لشرح اقرار من جديد أمام القضاء سواء فيما يتعلق  
بغير العذر و . . . . . سرر ما ذكره من موقوفات مثل هذا الادعاء  
بما يعترض به خصمين و مدعين حتى انهم به تصدر بشأن ادعائهم و  
غراضهم حكم مبرم و ان الاخذ بغير هذا الاجتهاد و السماح المحلل أمام  
من ك و طرفا في الدعوى بغيرية بحدود اقرار ولو عن طريق المدعى  
باعتقلى و بغيره و اما بالنسبة لقوة القضية انقضت السخنة عن الحكم  
اعداوى الذى قبل في اقرار بصورة مبرمه وان تصدر أحكام المادة  
١٧ ، الآية المذكور على غير هذا الوجه لا يتفق مع مبادئ اشرع  
من تصدر الحكم مبرم بشأن من كانوا طرفا في خصوصه ذلك ان احاره  
هذا الفرق بالمادة مده بعتلى و اشرر بعد القتل في اقرار بشكل  
حاسم و ما يقضى على فتح باب مده من حصر الدعوى لدى القضاء  
المعارى بصورة نهائية ان يحدد هذا اقرار امام القضاء العادى على  
خلاف قواعد الاصول اسي يجعل لكل حق دعوى بحدوده .

بمقتضى من كل ذلك ان المتسرع عندما شن على مخرج دون اثنان  
حق المدعى بالاعتقلى و ضرر الحاصل من التحلل بعد انقضاء مده  
السنين اما قضية نفس عريق الذى ورد ذكره في مادة ٣١ من اقرار  
١٨٦ وهو من لم تصدر بشأن ادعاء حكم مبرم دعوى بحدوده كى صرف  
في الدعوى بغيرية و بغيره سواء جهة حكم مبرم بنفسى بحدوده لا يحق  
له ان يستمد من حكم مده ١٧ ، الآية ذكره .

\* \* \*

١٩٦٢/١٢/٨	٦٠٦	١٨٠	عقارية
	يراجع افلاس		
	* * *		
١٩٦٢/١/٢٨	١٥	٥	عقارية
	يراجع بيع		
	* * *		
١٩٦٢/١/٢٨	٥٨	١٩٢	عقارية
	يراجع رسم		
	* * *		
١٩٦٢/٢/٤	٧٧	٧١	عقارية
	يراجع امور مستعجلة		
	* * *		
١٩٦٢/٢/٥	٧٩	٧٢	عقارية
	ان اقامه بناء من قبل احد الشركاء على كامل العقار المشترك لا يشترك		
	مجالا لاجراء القسمة وانما يتم بملكته بالالتصاق اذا		
	كانت قسمة بنته تعوق قيمة الارض		

### الوقائع :

ان الحكم الابتدائي قد انتهى الى ملك انصار المارح عليه لطاعن  
المدعي مؤسسا قصده على ان المذكور هو شريك في أرض العقار وملك  
لاغلبية الاسهم وقد أقام على كامل الارض بناء يعوق في قسمة قيمة  
لأرض المباد عليها مما يحرمه صاحب الحق بملك حصه الشريك الاخر  
من هذه الارض بحق الالتصاق .

غير ان الحكم المطعون فيه قضى بفسخ الحكم الابتدائي على اعتبار

أن تملك الأرض من قبل شريك أبي بحق الانتصاف موقوف على  
آخره فسمت الأرض بين الشركاء وعلى أن تدم ويتم المسمى بأجراء القسمة  
يجعل دعواه سابقة لأوامها ومستوجبة الرد .

### اجتهاد محكمة النقض

إن ما أقيم عليه هذا الحكم غير سديد دلت أن ٨٩٢ م ق ٥٠  
نصت على أن الشريك الذي يسي في الأرض المشتركة يعتبر بحكم المسمى  
حسن السوء وهو كان ساءه فد تم دون أحد موافقه شركائه وأوجبت فسمه  
العقد ثم نصت هذا عند على كل حصه من الحصص التي تخرج نتيجة  
مقاسمه .

وال مؤدى ما نص عليه المادة المذكورة هو إجراء القسمة بين شركاء  
فإذا خرج ساء الذي شاده الشريك في حصته الجسم جراح وتملك  
الشريك الساء بحكم ملكه للأرض التي شاد عليها وإذا خرج الساء في  
حصه شريك آخر حق للشريك الذي أن يملك أرض شريكه بحكم  
الانتصاف عند توفر شروطه بالإضافة إلى تملكه الحصه الأصلية بموجب  
عقد القسمة .

وإن تقرير هذا لمبدأ لا يجعل له حدود من إجراء القسمة في  
«مصدر اشرك» إذا كان أحد الشركاء قد قام ساءه على كامل الأرض  
المشتركة ذلك أن الحصه التي سوف تؤول إلى شركائه الآخرين نتيجة  
انقسامه طبق عليها أحكام ٨٨٩/ م ق ٥٠ ومن حق الشريك  
أبائي أن يملك أرضها بالانتصاف إذا كانت قسمة ساءه تفوق قيمة  
الأرض .

عقارية ٧٧ ٨٧ ١٩٦٢/٢/٧  
إذا كان الهدم يلحق ضرراً بالباقي بحسن نية جاز للقاضي أن يلجأ  
إلى التنفيذ بطريق التعويض .

### الوقائع :

أن دعوى جهة المدعة تقوم على المطالبة بهدم البناء الذي أقامه  
المدعى عليه عن سوء نية مخاورة له على حتماً المصرف به في العقد، وأن  
كشف الحارثي أمام القضاء المستعجل أظهر أن المدعى عليه يجوز حق  
الجهة المدعية بحرق طفيف وقام على القسم المتجاوز عنه بناءً بطريقين .

### اجتهاد محكمة النقض

أن الاستحالة لمطالب الجهة المدعة بسلم هدم اطلالين المذكورين  
شكل يؤدي إلى إرهاب المدعى والحق قدح لا صرر به .  
وأنه بحق بمقتضى في مثل هذه الحالة أن يلجأ إلى التنفيذ بطريق  
التعويض إذا كانت هذه طريقة لا تلحق ضرراً بدائناً .

و أن الضرر الذي يلحق بالجهة المدعة من جراء تجاوز يتحصّر في  
فقد ملكه جزء من القسم المخاورة عنه وفي حرمانها من ركوب مخاطر  
مشارك إحدى مستقل به المدعى عليه والحقه ببائنه .

وأن هذا الضرر مما يمكن حرقه بطريق التعويض على اعتبار أن أعدده  
الحالة إلى ما كتب عليه تؤدي إلى صرر لا يتناسب مع فائده ذلك الهدم .

\* \* \*

عقارية ٨٩ ١٠٠ ١٩٦٢/٢/١٢

### يراجع تعويض

\* \* \*

عقارية ٢٢٢ ١٠٥ ١٩٦٢/٢/١٤

### يراجع بلدية

عقارية ١٠٨ ١٥١ ١٩٦٢/٢/١٢

- ١ - قرار الاحالة القطعية قبول تتم به العقد .
  - ٢ - سقوط مثل هذا العقد بالتقادم .
  - ٣ - اثر قرار الاحالة القطعية على نقل الملكة العقارية .
  - ٤ - تسجيل بيع عقار اثر قرار الاحالة القطعية بمرسوم المصادق على المشتري .
- الوقائع :

ان دعوى المدعي الخامس تقوم على المدعىة بتسجيل العقارات المارة عنها باسمه تأشير على أنه اشراها من طريق الافلاس بالمراد العيني وحسب الى اسمه احالة قضائية وعدم بعد ذلك بدفع ثمنها بمقتضى مذكرة صادرة عن وكيل طريق الافلاس وان الجهة ادمون سدها دفعت الدعوى بالتقادم الطويل .

#### اجتهاد محكمة النقض

ان قرار الاحالة القطعية قبول تتم به العقد بين دائرة التمسيد اسي حلت محل ادراك وبين المشتري الذي رسد عليه امراد بمقتضى م. ١٠٠ من ق. م.

وان اعمد المزمع على الوجه المذكور بشي التزامات مقدمة بين امتهدين اد يلزم المشتري بأداء ائتمن ويلزم الدفع بعل حق العيني لاسم المشتري بعد قبض الثمن .

وان هذه الالتزامات بمقتضى مثل كل التزام آخر لم يتم تنفيذها خلال مهلة التقادم بمقتضى م. ٣٧٢ من ق. م.

وان قرار الاحالة القضائية الذي يصلح سدا للملكية لا يبدل من طبيعته هذه الالتزامات على اعتبار أن ملكة من اكتسب العقار بالارث أو بزع ملكة أو بحكم قضائي لا يكون لها اثر الا بعد التسجيل على الوجه المقرر في م. ٨٢٥ من ق. م.

وان اهمال الطاعن المشتري بتمديد هذا الالتزام طيلة مهلة التقادم دون عذر يرتب سقوط هذا الالتزام بالتقادم .

عقارية ١١٦ ١٥٩ ١٩٦٢/٢/١٨

ان تخصص قسم من عقار لاسفاح باقي المقسم بمقتضى التقييد العقاري  
يوضح انه أعد للبقاء على الشئوع بصورة دائمة وبوجب هدم كل تجاوز  
يتم على هذا المقسم اذا ثبت انه غير قابل للتقسيم بطبيعته .

#### الوقائع :

ان الطعن بجوار في شئيد عرفه على المقسم لمشرث المؤلفه من  
مساحة سماوية وذرح حجرى ومسح أول وممشى بمائد لسائر المقسم .

#### اجتهاد محكمة المقص

ان تخصص المقسم المذكور لاسفاح المقسم بمقتضى التقييد العقاري  
اما يوضح انه أعد للبقاء على الشئوع بصورة دائمة لا يجوز معها لاحد  
من الشركاء أن يطالب بمساحة بمقتضى ما نص عليه ٨٠٥/٠٦  
من ق. ٥٥ .

ان ظهور بمعد لمشرث غير قابل لنفسه بمساحته وبحسب ما أعد له  
يسمى الرجوع لمعد أعد المساحة التي تمضي بانه النحاور في مثل هذه  
الحالة على اعسار ن كل نحاور يؤدي الى لاجلال باعرض الذي أعد  
له للمعد ولانفساح من الحقوى مساحته احصاه لاحكام الشئوع  
الاحصارى .

\* \* \*

عقارية ٦٤ ١٨٠ ١٩٦٢/٢/٢٨

- ١ - الشروط المنوجب بوفرها لسريان احكام الوصية .
- ٢ - ان تسجيل العقار باسم المتصرف اليه ينقل اليه الحيازة القانونية .
- ٣ - ان منازل صاحب التسجيل الجاري بمعاملة تحديد اختياره له من  
الاثر ما للسائل عن حيازة العقارات الجاري تسجيلها عقب افتتاح  
اعمال التحديد والتحرير .

ان المشرع قد أوجب لسريان احكام الوصية على التصرف الصادر  
من المورث الى أحد الورثة توفر شرطين هما احتفاظه بأى طريقة كانت

بحياريه العين ويحقه في الانساع بها مدى الحياة على الوجه المخصوص عليه في م ٥٨٧٨/ م ٥ م.

وان الجهة اطاعه التي ائب بواقع الشرط الثاني المتعلق باحتفاظ المتصرف بحق الانتفاع سبعين اسعة مدى احيائه لم يقدم الدليل على توفر الشرط الاول المضمن احصاء المتصرف بحياره العين التي تصرف فيها لان التسجيل الحاصل باسم المظنون صده من شأنه أن يقل اليه الحيارة القانونية ويؤم له السيطرة على عين العقار .

وان تمتع المورث بحق الانتفاع مدى الحياة لا يطوى بحد ذاته على الاحتفاظ بحيارة العين ولا يحقق له الحيارة المسلفة بركبها القانوني والمادى على الوجه المقصود في المساده المحوثة عنها ما دام التسجيل ينقل الحيارة بركنها القانوني الى المظنون صده .

وانه لو كان المقصود بالحيارة هو احياره المادنه وحسب سكون في ايراد شرط اشئى المتعلق بالاحصاء بحق الانساع ما يعني عن ايراد الشرط الاول المتعلق بالحيارة وانه يبين مما تقدم أن الوصية لا تسكمل اركانها الا اذا بقي لمصرف بالاضافه الى احصائه بحق الانتفاع محتفظا بالسيطرة على العقار بحيث يحق له أن يجمع المتصرف اليه بأية طريقة كانت من التصرف به لصالح الغير .

وان تسجل العقار باسم المتصرف اليه من شأنه أن يقل احياره القانونيه الى المتصرف اليه ويقعد المتصرف السيطرة على العقار ويحصل ركن الحيارة محققا بصورة لا محال معها للاحتجاج بالقريبة المستمدة من المادة ٨٧٨ المذكورة .

وان تارل صاحب التسجيل الحارى على العقار بموجب معاملة تحديد احيارية عن حقه في هذا التسجيل له من الاثر في الدلالة على التضي عن حيارة العقار الى المتصرف اليه ما للتارل عن حيارة العقارات الجارى تسجيلها عقب افتتاح أعمال التحديد والتحرير على اعتبار ان التارل في كلا الحالتين مرده العقد الذى هو شريعة المتعاقدين .

## عقارية

١٩٦٢/١/٤

٢١٦

٤٨٤

١ - هو قرارات القاضي العقاري النائم في المناطق التي لم يفسح فيها عمليات التحديد والتحرير .

٢ - ان قرارات القاضي العقاري النائم هي قرارات ادارية وتقتصر في مداها على اعطاء صاحب الشأن حق الرجوع في السجل ، ويجوز المطالبة بفسخها .

ان القرارات المارعة عليها سجلت بقرار اعطى العقارى النائم سوء على طلب من تسحب العلاقة بفتح حكم المادة ٤٨ من امر ١٨٦ في مطلقه ثم يعلن فيها السماح بعمليات التحديد والتحرير .

ان اقرارات ابي يتخذها القضاة العقاريون على ضوء المدونة المذكورة انما هي قرارات ادارية يقومون فيها مقام املاك الادارة في اعطاء الارض حق اقرار او بدفع بدل ارض او في الحداد الاخرى التي نصب عنها المادة ٤٦ من اقرار ١٨٦ .

وان مثل هذه القرارات لا ادارية تقتصر في مداها على اعطاء صاحب اشارة حق رجوع في السجل بصوره لا تحول دون المسبة بفسخ هذا التسجيل انما هي قضاء عادي وفقا للقواعد العامة سواء اكان هذا قرار صادرا عن امارة قضائية او محكمة لاسيما بفسخها الادارية وان ما نصت عليه المادة ٣٦ من اقرار ١٨٦ من قصر حق بطلان بفسخ التسجيل على المندعين الذين لم يصدر بشأنهم حكم مرم انما يحصر حكمه بالتسجيل الذي تم بالاستناد الى اقرارات التي يصدرها قضاة العقاريون في المسوق التي جرى فيها افتتاح عمليات التحديد والتحرير التي اسمح عليها لمشرع الصفة قضائية بصوره لا يجوز معها للمندعين الذين مشوا في الدعوى وصدر بحقهم حكم نهائي ان يعدوا لتحديد المارعة امام قضاء عادي .

وان التعديل بطريقه على هذه المادة في القانون ١٤٩ لعام ١٩٥٨ جاء نائفا بصرامة ان محل بظيفه المناطق التي حتمت فيها عمليات التحديد والتحرير .



عقارية	١٠٠	٢١٧	١٩٦٣/٤/١٣
	يراجع رهن		
	* * *		
عقارية	٣٦٩	٢٤٦	١٩٦٣/٦/٢٤
	يراجع رهن		
	* * *		
عقارية	٤٠٢	٢٤٨	١٩٦٣/٤/٢٧
	يراجع اختصاص		
	* * *		
عقارية	١٥٧	٢٥٥	١٩٦٣/٤/٣٠
	يراجع بيع		
	* * *		
عقارية	١٩٥	٢٩٤	١٩٦٣/٥/٢٢
	يراجع الترام		
	* * *		
عقارية	١٨٧	٢١٢	١٩٦٣/٦/٢
	يراجع بلدية		
	* * *		
عقارية	٣٩٣	٢٤٣	١٩٦٣/٤/٢٤

١ - تنقل ملكية العقار لمن رسا عليه الزاد في البيع الذي تجريه دائرة التمهيد .

٢ - ان من شريك في الزائدة التي تجريها دائره التمهيد لا يكلف بالبحث عن النواقص .

### الوقائع :

ان دعوى الجهة الطاعة تقوم على المطالبة بـ مطال التمهيد احاصل لاسم المصعور صدهم بـ نتيجة البيع بالمراد اعطي تأسيسا على أن العقار

المسح هو في الأصل ملك لجهة خاصة وقد جرى تسجيله بمقتضى قانون  
البيع بمقتضى قرار منى رقم ١٢٠٠ لسنة ١٩٢٦ بمقتضى قرار  
وعلى من المشتري انصفه صدهم ثابروا دعم عليهم بذلك على المراجعة  
في عقار بصورة لا يحق لهم معها اسدوع بمقتضى الفوائد العقارية تطسعا  
احكم الماده ١٣ من قرار ١٨٨ لعام ١٩٢٦ .

### اجتهاد بحكمه النص

ان ملكه سفل بحكم قرار اللاحه الى من رساعته اراد في بيع  
الجاري من قبل دائرة التقيده .

وان ملك عقار على وجه المذكور في المناطق التي جرى فيها  
الاحتلال والتحرير مسح من ملك بصلان اجراءات البيع بما لا ادعاء  
سجل في احدى كتبه أو محله كما هو مذكور في ٤٣٧ من و. أ. م.  
وان اعاد اسوع الى تتم توافقه دون النص تؤدي الى نقص  
موايد ولاحراء التي اسسها امسح لاجل اقرار شفه بأعمالها .

وب انصفه صدهم اثروا المصير المضروح ببيع في لمراد العلبي  
عقد وقررت منه مفسر عقد فلا تؤثر في صحة اسوع فص واعبوت باعتبار  
ان الدين يهملون على الاشتراك في المريدة اعداد على صحة الاجراءات  
لا يكلفون بالبحث عن التوافق .

وب اسدوع منى عهده اسبح وترك المشتري عرصه بدعوى ابطال  
البيع بدعوى الناس الى لانعدام عن الاشتراك في المريدة بأي عقار  
مخرجه دون اثر بمقتضى بيع وضعف الثقة بما تقوم به بصورة قد تؤدي  
الى تعطيل احكام اسوع اجبرية .

وان وجود حق الجهة الضاعه في العقار المسح بحولها ملاحقة كل  
مدين ناشئ وبما ألحقه بها من ضرر بعد أن جرت الاحالة بصورة بحول  
دون بحث في العيوب والمخالفات القانونية سواء منها ما يتعلق بالعين  
أو باجراءات المراجعة .

عقد ٢٩ ٧ ١٩٥٩/١/١٤

سلطة محكمة الأساس في تفسير العقود ورقائه محكمة النقض عليها  
يعود محكمة الموضوع أمر تفسير العقود ولا رفاعة لمحكمة النقض  
على هذا التفسير إلا إذا انحرفت محكمة الموضوع في تفسير عبارات  
العمد الظاهرة وأعضائها مدعواً آخر لا يتفق وصراحتهما \*

\* \* \*

عقد ٤٤٤ ٥١ ١٩٥٩/١/٢١

ان اتصاف عقد توريد البضائع لجهة حكومية بالصيغة الإدارية  
لا يحول دون تطبيق أحكام القانون المدني

يعتبر العقد الذي يبرره بمقتضى مرسوم توريد بضائع لأحدى الجهات  
الحكومية عقداً مضمناً بالصيغة الإدارية ولكن صفة العقد الإدارية هذه  
التي توجب انعقده وبصفته من قبل مراجعته المختصة لا يحول دون  
احصائه للقانون المدني من ناحية مبادئه لأنه لا يخرج عن كونه عقد  
تقديم بضاعة لقاء ثمن معين يدرس فيه مدونه شملها كسائر الأفراد \*

\* \* \*

عقد ٦٧ ١٢٥ ١٩٥٩/٢/١٤

يراجع التزام

\* \* \*

عقد ٧١ ١٤٠ ١٩٥٩/٢/١٨

يراجع التزام

\* \* \*

عقد ٦١٥ ٤٣١ ١٩٥٩/٩/٦

يراجع التزام

١٩٦٠/٤/٢٧	٢٦٢	٩٨	عقد
		يراجع طيش	
		* * *	
١٩٦٠/٨/٢٢	٥٥٢	٢٥٢	عقد
		يراجع التزام	
		* * *	
١٩٦٠/٨/٢٢	٥٥٥	٢٨٧	عقد
		يراجع التزام	
		* * *	
١٩٦٠/١٠/١٠	٦٦٧	٩٦٩	عقد
		يراجع حصومه	
		* * *	
١٩٦٠/١٠/٢٥	٧٠٩	١٠٥٢	عقد
ب. صورته العقد لا نقل التحركه اد لا منصور ان يكون العقد			
جميعا صحيح بحق أحد طرفه وصورة ما ناسه طرفه الآخر .			
		* * *	
١٩٦٠/١١/١٥	٧٧٤	١٢٢٩	عقد
		يراجع التزام	
		* * *	
١٩٦١/١/٢٢	٦٢	٢٦٠	عقد
		يراجع ذهب	
		* * *	
١٩٦١/٢/١٥	١٥٥	١٦	عقد

للدائن الخيار بالمطالبة بتنفيذ العقد أو فسخه مع التعويض

ا. المشرع أعطى في م. ١٥٨/ من ق. م. للمتعاقد الذي لم يحصل على الوفاء بدينه سبب تكول المدين الخيار بالمطالبة بتنفيذ العقد أو فسخه مع التعويض في الحالتين ان كان له مقتضى .

وهذا الجبار المصنق يحوز صاحب الحق في أن يعدل بعد اقامة  
الدعوى بالموافق الى امطالة ما تشعب العيى وقد تطورات الدعوى  
وحتى صدور الحكم على اعتبار ان كلا الطرفين سعت من العقد  
ويعتبران اثرا من آثاره الا انه صدر عنه تصرف يعيد الدار نهائيا عن  
أحد المظلمين .

\* \* \*

عقد ١٩٦١/٢/٢٠ ١٥٦ ٥١

يراجع خصومة

\* \* \*

عقد ١٩٦١/٢/٦ ٢٠١ ١٢

يراجع سنك

\* \* \*

عقد ١٩٦١/٢/٦ ٢١١ ٤٩٨

يراجع التزام

\* \* \*

عقد ١٩٦١/٢/١٢ ٢٢٥ ٤٢٦

يراجع التزام

\* \* \*

عقد ١٩٦١/٢/٢٧ ٢٤٧ ٤٨١

يراجع التزام

١٩٦٦/٤/٢٤

٢٢٦

٥١٢

عقد

بموجب اتفاق تخفيفه بسبب فسخ العقد

### الوقائع :

اشترى شخص من آخر كامل انقدر المارح غله ببيع ١٤٠٠ /  
بيرة سورية و شرط عنه في حال عدم مفيد العقد ان يصدا ابه شمس  
المدفوع مع عطل و ضرر اتدعى مقدار ببيع ٣١٠٠ / ليرة سورية وقد  
بين بعد ذلك ان حقه سابع من العقد تباع اسرع مما دعا اشترى  
لاستبدال حقه ، مطالبه بفتح السع وسب استرداد شمس مع العطل  
وانضرر المشروط .

### اجتهاد محكمة النقض :

ان فسخ العقد على مسؤوله سابع يوجب الحكم عنه بالتعويض  
اتفق عليه بهذا شروط عقد الذي هو شريعة المتعاقدين ولا محال  
بغير هذا الشرط لا اد نسب المدعى الى الكلال ان بدائن لهم يلحقه أى  
ضرر أو ان انقدير كان مباحا فيه في حد كبر أو ان لالتزام الاصيلي  
بعد في حرة منه وفق ما نصت عليه ٠٠ / ٢٢٥ / من و ٠ م  
كما وان سلطته التي حوزها مشرع لفصلي بالخصص ثم تكس  
مطلقة واسا هي مفيدة توفر احدى حالتين اما انساب المدعى ان تقدير  
التعويض كان مباحا فيه أو ثوب ان الاضرار قد بعد في حرة منه ودا  
لم توفر احدى هاتين الحالتين يعني و بحالة هذه ان يحكم بكمال  
لتعويض الاتفاقي هذا من جهة . ومن جهة أخرى فانه ليس لبدائن ان  
يطلب المدعى اساكل بأكبر من التعويض امسوق عليه في العقد و بدى  
رتضى به مبقا حتى ولو تجاوز الضرر بحقيقى هذا المقدار لا اد أثبت  
ان المدعى ارتكب غشا أو خطأ جسيما .

١٩٦١/٥/٢٩	٤٤٩	١٨٩	عقد
	يراجع التزام		
	* * *		
١٩٦١/٨/٧	٦١١	٢١٠	عقد
	يراجع التزام		
	* * *		
١٩٦١/١٠/١٩	٦٨٩	٢٥٢	عقد
	يراجع حادث طارىء		
	* * *		
١٩٦١/١٠/٢٤	٧٠١	١٠٧٨	عقد
	يراجع تأمين		
	* * *		
١٩٦١/١٠/٢٠	٧١٢	٦٢٢	عقد
	يراجع فائده		
	* * *		
١٩٦١/١١/٢٥	٧٩٤	٢٩١	عقد

١ - لكل من المتعاقدين الخيار بين طلب فسخ العقد أو تنفيذه .

٢ - التراضي امام المحكمة واثره .

لا خلاف في أن لكل من المتعاقدين عند بكون اطراف الآخر الخيار بالمطالبة بفسخ العقد أو تنفيذه وفق ما نصت عنه م. ١٥٨ من ق. ٢٠٠٠  
 وان هذا الخيار الممنوح للمتعاقد متروك لطبق مشيئته وله بعد المطالبة بالفسخ أن يعود قبل الحكم بالمطالبة باستعد ما لم تكن قد تدبر عن أحد الطرفين .

كما وأنه يتبين من الحكم المصنوع فيه أن الطاعن الذي طالب أولاً

بالفتح نظراً لاسعاده التبعيد عدد وعرض السعد يعني فاعلى الضمور  
صده فمونه لهذا عرض ومؤدى ذلك أن الطعن عدل عن المصادقة بالفتح  
الى المصادقة بالسعد العبي مدولا لافى فولا من الخصم فافاق اطرفين  
عنى سديد عنى ليعمد ليرم المحكمة بالاسعاده لمصاهم \*

\* \* \*

عقود توريد ٢٥٨ ٩٠٦ ١٩٦١/١٢/٢٨

نطبق أحكام القانون المدني في الخلافات التي تنشأ عن  
تبعيد عقود التوريد للإدارة

أد شب خلاف بين الإدارة وبين أحد الممهدين لتوريد بعض المواد  
سبب مسؤولته المنعقد عن تأخير بعد سرامه وأحكام القانون المدني  
هى المصلحة وذلك لأن لتشريع السورى كان قبل أحداث مجلس الدولة  
م ١٩٥٩ أنشأ قضاء خاصا حصصه بتأنيقه من بعضا الإدارة  
و رلة دوى اسراراب سى تنسب بين الدواة ولافراد بشأن انمويص عن  
الخلافات انعقدته وأعمل غير المشروع لأحصص قضاء عبادى \*

كما وأن أعضاء الإدارة قد اوسع مد بشأنه قواعد قانونية خاصة بخطط  
عن أحكام القانون الخاص استسبها واستوحاه من مبدأ غلبت الصالح  
العام لدى هو هدف الإدارة سى متاح الأفراد فهذه قواعد انى  
استسبها أعضاء الإدارة وحرقى عنى سابه فى مطالبات احصاصه لا محل  
مضسها فى اسراع حدى دى يسول بحدل فى المسئومة اساحه عن  
التأخير فى بعد عقد توريد جهة الإدارة الذى يحصص لقوم بعد قانون  
المدنى \*

\* \* \*

عقد بطلانه ١٠٦٤ ٩٠٨ ١٩٦١/١٢/٢٦

يراجع أتماب محاماة



١٩٦٢/١/٢١	٨١	٢٤	عقد
		يراجع نامين	
		* * *	
١٩٦٢/٢/١٠	٨٩	٢٣	عقد
		يراجع اعتماد	
١٩٦٢/٢/١٩	٩٤	٨٣	عقد
		يراجع تقدم	
		* * *	
١٩٦٢/٤/٢	١٦٠	٥٩	عقد
		يراجع التزام	
		* * *	
١٩٦٢/٤/٢	٣٠٥	١١٥	عقد
		يراجع التزام	
		* * *	
		* * *	
١٩٦٢/٩/٩	٤٣٨	٣٧٤	عقد اداري مبرعه
		يراجع اختصاص	
		* * *	
١٩٦٢/١٠/١	٤٦٩	٢٤٠	عقد
		يراجع التزام	
		* * *	
١٩٦٢/١٠/٧	٤٧٦	٦٥٨	عقد بين الورثة
		يراجع تركة	

١٩٦٢/١١/١٨	٥٠٤	٥٥٩	عقد
		يراجع التزام	
		* * *	
١٩٦٢/١١/١٠	٥٥١	٢٥٧	عقد
		يراجع دعاءه	
		* * *	
١٩٦٢/١١/٢٢	٥٧٦	٥٧٣	عقد
		يراجع ذهب	
		* * *	
١٩٦٢/١٢/٩	٦١٠	٢٨٩	عقد
		يراجع بيع	
		* * *	
١٩٦٢/١٢/١٢	٦٢٠	٦٢٢	عقد
		يراجع اعمار	
		* * *	
١٩٦٢/١/٢٤	٤٩	٥٩	عقد
		يراجع حادث طاريء	
		* * *	
١٩٦٢/١/٢٨	٥١	٥	عقد
		يراجع بيع	
		* * *	
١٩٦٢/٢/٧	٨٨	٧٩	عقد
		يراجع التزام	
		* * *	
١٩٦٢/٢/١٢	١٠١	٨٨	عقد
		يراجع التزام	

١٩٦٣/٢/١٩	١١٦	١٠١	عقد
		يراجع التزام	
		* * *	
١٩٦٣/٢/١٩	١٦١	١١٣	عقد
		يراجع دعوى بوليصة	
		* * *	
١٩٦٣/٣/٢١	١٩٢	١٢١	عقد
		يراجع بيع	
		* * *	
١٩٦٣/٤/٧	٢٠٣	١٢٧	عقد
		يراجع سند	
		* * *	
١٩٦٣/٤/٨	٢٠٦	١٣٠	عقد
		يراجع تعويض	
		* * *	
١٩٦٣/٤/٢٠	٢٢٠	٢٥٣	عقد
		يراجع احصاء	
		* * *	
١٩٦٣/٤/٣٠	٢٥٥	١٥٧	عقد
		يراجع بيع	
		* * *	
١٩٦٣/٥/٩	٢٦٦	١٦٥	عقد
		يراجع التزام	
		* * *	
١٩٦٣/٥/٢٢	٢٩٤	١٩٥	عقد
		يراجع التزام	

أن تسجل العلامة الفارقة لا نشيء الحق وإنما بقرره لمصلحة  
صاحب التسجيل بصورة يعيل أثبات العكس

#### الوقائع :

إن اشركة المصنعة سجلت باسمها في دائره حماية الملكية التجارية  
والمصنعية بمشئ من عام ١٩٣٧ علامة ورفة لكلمة ( فيس ) محرره  
شكل خاص لوضعها على قطع متممة وفتح مقصلة لندراج وعلی  
به تصنف أخرى مماثلة كما سجلت في عام ١٩٤٥ علامة ورفة مؤلفة  
من دائرة برص في وسطها أسد فوق قاعدة تحمل كلمة فيس توصل  
على اندراجات أو بعض آخراتها وعلى حمالات بعض لندراجات وعلى  
آخرها . ثم أن اشركة المصنعة عنها قامت في عام ١٩٥٢ وسجلت نفسها  
علامة ورفة مشابهة تتألف من أسد راص على قاعدة تحمل كلمة ( فيس )  
وحول الاسد عبارة ( مكياب خاتمه ونظير ) وورد سوریه تحيط بها  
شمس مشرفة من أجل وضعها على جميع مكياب العجينة والنظير التي  
تستوردها .

#### اجتهاد محكمة النقض :

إن نص المادة ٨٢ من قانون حماية الملكية التجارية والصناعية الصادر  
بمرسوم تشريعي ٥٧ تاريخ ١٥/٩/١٩٤٦ بعد أن التسجيل لا يشي  
الحق وإنما يقرره لمصلحة صاحب التسجيل بصورة يعيل أثبات العكس بدعوى  
رفع أمام القضاء خلال اسنوات الخمس التي تلي ايداع العلامة الفارقة  
لدى دائرة الحماية .

وإن الذهب أي تفسير حق لاغراض الوارد في النص المذكور  
تفسيراً صيقا يحول دون صاحب الحق من ممارسته حقه امام القضاء في  
حالة قدم التسجيل لا يعنى مع ارادة المشرع اننى أفرد بحق الاولوية  
في اسماء العلامة لكل فرد ويقدم الدليل الحظي على أن المودع كان  
يعلم حين الايداع أن هذه العلامة في استعمال شخص غيره .

علامة فارقة ١٢٦ ٧٦٧ ١٩٦١/١١/٢٠

ان تسجيل العلامة الفارقة لدى التوائر المختصة ليس له اثر متشئ  
لحق ملكيتها بل ان اولوية الاستعمال هي المصدر الذي ينشأ عنه هذا الحق  
الوقائع :

ان دعوى الحقبة المدعة تقوم على نص السجل علامة الفارقة  
( لاكو ) انجاري لاسم الحقبة المدعى عنها تأييد على أن المدعية هي  
صاحبة الحق في هذه العلامة بحكم أنها مسجلة باسمها في بلد منشأ  
ومكث الحماية الدولي وأنها هي التي تستعملها منذ تاريخ ١٩٣٩ وان  
المدعى عليها رغم سجلها هذه العلامة مؤخراً في عام ١٩٥٢ في مكث  
الحماية في سورية فإنه لم يسبق لها أن سجلها وإنما كانت تستعمل  
علامتها الخاصة وهي اسماء ( لاكو ) .

#### اجتهاد محكمة النقض :

ان المشرع الذي فتح المجال أمام أصحاب العلامات الفارقة لايداع  
علاماتهم في مكث الحماية بل هدف بالمحافظة على حقوقهم بايجاد فريضة  
لصالحهم تثبت أحقيتهم في ملكية هذه العلامة ولكنه لم يجعل لهذا  
السجل أثراً مثبتاً للحق بل اعترف بأولوية الاستعمال هي المصدر الذي  
ينشأ عنه حق الملكية بدليل أنه فتح باب في المادة ٨٢ من المرسوم  
نشره في ٤٧ ثم كل مدعى ليطلب ابطال هذا السجل في مدى  
الحسن سواء التوبة لايداع اذا اثبت أنه صاحب الاولوية باستعمالها  
كما أنه فتح باب صاحب هذه الاولوية محل المدعاء باطال السجل بعد  
مرور خمس سنوات اذا كان هو السابق في الايداع وكان المدوع شامي  
على علم سبق استعمال العلامة من قبل المدوع الاول فيقول بأن سبق  
التسجيل بشئ فريضة فاطمة لصاحب السجل إنما يساقص مع قصد  
المشترع الذي هدف من هذه النصوص حماية أصحاب العلامات والحيولة  
دون تمسك المعتص بالعلامة اذا سبق صاحبها لايداع وان نص المادة

٦٨/ من المرسوم الشريفى ٤٧ على عدم سماع الدعوى بملكية علامة من ابداعها لا يدل من هذا بالنظر ذلك ان المفقود من هذه المادة هو التزام صاحب العلامة بتسجيل علامته ودفع الرسم المتوجب عنها تنسب له مع ان غير من مرحمة بقوره غير مشروعة أما ان كان العرف قد سبق صاحب العلامة بالابداع والتسجيل فان ذلك لا يحول دون سلوك صاحب الحق طريق الاسراض على هذا التسجيل .

\* \* \*

علامة فارقة ١٤ ٢٥ ١٩٦٢/١/١٨

ان احشاء العلامة الفارقة يشكل جرماً جرائماً ولكن ذلك لا يحول دون اقامة الدعوى من المنقرض امام المحاكم المدنية بالحقوق الشخصية

ن الاحشاء علامة فارقة وان كان شكل جرماً جرائماً بمقتضى المادة ١٠٢ من المرسوم ٤٧ عام ١٩٤٦ الا ان ذلك لا يحول دون اقامة الدعوى من المنقرض امام المحاكم المدنية بالحقوق الشخصية خاصة عن هذا الحرم وذلك لمنع المخدس من استعمال العلامة المشابهة وتضمينه العطل وضرر اسحق عن هذا الاستعمال .

\* \* \*

علامة فارقة ٥٢ ١١٠ ١٩٦٢/٢/٢٦

١ - تعريف العلامة الفارقة .

٢ - استفادته مسجل العلامة الفارقة من الحماية .

٣ - شمول حمايته الملكية الصناعية .

ان علامة فارقة هي سى بحدده صاحب التسجيل شعاراً للسلع التي يتجر بها سيرا بها عن غيرها من المنتجات والسلع المماثلة .  
وان سكار هذه العلامة وسجلها باسم صاحبها على نوع من السلع يستمتع استفادته من الحماية التي ينطها اشرع نية الحيلولة دون منافسة الآخرين له في هذا النوع بدانه .

وإن هذه الحماية لا يمكن أن تعدى في أثرها إلى امتحان التي لم تسجل من أجلها على أساس أن هذه الحماية شرعت لتحويل دون اقدام المنحيين والياثمين على تضريب بضاعتهم بانتحال شعار احدهم غيرهم ممن يكون قد بدل انجهد والمال للبلوع في مسوحيه جدا توفر له معه نصيب من ثقة الناس في هذا النوع من السلع وحق له أن يتمتع بالحماية من المنافسة غير المشروعة التي تعرض هذا النوع من السلع الى فقدان ثقة المستهلكين الذين قد تعرض بهم العلامة بتدبيره المشابهة .

كما وأن حماية الملكية الصناعية لا تقتصر على العلامة الفارقة بل تشمل لاسم التجاري وتمتد مع جميع الاسمال التي من شأنها أن تحدث سببا في وسيلة كسب بالنسبة لاسم المحل التجاري الخاص ، لأن لاسم التجاري الذي تتحده افراد أو الجماعة مباشرة التجارة يعتبر في مثل هذه الحالة ( شسها بالعلامة الفارقة ) يهدى به الصلاء إلى المحل التجاري ويكون وسيه لاحداث الرئاس بدافع الشهرة والسمعة الحسنة .

فقد هذا الاسم التجاري وسجله يحرم على تاجر آخر استعمال هذا الاسم في نوع من التجارة التي يراولها ما لم يصف اليه بيان يبرره عن الاسم السابق قيده .



عمل اجازات ٩٤٩ ٢٥٧ ١٩٥٩/٨/٢

ان المدرس الذي يكلف للعمل في الادارة المركزية يحق له استبقاء  
رواتب الاجازات

ان اشترع حول الموظفين الذين لا يتمتعون باعطالات المدرسية  
الحق بالاستفادة من الاجازات المراكمة التي يعمل خلالها السوات  
الخمس الاخيرة في حدود معينة .

و ان تكلف مدرس بعمل في وظيفة مأمور بمودع قد حرمة من  
اشترع باعطاله المقررة بمراتب من المصلحة العامة .

وان العيب الذي شوب قرار التكليف بالعمل ليس من شأنه ان  
يؤثر في الحصول على اكتسبه الموظف قبل سحب هذا القرار أو العائنه .  
وان الموظف الذي أحل على سباعد وهو قائم بوظيفته في الادارة  
لمركزة يمد من رواتب الاجازات التي كان يحق له استعمالها على اعتبار  
انها من مزايا العمل المكلف به .

\* \* \*

عمل تعويض ٢٩٧ ٢٧٢ ١٩٥٩/٨/٥

ان التوكيل من موظفي الاداعة يستحق ما يستحقه الموظف الاصيل  
فما اذا عمل أثناء اوقات الدوام وفي اوقات الاداعة معا

ان المشرع منح موظفي الاداعة بدائمين بدلين نقصى وظائفهم  
باعتبار في اوقات الدوام المقررة وفي اوقات الاداعة معا تعويض اضافي  
لا يريد عن خمسة وعشرين في المئة من راسهم اضافي يحدد بقرار من  
رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح مجلس الاداعة عملا بأحكام المادة  
٥٣ من القانون ٦٨ تاريخ ١٧/١/١٩٥١ .

وان هذا النوع من التعويض الذي أريد منه مكافأة العاملين من  
الموظفين اندائمين الذين لا يطق عليهم النظام الخاص بالوظائف المؤقتة



من موظفي الادارة ان يمد في شموله الى كل شخص تكلف بأداء هذا العمل في الوظيفة الدائمة .

ور هذا الكليف يجعل من حق موكلين الذي يقوم بموكله علاوة على وظائفه الاصلية ان يتناصى التعويض عن الاعمال الاضافية التي يؤديها في اوقات الاداء شأنه في ذلك شأن الموظف الاصيل على السواء .

\* \* \*

عمل ٥٣٤ ٦٨٣ ١٩٥٩/١٢/٢٤

براجع موقوف

\* \* \*

عمل ٩٥٦ ٥٥٩ ١٩٦٠/٨/٢٢

براجع مسؤوليه

\* \* \*

عمل زراعي ٢٥٠ ٨ ١٩٦١/١/٢

### العمل الزراعي ، وما يدخل فيه

لقد عرف مدد ٣ من المذون ١٣٤ عام ١٩٥٨ العمل الزراعي بأنه كل عمل يهدف الى استغلال الارض استثمارا زراعي او حيوانيا وكل عمل مرسد به يهدف فيه الى إنتاج زراعي .

ولامتناع الوارد في هذا نص لا يجعل العمل الزراعي قاصرا على الاعمال المدد اى مباشرة عمل يهدف الى شموله الى ادارة مشروع والاشراف منه بشكل يتصل مباشرة بجميع العمليات الزراعية ويحكم على المشرف ان يقوم بأعمال مدد من سفل ومراقبة ورشاد عملي للمزارعين في سفل ايضا المهمة الموكولة اليه بخلاف الاعمال الكتابية او الدراسات التي لا يتصل بصورة مباشرة بالعمل الزراعي ولا تستلزم سوى الجهد المعكري .

كما وان صيانة الاوائل الزراعية من اوجهة الميكانيكية وان كانت لا تعتبر من الاعمال الزراعية الا انها من الاعمال المرتبطة بالعمل الزراعي والتي يطلب فيها الطامع الزراعي سقسي أحكام القرار ١١٥/ تاريخ

٣ ٣ ١٦٥٩ الصادر من ٤ بر جعل تصنف المادة ٣/ من القرار ١٣٤  
الآنفة الذكر +

فكان خلاف يشد من اعمد وأصعب العمل ايراعين يعود  
افضل ٣٥ الى ايجاز احكاميه بمقتضى المادة ١٢٩ من القرار  
١٣٤/ المشار اليه +

\* \* \*

عمل ١١٧ ٤١ ١٩٦١/١/١٦

١ - بعد إلغاء المادة ١٠/ من قانون العمل الموحد بخص مجلس  
الدولة بالنظر في المنازعات التي تقوم بين دوائر الدولة ومستخدميها الدائمين  
إذا نسب المراع عد صدور لقرار ٥٥/ لعام ١٩٥٩ .  
٢ - ان قانون المصالح الاجتماعية رقم ٩٢ لعام ١٩٥٩ الذي الاحكام  
الخاصة بطوارئ العمل ومراض المهنة التي تضمنها قانون العمل رقم  
٢٧٩ لسنة ١٩٤٩ .

٣ - عن المرفوع من البند ٥٥ بحكم القدر عن المحكمة  
الاستئنافية القاهرة بطريق الاستئناف في حكمه بحكم اعتراضه مسي على  
محاكمة هذا حكم بواعده الاحتياط من بعض ولاية المحاكم تأسيسا  
على ان مدعى يصور من المدعى من المستخدمين لبعض تصوره مسفره في  
من دثره ملته وعلى ان ايراع المثار حول جنونه في استعويض عن  
لاعمل لاصحافه عبر ذلك يدخل في احد من القصة الاداري بمقتضى  
مادة ٨ من قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ سنة ١٩٥٩ .

٤ - ان مشروع السدي توحيد في حاد موصفي الدولة طائفة من  
المستخدمين ويتم توصعهم وحدد حقوقهم و التزامهم بنظام خاص يوفر  
هم نوع من الاستقرار اذ حول هؤلاء المستخدمين في الاقليم السوري  
حق الاستعانة من مراد قانون العمل رقم ٢٧٩ حين نص في امددة ٢٣٧  
منه ( من أنه يحق بحال الدولة و لعمال المؤسسات العامة ) غير لموظفين  
ان يستفيدوا من أحكام هذا القانون ) ان الافادة المقررة لمصلحة هذه

اضائعة من اعدل مند في أثرها في المستخدمين على توجه انواصح  
من الخذل الذي جرى في مجلس النواب في هذا الصدد والذي انتهى  
بالانقي مع الحكومة على أن يسق هذا القانون على عمل المستخدمين  
لدولة ريشا تصع الحكومة في هذا صاف بهو نقد اسمع القضاء اسوري  
في اجتهاده المستمر في تنسيق احكام هذا القانون مند صدوره بحق  
هذه الصائفة من المستخدمين على اسرار ان خطه المستخدمين الاساسي  
لا يخرج عن كونه في قانون في الحكم مع أنظمة المؤسسات الاخرى  
التي يمتد من تخصص لها أن يصب في المراتب التي قررهما قانون العمل قون  
هد استقاء بمقتضى المادتين ٩٣ و ١٦١ من هذا القانون .

كما وأن قانون العمل الجديد الذي صدر برقم ٩١ تاريخ ٥ ربيع ١٣٥٩  
سنة أن من المصلحة اسرار المستخدمين في الاقليم السوري على  
الاستفادة من هذه الامراء على ارادته وسوخ هذا الشأن في المادة ٥  
من قرار رئيس الجمهورية صدر بمقتضى احكام هذا القانون التي ورد  
فيها أن مستخدمي وعمل الدولة بالاقليم السوري يستنبون على  
الاستفادة من لاحكام الخاصة بهم والتي كان معمولاً بها بمقتضى قانون  
عمل القديم اى أن صدر قرار من رئيس لجمهورية تنسيق احكام  
مشريع جديد عنهم ثم تمت ذلك صدور القرار الجمهوري رقم ١٣٤  
تاريخ ٩ ربيع ١٩٦٠ تنسيق احكام هذا القانون على عمل الحكومة  
والمؤسسات العامة والمؤسسة والوحدات الادارية ذات الشخصية الاعتبارية  
المتبقية .

والمستخدم بعد أن قرر في المشرع حق الافادة من مزايا قانون  
العمل أن يطلب من القضاء لمخصص اعمال حكمه هذا التشريع الخاص في  
كل حال تتحقق فيها فائدة بقوى ما حققه شأنها نظام المستخدمين  
هذا ومن القضاء المختص في اسطر في المارعات اى ترجع الى قانون  
عمل هو محاكم اصبح الحرثة بمقتضى المادة ١٥ واددة ٢٥٢ من  
قانون العمل القديم اى تحت فائدة شأن طواريء العمل وامراض المهنة .

وان هذه الولاية لمعقوده ضرورة استثنائية لمحاكم الحرية في  
المردع الدخلة عن التشريعات العامة ولو تجاوزت في قيمتها حدود  
حسابها الأصلي على شئمة مستحدين الى ان تم اعاء المدة العاشرة  
المذكورة بمعاون رقم ١٦٢ تاريخ ٣٠ ٦ ١٩٥٩ ونقد قانون التأمينات  
الاختصاص رقم ٩٢ عام ١٩٥٩ الذي أبقى بدوره الاحكام الخاصة  
طوارئ العمل وأمر من الجهة التي نصها أحكام القانون رقم  
٣٧٩ المذكور .

وان مراعاة انقضاء اعمالي للمقضاء الاداري بمقتضى هذا الاختصاص  
الاستثنائي تعتبر رائلة بسببه للحقوق العمالية عند طوارئ العمل  
وأمر من الجهة المذكورة بمعاون ١٦٢ وبالسبب طوارئ العمل وأمر من  
الجهة المذكورة من عدد معاون ٩٢ المذكور على اعتبار ان هذا الانشاء يمسد  
لاختصاص الى فوسده عامة كذا وان القضاء الاداري يستبعد حقه في  
تصرف بالمردع بين دور الدولة ومسحها التاميين بعد هذا الانشاء  
على اعتبار ان عمل هؤلاء لا يقوم في الأصل على حكم انعقد العادي  
للافراد بل يخضع للاصول المعروفة في قانون العمل وسنوده الاحكام  
المقررة بمعاونين ولا يطمح الادارية سواء في القانون استبعادهم من  
قانون عمل ثم اختبرت فادتهم على النظام خاص بهم وبمقتضى التعاون  
امروعة قبل حدث مجلس الدولة من اختصاص انقضاء اعمالي بمقتضى  
المدد ٢ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ .

\* \* \*

١٩٦١/٢/٦

١١٨

٣٧٠

عمل

يراجع تقادم

١٩٦١/٤/٢

٢٧٤

٥١٨

عمل

ان يعوض النسخ المهرب المستحقي وموظفي كاتب العدل  
انها يربط على هذا الأخير ولا سبال الدولة عنه

ان المشرع الذي كان بالكاتب بالعدل أمر بوثيق معاملات بين  
الأفراد وجعل تعيينه ومراقبته من اختصاص وزارة العدل كما يربط على  
أصحاب المعاملات تأمين معاشه و سبر ما يتقاضاه من وريثات كونه عدل  
بشأنه الأخره عملا بمادة ٩٨ من قانون كاتب العدل .

وان واضح هذا القانون الذي اعتبر كات العدل مسؤولا عن اتمام  
بمهمة التوثيق حوله أمر تعيين الكسبة ولعدم بدلين يحتاجهم لانشاء هذه  
المهمة بصورة متصلة بتركالة أمر بتحديد عددهم وتأمين أجورهم ونحو  
ما تقتضيه مصلحة العمل بمادة ٢٢ من القانون المذكور وان التنبه  
ولمستخدمي يعبرون في مثل هذه الحالة يعني بالكاتب بالعدل الذي  
قام بتعيينهم ولا يدخلون في عداد موظفي مؤسسات عامة ولا سبال  
الدولة عن تعويضهم وانما سبال عهد رب العمل الذي قام بتعيينهم  
بمقتضى يتسم بالطابع المدني .

وان صدور القانون ٥٤ لسنة ١٩٥٩ الذي أدى إلى انهاء مهام كاتب  
العدل المسمى على بوجه المذكور بصورة نجم عنها تصريح أحد اعدال  
من عماله ليس من شأنه أن يجعل وزارة العدل مسؤولة عن استعويض الذي  
يسحقه بموجب قانون العمل ما دام أن الرقابة العقيدته متعلقة بين  
الوزارة وبين هذا العامل .

وان القانون الذي نص على نفسه أوصاع كات العدل به تتضمن  
من جهة أخرى نصا خاصا بشيء لمستخدميهم حقا بالرجوع على الدولة في  
الحقوق التي تترتب لهم بسبب عقد العمل أو بعد حلول الدولة محل  
رب العمل في هذا الشأن فليس لهؤلاء المستخدمين الذين لا يصحبهم بالدولة  
ارتباطات قانونية أو تنظيمية سوى الرجوع الى أحكام القانون العام

لنمطه بحقوقهم بدعوى برعوت ضد من رتبهم به رايه عقديه من  
أرباب عمل الذين يستمعون عند الانشاء مقاصد المسؤولين عن  
القرار الذي تصبهم من جراء بقيي سنام بخديد عند بواقر عناصر  
هذه المسؤوليه .

\* \* \*

عمل ٥٨٠ ٤١٩ ١٩٦١/٥/١٥

يراجع اعلاه

\* \* \*

عمل ١٠٢٦ ٨١٧ ١٩٦١/١١/٢٧

يراجع اخصاص

\* \* \*

عمل ٨٢١ ٨١٩ ١٩٦١/١١/٢٧

ان ما سمر به عقد العمل هو بعبه العامل لصاحب العمل  
وحصول الاول على اجر لقاء عمله

تخصص وفتح مقصده في مكتب رتبته شركة عند رتب سبه الصام  
بمداداة عملها في مقره كل يوم ساعين عند آخر شهرين معين .  
ان ائده ٢٠ من فبور عمل موحده رقم ٩١ حسب على انه  
( يعتقد بعمل كل ذكر أو نسي بعمل عند آخر مهما كل نوعه في خدمة  
صاحب عمل وتحت سلطته واشرافه ) .

يستعد من هذا المعروف ان ما سمر به عقد العمل هو سعيه العمل  
لصاحب العمل وحصوله على آخر لقاء عمله وان هذه سعيه قدومه  
تقوم على أساس تأدية العمل العمل لحساب صاحب العمل والانتصار  
بأوامره وخضوعه لاشرافه ورقابته .

و نصيب في هذه الدعوى مرتبط بعقد يرتب عليه القيام بمداداة عمل  
الشركة في مقره كل يوم ساعتين محددتين من النهار لقاء آخر شهري

وهو يندب مخرج على احد الورى في مركز الشركة في اوفى الحدود  
وحاصص اى رافاها واعمل وفق منهاجها .  
وبمقتضى هذا العقد لا يسمح ان يثبت في احبار وقت العمل وبصم  
اسلوب اذ به بل يتحصر في دءه باطه به لسيطة الشركة من حوجه  
الادارة كما وانها تمنع بحق دائر في على جهود اى منها فبصلتها  
في ارمس الحق على العمل به . وبه لا يشترط سوار ركى لاداره  
والاشراف احاطة صاحب عمل عند دأامور القصة اى يوم ، العمل  
ويكون هذا العقد احدى برتد عند فستد به كه عند عمل ومن  
عقد مقاوله .

\* \* \*

عمل ٩٧٠ ٨٤٦ ١٩٦١/١٢/١١

- ١ - قرارات المجلس التحكيمى الاعلى للعمال وقوبها .
- ٢ - خدمات العامل واعسارها كبله واحده .

ان محكمة الموضوع لا يدرى سوار اذ يعقوه وامر المتبني به لا  
في حكم فصل في نوع فء من احتسوم بفسه دون سوار سديهم  
وكان الرراع ينعين بى احدى محامى وسا .  
قرار المجلس التحكيمى الاعلى بعدل رقم ٢ تاريخ ٢٧ ٢٠٠٢  
١٩٥٢ الذى قرر بأنه بعدل عملا في مهة التوزيع بقتد من فرد دعى  
الذكر امجولين من دم سوربع سبب بواسته عردي بفسه و بعد  
هيدا التوزيع مهة سبب سبب سبب في ثمن معشيه وبقرير  
المجلس التحكيمى الاعلى قواعد العلاقات بين العمل وصاحب  
العمل وسعي لاسخا من اشروء بواحب توفير في  
بائع الذكر كي يصبى عليه قانون العمل لا بلب القضاء سببته وحته في  
تقدير العلاقات بين المتعافدين وصفتها وبما اذا كانت هذه العلاقة هي  
عقد عمل أم لا وبذلك لا يكون لقرار المجلس التحكيمى الاعلى قوه  
الامر المقصي به .

هذا ويشترط لأعتبار خدمات العامل السابقة واللاحقة كتلة واحدة أن يسمر العامل في وصعه الأول في كلتا الفترتين كما وأن صفة العامل تستظهر من طسعة العمل الذي أصبح يمارسه في الفترة الأخيرة .

\* \* \*

عمل ٢٢٣ ١٠١ ١٩٦٢/٢/٢١

يراجع رسوم - تأمينات قضائية

\* \* \*

عمل ١٤٢ ١٠٨ ١٩٦٢/٢/٢٦

يراجع تقادم

\* \* \*

عمل - اجازة سنوية ٢١٨ ٢٩٦ ١٩٦٢/٥/٢٨

١ - يعطى للعامل اجازة سنوية مدتها ٢١ يوما مضي مضي على عمله ١٠ سنوات .

٢ - سريان احكام قانون العمل القديم بشأن الاجازات السنوية .

٣ - الانقطاع الذي يربط فعدان حتى العامل بالمعوض .

ان الماده ٥٨ من قانون العمل الموحد أوجب على صاحب عمل أن يعطى كل عامل اجازة سنوية مدته ٣١ يوما مضي مضي على عمله ١٠ سنوات متصلة في الخدمة لديه .

وان هذا التشريع لا يشمل في احكامه الجودث التي وصف وتم آثارها تحت سلطان القانون القديم على عذر انه لم يحو بعضه على ذلك .  
وان احكام قانون العمل القديم بظل سارية المفعول بشأن الاحارث الى الوقت الذي يبدأ فيه بعد قانون عمل الموحد بمعنى انه لا يحق للعامل أن يطالب بتفصيل احارثه عن المدة السابقة الا لطف للاحكام السابقة من شوء حقه في هذه الاحارث ولو اسمرت خدمته الى ما بعد عمل بالقانون الجديد .



ان الانقطاع الذي يترتب عنه فقدان العامل حقه في التمتع هو  
الانقطاع الذي يتم دون غير ذلك كان سبب مرض حي للعامل الذي  
حاورت خدمته ستة أشهر أن يأل اطراف استشفاء يتمتع تسريعه قبل  
انقضاءه عملاً بأحكام المادة ١٢٢ / من قانون العمل .

ان العمل الذي يصلح لجزء الخبرة على دوائر صاحب العمل  
لاستثبات مدة خدمته يسأل له أن يجري ما ورد فيه وبو كات غير  
مسطحة وان عدم انضمامه لا يحول دون الاستدراك فيها .

• • •

عمل ٧١٢ ٥٧١ ١٩٦٢/١١/٢٠

يراجع احصاء

★ ★ ★

عمل ١٦٨ ١٢٦ ١٩٦٢/٢/٢

ان عقد الوكالة بين المحامي والخزينة او احدى الادارات العامة  
تخرج عن احكام قانون العمل وهو من العقود المسماة

ان العقد الذي يبرره المصنوع منه نص على تعيينه محامياً  
للخزينة محولاً حق تمثيل الادارات والمؤسسات العامة والمراقبة عنها  
والدفاع عن حقوقها مدة تعويض شهرين مقصود وان هذا العقد ترك  
للمحامي مطلق الحرية في أداء العمل بمقتضى وكنته على الوجه الذي  
يراه وفي الوقت الذي يلائمه .

ان عقد الوكالة من عقود المسماة التي يخرج من نطاق قانون  
العمل باعتبار ان المحامي من اصحاب المهنة الحرة التي لا تقوم على غير  
الاستقلال في ممارستها بصورة لا يستطيع القائم بها أن يعمل على خلاف  
مصلحة المصالح المعهودة اياه ولا ان يتقبل تعليمات تفقده شخصيته وتعبث  
بقية اتجاها القانوني .

وان هذه الوكالة التي ماطها سبابة القانونية للوكيل عن موكله

لا تصع للمحامي بصفة مباشرة تحت ارادة الموكل ولا تستمع البيعة  
لمهمة اتى سم في هيمه صاحب العمل على العامل وتوجيهه والزامه  
بالطاعة كما تتحلل في الجزاءات التي يمكن للاول ايقاعها بحق الثاني \*

وان مهمه المحاماة تركز فوق الاعتبارات الادبسية على طائفة من  
الاحكام الفادويه الخاصة التي تنظم علاقة المحامي بموكله مما لا تسحب  
عليه احكام قانون العمل \*

وان الرجوع الى المحامي الوكيل واسشارته في بعض الشؤون  
القانونية المكلف بها بنفسه عقد بوكالة ليس من شأنه ان يصفي على  
اعقد صفة عقد العمل التي لا تحقق الا اذا كان يصحب العمل نوع من  
اسلطة على حامل تخصصه لاشرافه وتلزمه الائتمار بأوامره \*

وهو يسح عن ذلك استعالة قيام رابطة العمل بين الطرفين في هذا  
اسراع امسحت عن عقد من العقود اسماء \*

\* \* \*

عمل ٤١٩ ٢٥٤ ١٩٦٢/٤/٢٩

١ - وحدة خدمات العامل \*

٢ - ان بائع المحروقات المتجول لا يعتبر من عمال الشركات الموزعة  
للمحروقات \*

٣ - ملكية شركة بوزيع المحروقات للمرية التي تباع فيها لا يغير من  
هذا الوضع \*

٤ - ان بائع المحروقات يعتبر بائع محروقات بالفرق \*

الوقائع:

ان العامل مطاع الذي ادعى انه كان يشتغل عملا في بيع المواد  
المشتملة باجرة يومية يعترف بأن عقد العمل هذا قد تغير في مطلع عام  
١٩٤٩ من راتب شهري الى اجرة تحسب على المبيعات بمعدل ٢٥ /  
قرشا عن كل تكة \*

### اجتهاد محكمة النقض :

ان خدمات العامل الساقطة واللاحقة تعتبر كلفة واحدة بعد ان ادعى استمراره على وضعه الاول في كلتا الفترتين لان صفه العامل تستظهر من طبيعة العمل الذي أصبح يمارسه في الفترة الأخيرة على انفسار انه لم يقدم البرهان على خلافها .

وانه يستفاد من المادة اشبه من ديون العمل رقم ٩١ / لسنة ١٩٥٩ أن ما ينصرف به عقد العمل هو سعة العامل لرب العمل وحصوله على أجر لقاء عمله وان هذه السعة القانونية تقوم على أساس تأدية العامل لعمله بحسب صاحب العمل والائتمار بأوامره وحصوله لأشراجه ورؤيته .

وان اطاع الذي يشتري المواد المشطه منه ويحفظ باستقلاله في بيعها نقداً أو بالدين حسب مشيئته بأوفد وأتاليب بحارها نفسه ويتحمل ما ينشج عن صرفه من تلف أو حارة لا يمكن ان يعسر عملا من اسراع بوضعه الحالي بقوه بين بحر حملة وتاجر مفرق يدفع ثمن السلعة اني يشتريها نقداً ومقدما بعد خصم اعمولات المقررة له .  
وان عدم اطاع ببيع سلعته في غرات تملكها الشركة وتعبها له الامتناع به على بصرفه بصاعته ليس من شأنه أن يحقق رابطة التسعة بينهما .



١٩٥٩/٧/١	٢٢٧	٤٢١	عيب
		يراجع بيع	
		* * *	
١٩٥٩/٩/٢	٢٩٧	٩٧٨	عيب
		يراجع بيع	
		* * *	
١٩٦٠/٢/١٨	١٧٢	٥٧	عيب
		يراجع تقادم	
		* * *	
١٩٦١/٣/٢٧	٢٤٧	٤٨١	عيب
		يراجع التزام	
		* * *	
١٩٦٢/١٠/١١	٤٨٥	٦٥٥	عيب
		يراجع تقادم	
		* * *	
١٩٦٣/١/١٩	٢٦	٤	عيب
		يراجع بيع	
		* * *	
١٩٦٣/٤/٢٣	٢٤٠	١٤٠	عيب

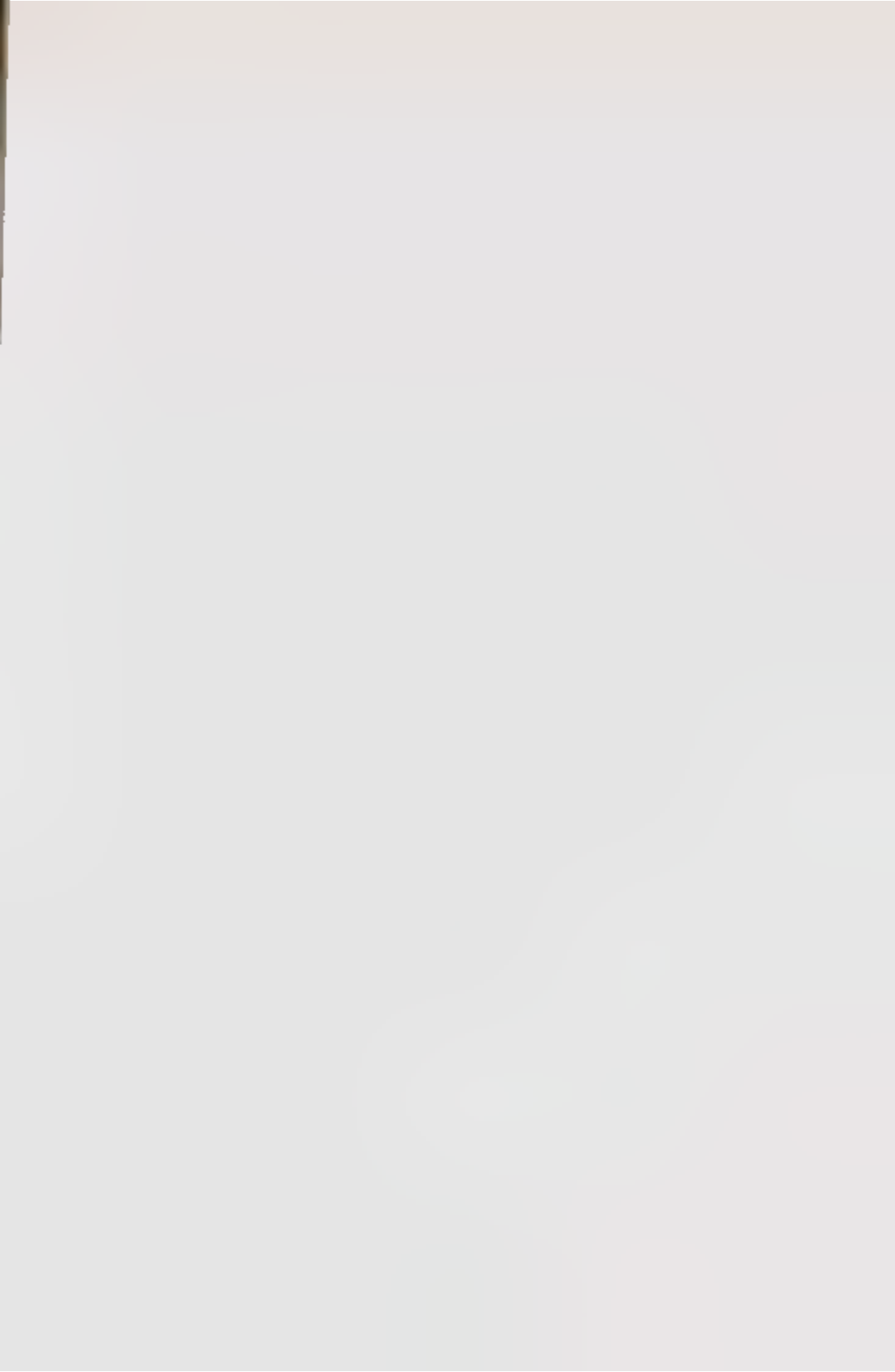
يضمن البائع للمشتري عيوب المبيع وواقعه اذا لجأ البائع  
لغروب الفشل لاختفاء النواقص والعيوب

ان الاسقاط يحصل من المشتري بعدم الرجوع على البائع بواقص  
المبيع والذي تم قبل اكتمال ابراء لا يعتد به لان حرص البائع قبل  
استكمال ابراء على ادراج شرط في السند يسقط فيه المشتري حقه من  
الرجوع عليه بواقص البيع لا يخرج عن كونه صرنا من صروب بعض  
التي قصد منها اخفاء العيب والتهرب من تطبيق الاحكام القانونية المتعلقة  
بالضمان عملا بمادة ٤٢١ من القانون المدني .

عيب ١٥٢ ٢٤٥ ١٩٦٣/١/٢٥

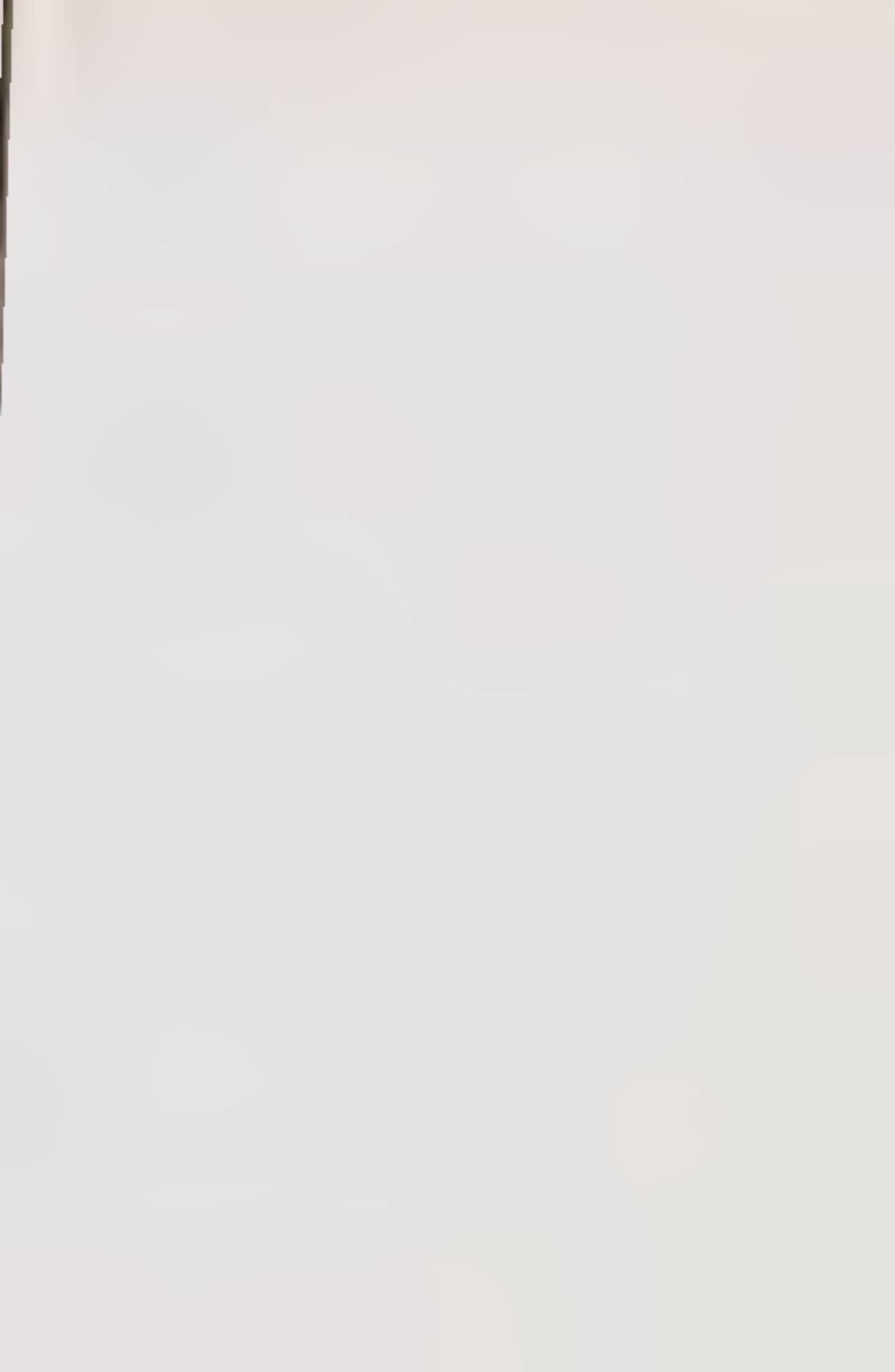
ان تنظيم المشتري سدا للدفع ياتس المدعى به بعد ظهور العيب  
يوحب اعتبار المشتري قابلا لتسليم ما فيه من عيب مطلقا حقه من طلب  
الضمان .

\* \* \*



فهرس تسلسل حروف  
الـ ( غ )

- ۱ - عین .
- ۲ - غرامه .
- ۳ - عش .
- ۴ - غیاب .





١٩٦٢/٤/٢٧	٣٦٢	٩٨	غبن
		راجع طيش	
		* * *	
١٩٦٢/١٠/٦	٤٦٩	٢٤٠	غبن
		راجع التزام	
		* * *	
١٩٦١/١١/١٢	٧٥٦	٨٢٦	عرامة
		راجع سند	
		* * *	
١٩٦٠/٦/٢	٤٧٩	٢٢٧	عش
		راجع عقاره	

\* \* \*

غياب ١١ ٤٥ ١٩٥٩/١/٢١

لا يعسر غائبا الشخص الممنوع من معادرة بلاده في وقت معين

ان العيب المقصود بالعقبة اشارة من المادة ٢٧٩ من القانون المدني هو العيب المنعني الذي يعم القانون شروطه وفواعده وحمل للعائب فيه دائما يمتنع فبسا عني من لا سوافر فيه الاهلية ولا يعتبر عابا الشخص للممنوع من معادرة بلاده .

\* \* \*

غياب ١٠٧١ ٧٩٢ ١٩٦٠/١١/٢١

يراجع استئناف

\* \* \*

غياب ٧٠٦ ٥٤٥ ١٩٦٢/١١/٥

يراجع حكم

\* \* \*

\* \* \*

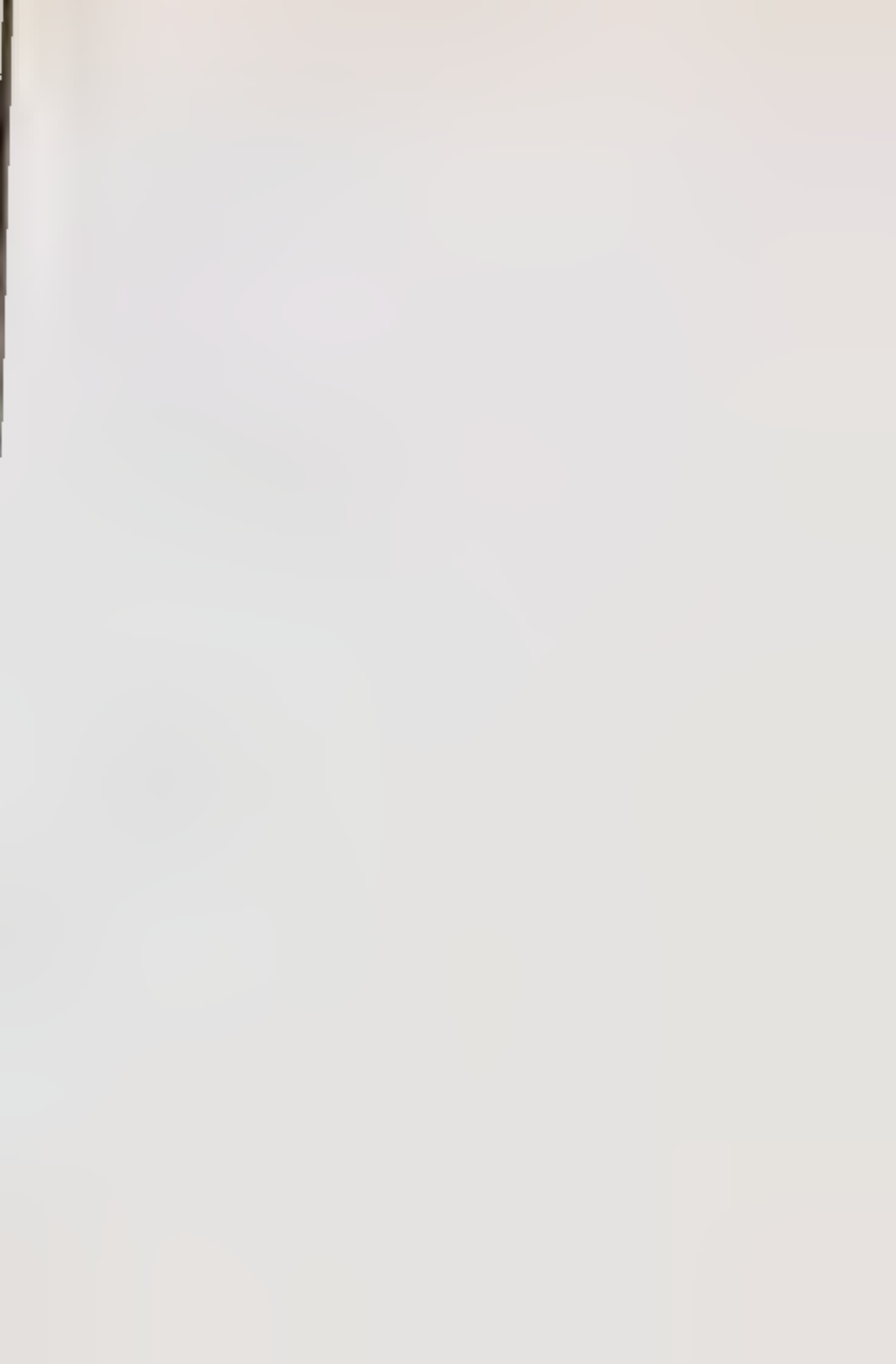
فهرس تسلسل حرف

ال ( ف )

۱ - فائده .

۲ - فرار

۳ - فروغ



فائدة ٢١٥ ١٧٧ ١٩٦١/٢/٢٢

يراجع استئناف

\* \* \*

فائدة ٢٤١ ٢٢٨ ١٩٦١/٢/١٢

استئناف الفائدة عن التعويض

الوقائع :

أمن شخص على مسودعه ضد حريق وحدث حريق أتلف كامل مسودع ولم تدفع شركة التأمين التعويض عن الإصرار اللاحقة بالمؤمن له رغم إعداده من قبله وأقام المؤمن به الدعوى مطالباً بشركة بالتعويض والفائدة وحكم به بالتعويض والفائدة قدرها ٤. من تاريخ لأعداد .

اجتهاد محكمة النقض

إن البيع المدعى به هو تعويض عن الإصرار اللاحقة بالمؤمن له من جراء السلف الذي أصاب بضاعه كما وإن هذا التعويض الذي سمي في حدود قيمة بضاعه أصلة لا يفسر من الالتزامات المعلومة لمقدار وف الإطاعة والتي يوجب الحكم بمساحتها بالفائدة على سبيل التعويض عن تأخر في الوفاء بها وإن التعويض لا يصبح معنوم لمقدار لا اعتباراً من تاريخ الحكم أمكنست الدرجة القطعية مما يتعين معه أن يكون سريان الفائدة اعتباراً من هذا التاريخ .

إن المؤمن له من فئة التجار وإن عقد التأمين وقع بالنسبة لأمواله التجارية فإن عقد التأمين هذا يعتبر عمداً تجارياً بالنسبة والفائدة التي سحق المؤمن له عن التعويض . - حم عن هذا العقد إنما تحصص لقواعد المتعلقة بالديون التجارية .

\* \* \*

فائدة ٢٤٢ ٢٢٧ ١٩٦١/٢/٢٤

يراجع تعويض

١٩٦١/١٠/١٦

٦٨٢

٦٦٣

فائدة

**يحق للقضاء تنزيل العائنه العائشة الى المعدل القانوني**

ان ثبوت الاتق مرقى انعقد على معدل لعائدة يريد عن الحد  
مسموح به قانونا خلاف لما هو مصرح به في انعقد بوجوب على المحكبه  
ان ترب المعدل الى الحد اسدى يحور الاتق عليه وهو ٩ وفرن  
ما نصب عليه امددة ٢٢٨ من القانون المدني وذلك انقدا لاراده اطرفين  
الحقيقة على اثار ان امدين اتدى قبل معدل ١٢ . يكون قد قبل  
المعدل الاقل اتدى يحور الاتق عليه قانونا .

\* \* \*

١٩٦١/١٠/٢٠

٧١٢

٦٦٣

فائدة

**ان ثبوت الادعاء بوجود الاتق على العائنه العائشة لا يستتبع الحكم  
بإبطال العقد وانما يقتصر اثره على ابطال هذا الشرط المخالف للنظام العام .**

ان لادعاء باحواء سيد المارح سبه لعائدة فحشه اما نصص  
النص سمجته لنظام عام من يحور اتدته بجمع مرق الاثبات بلفيف  
حكم امددة ٥٧ من قانون السبات لان محرد لادعاء بوجود هذه الحقيقة  
يبح للمدعي ادعه اسبة سي لا قبل على فصل سيد لان البطلان  
ينصب على ابطال الشرود المخالفة لنظام العام دون ان يمد سي قبل  
الاتق اتدى ييمى مرق سمدا لاراده لطرفين المتعاقدين .

وان ما يتضمه سيد من ان اعائته هي ( ٧ ) لا يعبر من هذا  
اسطر على الوحه المذكور لان حرص ادائن على ستر معضه لنظام  
اعام لا يتحول دون اثبات هذه المخالفة بجمع طرق الاثبات اد ان  
النص اتدى سمح هذه الطريقة في الاثبات قد ورد مطف لم يقبدها مشرع  
فقد فيجري على اطلاقه فصلا عن ان مؤدى ذلك استحالة اثبات المخالقات  
ما دام ان الطرف المدين اتدى يكون مضطرا للموافقة على شروط لعقد  
لا يقوى على معارضة ادراج مثل هذا النص .

وان النص في العقد على فائدة قنويه معناه لا يقوم دليلا على نفي الاتفاق على فائدة فاحشه ولا تحول بالنالي دون استشهاده بالطرق الأخرى \*

\* \* \*

فائدة ٨٢٦ ٧٥٦ ١٩٦١/١١/١٢

يراجع سند

\* \* \*

فائدة ١٣٠ ٤٣ ١٩٦٢/١/٢٢

فائدة فاحشه استرداد المبلغ الزائد عن المقرر قانونا .

سقوط الحق بالمطالبة باسترداد ما دفع بغير حق .

ان المشرع الذي حرّم زيادة الفائدة في الديون من الجهد الأقصى نص على تحفيضها انه و رء من تولها برد ما قبضه من اربده عن المقدار القنوي بمقتضى المادة ٢٣٨ من القانون المدني وان الاتفاق على لفوائد فاحشه وان كان مفعلا وما راد عن الجهد القنوي لاقتضائه بالنظام العام غير أن اثر هذا احتياطي يقتصر على استرداد المبلغ المدفوع بطريق الزيادة على الوجه المقرر في الديون . وان القانون المدني الذي قرر في المادة ١٨٢ بأن ( كل من سلف على سبل الوفاء ما ليس مسجفاً له وحب عنه رده ) يشمل في نطاقه كل مبلغ مدفوع بغير مسجفته بصورة يدخل تحته ما تم قبضه من الفائدة زائدة عن مقدار الجائر لاتفاق عليه ونسبة نفاذ فان الادعاء باسترداد ما دفع من الفائدة بغير حق يسقط بالتقصه ثلاث سواب من البوء الذي يعلم منه من دفع غير المستحق بحقه في الاسترداد عملا بالمادة ١٨٨ من القانون المدني .

فائدة فاحشة ٥٦٦ ٢٨٥ ١٩٦٢/٧/٢

- ١ - ان المطالبة بالفوائد الزائدة عن الحد القانوني هي مطالبة بما دفع بدون حق .
- ٢ - ان النعادم المطبق في هذه الحالة هو التقادم المطبق على استرداد غير المستحق .

ان انطاسة باسرداد الفوائد التي تزيد عن الحد القانوني لا صرح عن كونها مطالبة باسترداد ما دفع بدون حق فتطلى عليها الفوائد التي تنظم احكام دعوى استرداد غير المستحق سواء بجهة التقادم أو غيرها من الاحكام الموضوعية .

وان الاقناع على الفوائد الفاحشة وان كان باطلا فما زاد عن الحد القانوني المخالفة للنظام العام الا ان اثر هذا البطلان يقتصر على اسرداد المبلغ المدفوع وزيادة على الوحة المقرر في القانون .

وان بدء التقادم على دفع الفوائد الفاحشة اما بحري بالسنة لكل دفعة من مدفوعات من تاريخ حصول الدفع ما دام ان المدعى اندفع كان على عبء الدفع بأنه يدفع ما لم يمسح عنه .

وان من حق المدعى ان يثبت التقادم في أية مرحلة يكون فيها الدعوى فيه ان تؤثره اني ان يستبعد جميع دفعاته اشكلته واموضوعه ما لم يطلو هذا التأخير على معنى البروز عنه ص .

\* \* \*

فائدة ٢٢٩ ٤٨٧ ١٩٦٢/١٠/١٢

يراجع اختصاص

\* \* \*

فائدة ٤٦٢ ٥٥٦ ١٩٦٢/١١/١٢

يراجع سند



فائده ١٤١ ٢٢١ ١٩٦٣/٤/١٥

- ١ - تجوز المطالبة بالفائدة بدعوى مستقلة .
- ٢ - أعمال المحكمة الفصل بطلب الفائدة .
- ٣ - للحكم بالفائدة يجب أن يكون محل الالتزام معلوم المقدار وقت الطلب .

### الوقائع :

أد دعوى المضمون صدد يقوم على مطالبته الادارة الطاعة بمحصل وانصر الذي اصابه من جراء عدم قيامها بتحصيف الحرة بالنسبة التي حددت عند الابرام بصورة الحقت به الحسارة المتمثلة بمقدار الدل وبعوات الربح المقدرة بـ ١٥٠ الف ليرة .

### اجتهاد محكمة الفصل .

ان المبيع المدعى به ليس بكون الخصم عن سعيه انعقد لا يصبر من المانع المعلومه مقدار وقت اطلب اد ان معرفة مقداره يتوقف على اجراء الحرة وشون مدى التضرر في لواء بالانزام . وبالتالي حساب مقدار ما فات على الدائن من ربح وما لحقه من خسارة .

وان حادثة لا تسحق الا اذا كان محل الابرام معلوما من القود وكان معلوم المقدار وقت اطلب لتكون تعوض عن تأخر المدعي في الوفاء به وفق ما نصت عليه المادة ٢٢٧ من ق.م.

كما وان المطالبة بالفائدة بشكل مطلب مستقلة عن المطالبة بأصل المبلغ المارح عليه فمحور المدعى بالمطالبة به مع الادعاء الاساسي كما يسوع له رفعه بدعوى مستقلة فاذا تقدم مع الدعوى الاصلية واعملت المحكمة البت فيه حار للمدعي اما الظن في الحكم لهذا السبب او رفع دعوى حديده اى دلت المحكمة لمفصل فيه عملا بأحكام المادة ٢١٨ من ق.م.أ.م.

وان سكوت المدعي عن ممارسة حقه بالظن بصورة أصلية او تبعة في الحكم الذي أعمل الفصل في طلب الفائدة لا يعد رضوحا ما دام ان النص انشائي المذكور اسحق له المحل بتجديد الدعوى في هذه الحالة .

١٩٦١/٤/٢٤ ٣٣١ ٤٧٣ فرار

يعين وصي للمتهم الغار أثناء مدة فراره لإدارة أمواله وبمصلحة  
في الدعاوى القائمة عليه

### الوقائع :

فروم الدعوى على المطالبة بفسح عقد عمده مهم فار من وجه العدالة.

### اجتهاد محكمة النقض :

ان حصول أموال الغار لاصول المسعة في إدارة أموال الغائب  
يستتبع بحسب الأحكام الشرعية تعيين وصي له أثناء مدة فراره يكون  
هو المكلف بإدارة أمواله والمختص بمصلحة في الدعاوى القائمة عليه مما  
يؤدي إلى إنهاء معمول الوكالات المنظمة مساهم أو التي ينظمها المتهم الغار  
بعد صدور بحكم بحقه ويح عن ذلك ان لا يعقد بالافرار الصادر  
عن أمثال هؤلاء الوكلاء أثناء المحاكمة ما دام لهم لم يكونوا يملكون  
تمثيل الغار عند صدور الأقرار عنهم .

★ ★ ★

١٩٦٢/٧/٨ ٣٩٣ ٢١٤ فروغ

يراجع اثناء غير مشروع

فهرس تسلسل حرف

الـ « قى »

١ - قاضي

٢ - قضاء مسجل

٣ - قوة القضيـه الجزائيـة

٤ - قوة القضيـه المعصـة .

\* \* \*



١٩٥٩/١/١٩	٤٠	٦٢٤	قاضي
		يراجع رد القضاء	
		* * *	
١٩٦٢/٩/٤	٤٢١	٣١٠	قاضي
		يراجع ابطال قرار	
		* * *	
١٩٦٢/١٠/٢١	٥١٤	٦٨١	قاضي
		يراجع رد القضاء	
		* * *	
١٩٦٣/٢/١١	٩٧	١٧٣	قاضي
		يراجع خدمة علم	
		* * *	
١٩٦٣/٤/٦	٢٠١	٢٥٢	قاضي
		يراجع تنفيذ	
		* * *	

قضاء مستعجل ٤٢٢ ٦٤ ١٩٥٩/١/٢٢

يراجع حيز

\* \* \*

قضاء مستعجل ٨ ١٠٨ ١٩٥٩/١/٢٢

يراجع حيز

\* \* \*

قضاء مستعجل ١٢٨ ٦٦٤ ١٩٦٠/١٠/١٠

يراجع بحكيم

\* \* \*

قضاء مستعجل ٢٢٣ ٤٨٢ ١٩٦١/٦/١٣

ان المطالبه بدعوى مستعجلة تأخذ اجراء وفي ويحفظي لا تقطع العادم  
ان المشرع قد اعس عن رآيه في امل ذكره الا يصححه مداول اندسي  
عس غتبر المصانة بحد اجراء وفي او تحفظي لا حمل معنى انطاعة  
القضائية القاطمة للتقادم \*

\* \* \*

قضاء مستعجل ٤٠٨ ١٢٠ ١٩٦٢/٣/٢٦

يراجع امور مستعجلة

\* \* \*

قضاء مستعجل ٧١ ٧٧ ١٩٦٣/٢/٤

يراجع امور مستعجلة

\* \* \*

قضاء مستعجل ١٢٧ ٢٠٢ ١٩٦٣/٤/٧

يراجع امور مستعجلة

قوة القضيـة الجزائيـة ١٩٩ ٧٤٠ ١٩٦٠/١١/٧

يراجع حكم جزائي

\* \* \*

قوة القضيـة الجزائيـة ٢٢ ١٩٢ ١٩٦١/٢/٢٧

لا يجوز للقضاء المدني استنباط ما يخالف الحكم الجزائي بناء على طلب من لم يكن ممثلاً في الدعوى الجزائية .

إن الحكم الجزائي الذي قضى بالبراءة وأصبح أمراً معصياً له حجته بالنسبة لما قضى به تجاه الكافة سري على من لم يمثل في الدعوى الجزائية على اعتبار أن هذه الحجة لا تسد قوتها من اتحاد الخصوم والسبب من ترجيح التوفيق الصائب المحلفه التي قررها المشرع في الدعوى الجزائية والتي توفيق اثمة لهذه الاحكام التي تصل بمصلحة الجماعة ولا تقتصر على مصلحة الفرد ثالثاً انقضى سبب يجب ان يبقى آثارها نافذة على الدوام دون ان تقلل الماس أو النقص من أية جهة قضائية أخرى .

\* \* \*

قوة القضيـة الجزائيـة ٤٢ ١٩ ١٩٦٢/١/١٢

إن عدم تمثيل أحد الأفراد في الدعوى الجزائية ليس من شأنه أن يبدل من قوة الحكم الجزائي

إن الحكم المطعون فيه انتهى إلى الرام الطاعن بعبء السندات الممارع عليه بعد أن ثبت أن سند الاتراء المعروض صدره إلى الدائن المطعون صدره مرور وأنه قضى بإبطاله من قبل القضاء الجزائي بحكم اكتسب الدرجة القطعية .

إن عدم تمثيل الطاعن في الدعوى الجزائية التي تقرر فيها إبطال السند ليس من شأنه أن يبدل من هذه النتيجة ذلك أن الحجية التي سنها المشرع بالأحكام الجزائية تجاه القضاء المدني لا تستند إلى القواعد التي

ترتكز عليها حجة الاحكام المدسة ولا سائر ما توافر اتحاد الخصوم  
 واسس والموضوع في الدعوى وانما ترتكز على توافر مقدمات التي  
 احاط بها المشرع الاحتراف في الدعوى الجرائمة اثناء الوصول الى  
 الحقيقة لا ارتباطها بالحريات والارواح مما يقتضي معه ان تكون الاحكام  
 المذكورة محل ثقة بصورة مضافة تجعل كفه اساس سواء مهم الدين منوها  
 في الحكم الحر أي ثم الدين به يمثلوا فيه وذلك فلا تكون الاحكام  
 المذكورة عرصة للتحجته من جهة من جهات اعضاء لآخرى .



ان النص على اعطاء حق الطعن لمن لم يكن طرفا في الخصومة ضد القرارات المصرة بمصلحته بطريق اعتراض الغير لا يمنع من اللجوء الى طرق الدفع الاخرى المقررة في القانون .

ان المطعون ضد هذا الذي رفعه الدعوى ثبت مع معارضة الطاعن بدعوى به اعساده في ثبوت حقهما على حجة الامر المقضي به وفي الحكم المبرر من قبلهما \*

ان هذا الحكم لا يصلح حجة غير قابله للنقض بالنسبة الا في رابع فام بين الخصوم أنفسهم وتعلق بدات الحق محلا وبسبب عملا بالمادة ٩٠ من قانون اليب انه يساعد من هذا النص أن من حق الطاعن الذي لم يكن حصصا في النزاع المحكوم به ان يدفع هذه الحجة دائمة عكسها .  
وان الحق في هذا الاثبات كما يكون بطريق اعتراض الغير على الوجه المبين في المادة ٢٦٦ وما يليه من قانون اصول المحاكمات يجوز استعماله بطريق الدفع في دعوى على اعتبار ان المشرع الذي حول من لم يكن طرفا في الخصومة ان يفرص على الحكم بطريق اعتراض الغير لم يحرم على هذا اشخص الاستثناء اى طرق الدفع الاخرى المقررة في القانون في سبيل حصول حقه ودفع اعتراضه بالحق به من عمل اغير \*

قضية مفوضة ١٠٩٨ ٥٢٨ ١٩٦٠/٦/٣٠

مراجع حكم جزائي

\* \* \*

قضية مفوضة ٢١٥ ١٧٧ ١٩٦١/٢/٢٣

مراجع استئناف

\* \* \*

قضية مفوضة ٢٤٤ ٢٧٦ ١٩٦٢/٦/٣٠

مراجع اعاده محاكمة

\* \* \*

قضية مفوضة ٥٨١ ٥٩٢ ١٩٦٠/٩/٢١

ان قوة القضية المفوضة لا تحصر في منطوق الحكم وانما تشمل  
الاسباب المرتبطة به

١ - فوه شيء المحكوم به وان كانت لا ترد الا على منطوق الحكم  
غير انه من شأنه عليه فيها واجهه من الاسباب المرسطة بالمنطوق ارتساما  
وثيقا تكون معه وحدة لا تتجزأ .

\* \* \*

قضية مفوضة ٢٧ ٤٨٠ ١٩٦٢/١٠/١٠

١ - لا يحق لمن لم يكن طرفا في نزاع ان يطعن بطريق التقص بالقرار  
الصادر في حل هذا النزاع .

٢ - ان رد الدعوى شكلا لا بعد فصلا في موضوع النزاع وعلى هذا  
الاساس فان هذا القرار لا يمنع من تجديدها .

ان المشرع حول المنصر الذي لم يكن طرفا في دعوى بصفة الاوفاف  
بذية حتى ادمه دعوى شخصية امام محاكم النظامية ذات الاختصاص  
خلال سنة واحدة من صدوره حكم محكمة بصفة باعدا .

وان سلوك الطعن بطريق التقص ضد حكم محكمة التصفية دون ان

تكون اطلاق صرفاً في الخصومة ليس من شأنه أن يؤدي الى سقوط حقه بالادعاء بالتعويض عن الضرر الذي لحقه خلال الميعاد المحدد لقبوله إذ أنه بشرط بحدوده الاحكام فهو الفقيه المتقصة أن تصدر بعد خصومة صحيحة بين طرفي ابراع وأن تقتل في موضوع هذا البراع فإذا ردت الدعوى لسبب من الاسباب اشككت لعدم صحة الخصومة أو انتميشل أو رفضت بدعوى باعانة التي هي عنها وب مثل هذه الاحكام التي تم تدان في موضوع ابراع لا تمنع من تجديد الدعوى عند توفر شروط اقامتها وان يثبت بعض الأشخاص بلصق بالقص في حكم لم يكونوا صرفاً فيه ابدأ برتب عنه رد دعوتهم شكلاً فهذا الرد لا يؤثر في ممارسة حقهم بطلاناً بالتعويض عن الضرر من داء الادعاء بهذا الصدد مرفوعاً خلال الميعاد المحدد لقبوله .

\* \* \*

قضية مقضيه ٥٥١ ٤٩٤ ١٩٦٢/١٠/١٥

راجع اعاده محاكمه

\* \* \*

قضية مقضيه ٦١١ ٥٥٨ ١٩٦٢/١١/١٢

راجع اعاده محاكمه

\* \* \*

قضية مقضيه ٤٥٢ ٢٣٠ ١٩٦٢/٦/١٢

راجع اعاده محاكمه

قوة القاهرة ٢٩ ٧ ١٩٥٩/١/١٤  
لإعفاء الملتزم من تنفيذ التزامه بسبب القوة القاهرة يجب  
أن تقع خلال الأجل المصروب للتنفيذ

أن القوة القاهرة التي تجعل العقد محتمل الفسخ وتحل الملتزم من  
المسؤولية هي التي تحصل خلال الأجل المصروب لتسديد العقد فإذا حصلت  
بعد انتهاء ذلك الأجل وبمدون قدر مقبول فيها لا تعفى المبرم من  
المسؤولية إذا كان عنه أن يقوم بسراومه خلال ذلك الأجل ولو فعل لأمكنه  
تسديد العقد قبل حلول الحادث الذي يشكل القوة القاهرة .

\* \* \*

قوة القاهرة ٨٧٢ ٤٠٤ ١٩٥٩/٩/٣  
يراجع مسؤولية  
\* \* \*

قوة القاهرة ٤٦٠ ٦٢ ١٩٦٠/١/١٩  
أن وجود شخص في السجن لا يوقف المهل ولا يقطعها كما  
أن ذلك لا يعتبر قوة القاهرة

#### الوقائع :

أعلن شخص وهو في السجن بفرار البعثة الحركية وأعرض عنه  
خلال إيداعه القانونة ولكنه لم يدفع الرسوم إلا بعد فوات الميعاد المحدد  
ممول الأسماء في إيداعه ٣٢٥ / حمارك .

#### اجتهاد محكمة النقض :

أن وجود المبرم في السجن من شأنه توقف سريان الميعاد  
أو قطعه على أساس أنه حالة قانونية مقترصة لا تدخل في نطاق القوة  
القاهرة .

\* \* \*

قوة القاهرة ٤٩٨ ٢١١ ١٩٦١/٣/٦  
يراجع الترام  
\* \* \*

قوة القاهرة ٧٠٤ ٤٩٠ ١٩٦٢/١٠/١٤  
يراجع طعي

## فهرس تسلسل حرف

ال « ز »

١ - كفيل

٢ - كماله



١٩٥٩/١/٢١ ٩٢ ٤٢ كفل

يراجع افلاس

\* \* \*

١٩٥٩/٦/٩ ٢٥٢ ٨٥١ كفالة

ان الترام الكفلاء بنودا بترسب بخصم بعملي من حق بدس  
مقاصاة المدين والكفلاء معا أو على افراد بنب بعد العقد المتكفل  
ولا يجوز في هذه الحالة للكفلاء طلب بحريد المدين وفي لاحكم  
٧٥٩ من ٥٠ م

\* \* \*

١٩٦١/٢/١٢ ١٧٦ ٦٧ كفالة

يراجع سند

\* \* \*

١٩٦١/٤/٢ ٢٧١ ٤٤٦ كفالة

حق المصرف الزراعي بالحجز على أموال المدين والكفل معا

الوقائع :

ادعى شخص بان المصرف الزراعي قام بحجز موانه بوسعه كفلا  
لمدين للمصرف المذكور قبل ان يشوه بحريد المدين الاصل مع انهم ان  
المصرف المذكور قد حجز أموالا لمدين منها محركت وقد رفع الحجز  
عنها دون مرور دنوبي من بعملي المصرف مسؤولا عن صياح اصمات  
بصورة تؤدي الى برة دمة الكفل وطلب فث الحجز عن أمواله ومع  
معارضة المصرف له \*

اجتهاد محكمة النقض :

ان احكام الشبون ١٣٠ عام ١٩٥٨ اعتبر المصرف الزراعي مؤسسه  
مستقلة بها شخصيتها الحقوقية وطلب يد المسؤولين فيها في تسليم

القروض وتخصيها ورودهم بالصلاحات التي تسعد على رفع مستوى  
الزراعة ومجهم سبطه حجر اموال المدين وكفيه وبيعها دون حاجة  
للاستئصال على حكم من انشاء أو بوسط دائرة التنفيذ مع مراعاة  
أحكام القانون العام لجهة استثناء ما لا يحوز حيزه وان هذه السلطة  
المحولة بموظف المختص بامضاء الحجز على أموال مديني المصرف ضمن  
التفيدات التي نص عليها القانون العام تستتبع حكما أن يقر بهذا الموظف  
بحق فك الحجر عن الاموال التي تحظى له بعد الحجر ان حيزه مشوب  
باجراء غير سليم .

وان المادة ٤٧ / من القانون الالف الذكر التي احازب لمصرف  
ساع الحجر على أموال المدين والكفيل معا أوجب عليه أن يبدأ بالتنفيذ  
على أموال المدين أولا بعد على أموال الكفيل الا عند عدم كفاية أموال  
المدين لتسديد الدين .

وان هذا الحكم الصريح يحول امصرف أن يحجر على أموال الكفيل  
قبل تحرير المدين خلافا للقواعد العامة كتدبير حيضي يستهدف المحافظة  
على أموال المصرف .

ونش كان من المسم به أن حق امصرف بالتنفيذ على أموال الكفيل  
لا يبدأ الا بعد التسديد على أموال المدين تطبقا للمادة ٤٧ / المذكورة  
ان اعمال هذا النص يرتب على الكفيل أن يقوم بالدلالة على أموال المدين  
تصبح للحجر فدا هم يدل على شيء من ذلك فليس من حقه أن يطالب  
بأجبر التنفيذ أملا بالعثور على أموال المدين .



كفالة ٢٧٠ ٤٧٧ ١٩٦١/٦/١٢

- ١ — يحق للكفيل الرجوع على المكفول اذا دفع بدل الكفالة لتربيتها بذمة المكفول .
- ٢ — اذا انقضت الكفالة دون ان يتخلف عنها الترام بذمة المكفول جاز له ان يطلب منع معارضته .

ان دعوى المدعي اخص بقوه على ان يثبت الوصى لسحاره المضمون صده كفل بقاء على عنه شخص لى مديريه املاك ادويه على ملع وديت بمسئله اسبحر هذا الاحير لى لى العند لاملاك ادويه وان هذه الكفاله كىت محدده بوقت معين انقضى دون ان يربى في دمه مكفول لى منع تحده اندره المؤجره وان هذه اندره بالرغم من انقضاء الكفاله طلب من المصرف تسديد بذمها فقام هذا الاحير بقبض مدعى بسددها ورفع الدعوى بطلب منع معارضة المصرف بسدل كفه وباتلى مع معارضة الداره المؤجره للمصرف بهذا الدل وقد ردت المحكمه هذه الدعوى لانقضاء خصومه بين الضاعى واندره .

#### اجتهاد محكمه النقض :

ان هذا الحكم محدد للدون لان مكلف حاصل من الضاعى للمصرف لى بقوه كفه الفه هو بدم بدم بدمه سد بدمه بدمه ووالو حسب اساده لشه من هذا البعد ودا فم للمصرف بدفع بدل الكفاله بسبب تربيتها في دمه المكفول وان من حقه رجوع على الضاعى لاسيما هذا بدل ودا انقضت الكفاله دون ان يتخلف عنها الترام بذمة المكفول ومن المصرف كفىل رغم ذلك بطلب انقضاء بسددها بذمها وان من حق هذا الاحير ان طلب منع معارضة هذه الجهة كما يحق للمصرف بوقت نفسه ان يطلب المؤسسة المكفول لها منع معارضتها بسددها بذم الكفاله ولان الحكم المضمون فيه قد اعمل بحث اعلافة العقديه القائم بين الضاعى والمصرف الذى هو مدعى عليه في هذه الدعوى و شى بحول الطاعن مقاصاته في كن براع شأ بسبب هذه العلاقه في

حين أنه يترتب على المحكمة لحل النزاع أن تبحث في انقضاء الكفالة فاد  
أثبت لها بمواجهة مدعاه المؤجرة والمسببين من الكفالة انقضاؤها  
معت المصرف من معارضة الطعن بدلتها وقص بأنها معولها والا ردت  
الدعوى وعلى هذا من الحكم المطعون فيه الذي قضى برد الدعوى لعدم  
انحصارها وقرره انعدام الرابطة العقدية التي تربط الجهة المطعون فيها  
بالطعن بمسألة مخالفة القانون بعد ثبوت انقضاء المصرف الذي  
هو حصم للطعن في كل ما يشأ عن عقد الكفالة الذي الرم به بناء على  
طلب الطاعن .

\* \* \*

كفالة ٩٩ ٧٦٦ ١٩٦١/١١/٢٠

كفيل - انسحابه من كفالته - براءة ذمته ، انذار وانته

ان انسحاب الكفيل برفض قوله لا يرى ذمته الا من الصرافات  
التي يحريها مكفوله بعد نزع لانسحاب ولا يمسد بأثر رجعي التي  
انصرفت السابقة التي وقعت في الوقت الذي كانت فيه الكفالة نافذة  
بحق الكفيل .

كما أن الأثر الوحيد الذي يحجم عن الانذار اموجه في حل أحكام  
المحكمة ينحصر والحالة هذه في ابراء ذمة الكفيل من انصرفت انذاره  
بعد انسحابه من الكفالة .

\* \* \*

كفالة ٢٤١ ٨٢١ ١٩٦١/١٢/٤

١ - انتهاء مسؤوليه المكفول طالب وقف التنفيذ يستلزم نفي مسؤوليه  
كفيله .

٢ - لا يسأل الكفيل عن فقدان الأشياء اذا بقى في حوزة المحجوز عليه  
برضاء الحاجز اذا اقتصر كفالته على العطل والضرر والمصاريف اللاحقة  
بالدائن من جراء دعوى الاستحقاق وبوقوف التنفيذ على الأشياء المحجوزة .

## الوقائع :

ان الصاعى المدعى رفع الدعوى مطالبا بمصعور صدمه والتعويض عن الضرر الذى اسببه من جراء تدبيل الاشياء التى كانت حشرت لمصلحته تأسيسا على أن مصعور صدمه كان كهل مدعى الاسحقين مقابل كل عطل وضرر يحجم عن وقف تنفيذ البيع .

## اجتهاد محكمة النقض :

ان التزم الكفيل انصر على ضرر الذى يلحق بالصاعى من جراء وقف تنفيذ بيع دون ان يسأل بضرر الذى يحجم عن التقصير في الحراسة .

وان بضرر تجرئ بالاشياء المخشورة عمل مستعمل عن احرار وقف السعيد لا يصح مساء الكفيل عنه قبل ثبوت أن مدعيه الاسحقين الذى كفله قد اساء استعمال حقها وان كتب خطأ في استمارة قرار وقف التنفيذ لا يمكن الاستماع فيه .

وان حكم الاسحقين بعتن الاشياء المخشورة دون سعتن الآخر لا يقيد ان مدعيه الاسحقين بمعصية في استعمال حقها .

وان اساءة مسؤوله مكفول ثابت وقف تنفيذ تسليم يمسؤولية كفله بمقتضى حكمه ٢٤٨ من ق.م.م .

وان كفله بمصعور صدمه لا ينضم اليه العهد اليه بحراسة الاشياء فانه لا مسوع بخار .<sup>١</sup> عن في قوله أن ارفاقه على لاشياء تنقلت الى الكفيل وأنه حاصص للمسؤولية لخرجه بموجب م.م ١٥١ من ق.م.م . لا سيما وان هذه الحراسة قد انتقلت الى شخص ثالث برضاء الطاعن نفسه .

كما أن بقاء وجود صلة بين فعل السديد وبين كفاالة الكفيل يحول دون مساءة من جراء عدم توفر شروط المسؤولية التقصيرية .



التي يمكن أن يحكم بها وفقا لما يقضي به حكم المادة ١١/ من قانون  
الاصول المعدلة بالقانون ٨٥ لسنة ١٩٥٨ غير أن الحكم المطعون فيه  
انتهى الى قبول طلبه مقبلا قضاء على أن الاسناد المحجور اما أن تكون  
ملكاً لمطعون ضده فكون محقق بها ولا يقضى عليه بتضييعات أو  
رسوم واما أن تكون غير محقق فيرد طلبه بفتح الحجر وتبقى الاموال  
المحجورة ويمكن استيفاء الرسوم والتضييعات منها .

ن ما أفهم عليه الحكم يبدو مشوباً بامتناع من هذه الجهة ذلك أن  
المراع بين الطرفين يدور حول ملكة لاسناد المزارع عليها والمصرف  
المطعون ضده يدعي بها انتفاء اليه باظهار السجاري والصاع يدعي بها  
لا زالت بملك المدين المحجور عنه شركة بوسيت لأن التطهر الواقع  
عليها هو تطهر بوكلي لا يحول دون اداء الحجر عليها لصالحه وان ظهور  
المصرف غير محقق دعواه تؤدي الى ابقاء ملكته لمسندات المزارع عليها  
وبالتالي لا يبقى له أموالاً في سوره بقي بالتضييعات والرسوم والنفقات  
التي يحتمل أن يحكم بها وان ما يوه به وكل مصرف من أن الطاعن به  
يتقدم بادعاء جهة التضييعات فان ذلك لا يكفي بصحح وضع المصرف  
للمذكور واعار دعواه مقبولة ذلك أن الكفاية اسي أوجب اعانوا على  
الاحصي تقديمها كشرط لمباشرة الدعوى لم تقتصر على تأمين الوفاء  
بالتضييعات وما تجاوزتها ابي ما فيه الرسوم والنفقات التي يحتمل أن  
يحكم بها الاحصي اذا حصر دعواه . كما وان طلب التدخل في هذه الدعوى  
المقدم من قبل مصرف الاحصي لا يمكن أن يقبل في حال انتفاء وجود مال له  
في سوريه ما لم يقدم كفيلاً مقتدراً أو ضمان عقارياً أو يودع صندوق  
المحكمة مبلغاً كافياً لتأمين التضييعات والرسوم والنفقات التي يمكن أن  
يحكم بها عليه عملاً بالمادة الآتية الذكر وان الحكم الذي أعفى الاحصي  
من التدخل من هذا الواجب انقائوي يغدو مشوباً بعبس الخطأ في تفسير  
القانون وتأويله .

۱۹۶۲/۱۲/۲۷	۶۵۷	۶۱۳	کماله
	براجع سند		
	* * *		
۱۹۶۲/۴/۱۰	۲۰۸	۱۲۴	کماله
	براجع نقاد		

\* \* \*

# فهرس تسلسل حرف

## ال « م »

١٠ - مقالة	١ - مانع ادبي
١١ - ملكية صناعية	٢ - محام
١٢ - مهر	٣ - محكمة
١٣ - مهلة	٤ - مخاصمة القضاة
١٤ - مهنة	٥ - مرض الموت
١٥ - موطن	٦ - مزايمة
١٦ - موظف	٧ - مسؤولية
١٧ - مؤسسة عامة	٨ - معونة قضائية
١٨ - مياه عامة	٩ - مقاصة





۱۹۵۹/۹/۶	۴۲۵	۸۵۲	مانع ادبی
		یراجع بینک	
		* * *	
۱۹۶۱/۲/۶	۲۰۱	۱۲	مانع ادبی
		یراجع بینک	
		* * *	
۱۹۶۲/۹/۴	۴۱۷	۲۴۶	مانع ادبی
		یراجع بینک	

١٩٥٩/١٢/١٠	٦٢٦	٩٥٠	محام
	يراجع خصومة		
	* * *		
١٩٦٠/٥/٢٥	٤٠٦	١٤١	محام
	يراجع وكالة		
	* * *		
١٩٦٠/١١/٧	٧٢٧	٢٥٢	محام
	يراجع أتعاب محاماة		
	* * *		
١٩٦٢/١٠/٢٠	٥١١	٦٢٣	محاماة
	يراجع طعن		
	* * *		
١٩٦٣/٣/٣	١٢٦	١٦٨	محام
	يراجع عمل		

محكمة : تشكيلها ٤٦٣ ٥٥٦ ١٩٦٧/١١/١٢

ان عدم ذكر تلاوه أوراق الدعوى بعد تعيين أحد أعضاء الهيئة الحاكمة  
لا يعتبر سببا للتقص

ن شراك أحد المشاركين لمره الاولى في الحصة لاحقة التي  
حسم فيها المدعى قواله وحلوا امحصر مما يشير الى تلاوه الاوراق لا يفيد  
في حد ذاته ان المستند لهم نطع على الملف وهم يتداول مع زميله بل ان  
الامر على العكس من ذلك لان مجرد الاشراك في اصدار الحكم يفيد  
الاطلاع على الملف والتداول مع زميله .

★ ★ ★

- ١ - أن دعوى مخاصمة القضاة لا تقتصر على مساءلتهم بل يراد منها أيضا الطعن في الأحكام بصورة استثنائية .
- ٢ - أن سبق رد دعوى مخاصمة القضاة لعدم دفع التأمين يحول دون سماع هذه الدعوى مجددا .

إن السوى الذي رفعها الأصل تستهدف مخاصمة قضاة و تطال حكم الذي أصدره وقد انتهى الحكم المطعون فيه إلى رد هذه الدعوى تأسيسا على أن الطعن سبق له أن تقدم بهذه الدعوى ووردت شكلا بسبب عدم أداء التأمين التعاوني وعلى أنه لا يحوز تحديد النزاع بعد ثبوت مره أخرى و هو استوى انقضى الشكلي الذي وقع في المرة الأولى .

و إن هذه الدعوى المرفوعة بمخاصمة القضاة هي دعوى ذات طبيعة خاصة وشروط محدودة يرمي إلى إلزام القاضي بالتصديقات والمصاريف الخاصة به عليه ويصوره نية أي إبطال الحكم الصادر لصالح أحد الخصوم بعد دفعه لأداء أوقاله ( المادة ٩٥ أصول ) .

وهي بهذا الاعتبار لا تقتصر على مساءلة القضاة بل يراد منها في المخاصمة الطعن في الأحكام بصورة استثنائية بصورة تعدد فإن ممارسة الحق في سبوت هذه طريق يستند امره وبحسب دول العودة إلى تحديد الادعاء به . ف أخرى في حقه رفضه شكلا أو موضوعا بدليل .

المشرع سوى في الحكم بين رد الدعوى شكلا أو موضوعا ورتب على ذلك في كلا الحالتين الحكم على المطالب بمرامة لا تريد على إيفاء برة سوربه مع الرمة بالتصديقات إن كان لها وجه بمقتضى المادة ٩٤ أصول . كما وإن احتصاص دعوى المخاصمة للتأمين القضائي المرتب على من يسلط طرق الطعن يؤكد هذا البطر ويدعم هذا الرأي .

مخاصمة القضاء ٦٦٤ ٤٨٢ ١٩٦٢/١٠/١٠

- ١ - ان حالات مخاصمة القضاء هي على سبيل الحصر .
- ٢ - المقصود بالحظا الفاحش في دعوى مخاصمة القضاء .

ان المشرع اندي لم يشأ ان يحفل اقصي مسؤول لا مسؤوليه مدته عن جميع الاحطاء اني تركها ثناء فيمنه مهام رساله بما احذر مخاصمه في حالات عدده على سبل الحصر في المادة ٤٨٦ من قانون اصول المحاكمات .

وان الحظا المهني الجسم التورد في المادة المذكوره هو الحظا الفاحش اندي لا يقع فيه من عهه بعينه ههنا عدد مما لا شغل في مداه الحظا في التفسير او في سببالحظ اسنح القنوبه الصلحه وان مثل هذه الاحطاء لا تصح ناسا لمخاصمة القضاء ولا يحور قبول الدعوى شكلا بالاستناد اليها .

\* \* \*

مخاصمة القضاء ٢٥٢ ٢٠١ ١٩٦٢/٤/٦

راجع تنفيذ

\* \* \*

مرض الموت ٢٤٨ ٨٩٥ ١٩٦١/١٢/٢٦

### تعريف مرض الموت

ان مرض الموت هو المرض الذي يعجز فيه ارجل المرض عن رؤيته  
مصادحه بخارجته ويموت فيه صاحبه قبل مرور سنة \*  
قد امتد مرضه لاكثر من سنة يكون في حكم الصحيح ما لم تعجز  
حاله فمعرض حاله من وقت التعير الى الوفاة مرض الموت \*  
\* \* \*

مرض الموت ١٠٧ ١٤٢ ١٩٦٢/٣/٧

### تعريف مرض الموت عند المراه \*

### اثر امتداد المرض لاكثر من سنة \*

انه من الموت هو المرض الذي يعجز فيه حواف الموت وسمع لمرأه  
عن عايشي عمائلها لمصلحة وحول فيه للمرض قبل مرور سنة على هذه  
عدالة \*  
ان امتداد المرض لاكثر من سنة على حده وحده بخارجته من عداد  
امراض الموت ويحمله مرض عادي بحسب لاحكام الفقهية وسرت على  
ممكنه الامس ان يحفظ ذلك مرض لاثر الخاوي الذي يحتم عنه \*  
\* \* \*

مرض الموت ١٢١ ١٩٣ ١٩٦٣/٢/٣١

### يراجع يبع

\* \* \*

مرض الموت ١٢٧ ٢٠٣ ١٩٦٣/٤/٧

### يراجع سند

١٩٦٠/١١/٢١	٧٨٨	٣٥٥	مزايده
	يراجع بيع		
	* * *		
١٩٦١/٨/٧	٦١١	٢١٠	مزايده
	يراجع التزام		
	* * *		
١٩٦٢/٢/١٢	١٥١	١٠٨	مزايده
	يراجع عقارية		
	* * *		
١٩٦٢/٤/٢٤	٢٤٢	٢٩٢	مزايده
	يراجع عقارية		

مسؤولية ٨٥٦ ٢٥٦ ١٩٥٩/٦/٩

يراجع تقدم

\* \* \*

مسؤولية ٨٧٢ ٤٠٤ ١٩٥٩/٩/٣

اتر تعديل قواعد المسؤولية التعاقدية والقاء بعه الحداث المفاجيء  
والقوة القاهرة على المتعهد

ان الاتفاق على تعديل قواعد المسؤولية التعاقدية بقاء تبعه بحدث  
المفاجيء والقوة القاهرة على عاتق المتعهد وازامه بأداء التعويض عن كل  
يوم بأخر فيه عن تمديد العقد ليس من شأنه ان يفي حوار اغناء هذا  
الحصص من التعويض الاتفاقي المسحق في حاة ثباته عدم حقوق أى  
صرر بتساعده الآخر من جراء هذا التأخر عملا بحكم المادة ٢٢٥ من  
القانون المدني .

\* \* \*

مسؤولية عن الجوامد ٩٠٦ ٤٣٦ ١٩٥٩/١٠/٧

- ١ - المسؤولية عن الاصرار الناتجة عن الجوامد .
  - ٢ - ان وقوع صرر نسيجه انهدام الارض لا يربب مسؤولية حارسها  
لانها ليست من الاشياء التي يطلب حراسها عناية خاصة .
- الوقائع :

ان المدعى يقوم على ان المصعور صده اسأخر مودث طاعين  
لحفر خندق في أرضه تمهدا لاعمال السد فقصى بجه من جراء انهيار  
لتراب عنه بصورة تربب عنها مسؤولية حارس الارض التعويض  
عن الضرر الذي احدثه ارضه الرخوة .

اجتهاد محكمة النقض .

ان هذه المسؤولية التقصيرية عن مخاطر الشيء انحامد اقروا حديثا



المشرع في مادته ١٧٩ من القانون المدني بالنسبة الى ( كل من يولى حراسة شيء يطلب حراستها عناية خاصة أو حراسة آلات ميكانيكية تكون مسؤولاً عما تحدثه هذه الاشياء من ضرر ، ما لم يثبت ان وقوع الضرر كان بسبب اجنبى لا بد له فيه ، هذا مع عدم الاخلال بما يرد في ذلك من احكام خاصة ) .

و هذا النص لا ساوئ في الحكم سوى الاشياء سي تحتاج الى عناية خاصة بسبب الخطر الملازم بها في سيطتها او بالنسبة الى الظروف للملاسة التي تكتنفها .

و ان اراده المشرع ان يرم الى اتلاق هذا الحكم على مخاطر الختامات بجميع أنواعها ، كما اتجهت الى هذا تخصيص الذي تفصيله احوال سداد الافصاده في الوضع الراهن ، فغدر ان من الميسور تصور عدم قربته على الحد في حراسة هذا النوع من الاشياء الخطرة دون انقاء عبء اثباته على عاتق المضرور .

و ان الارضى انحرى انحرى منها لا تدخل ضمن نطاق الاشياء التي تتطلب حراستها عناية خاصة فانه يجب استبعاد الخطأ المفرص وتكسيف من اصابه سيرها باقامة الدليل على وقوع الضرر من جانب حارسها .

\* \* \*

مسؤولية ٩٤١ ٥١٦ ١٩٥٩/١١/٢

ان من بطل عن جرمه وينجاور الحدود المقرره قانونا ينوجب عليه التعويض على المدعى عليه

ان المشرع حول المدعى عليه في حالة اسراة من الجريمة التي اصبحت به المدعى الشخصي ان يطلب هذا المدعى بالتعويض عن الضرر اذ سير انه متجاوز في دعواه تطبقا لقواعد المسؤولية المدنية عملا بحكم المادة ١٣٣ من قانون العقوبات .

ان مجرد اسناد الحرم الى المدعى عليه لا يدل على أن الجهة المدعة

تجاوزت في دعواه لأن السلع عن اجرائهم واحب فرضه المشرع على كل سلطة رسمية وموظف عام عملا بحكم المادة ٢٥ من قانون اصول محاكمات الجزائية .

وان استعويض عن الضرر الذي يقرب من بوجه انه بهاء بحريته لا يكون مستحق في دمة المبلغ ، الا في حالة ثبوت تجاوزه في دعواه وفيه لحكم المادة ١٣٣ من قانون العقوبات .

\* \* \*

مسؤولية ٩٨٨ ٥١٧ ١٩٥٩/١١/٢

براجع نامين

\* \* \*

مسؤولية ٥٢٤ ٦٨٢ ١٩٥٩/١٢/٢٤

براجع تعويض

\* \* \*

مسؤولية ٥٠٥ ٧١٨ ١٩٥٩/١٢/٢١

ان من يشترى سيارة بعقد غير رسمي يصبح مسؤولا مديا بالنظام مع من هي مسجلة باسمه عن الاضرار التي تلحقها بالغير .

ر ماث السارة بنظر القانون هو صاحب اسم سجل المسؤول مديا بحاد الغير عن الاضرار التي تسببها عن استعمالها ، ويقرر ان بها تسير بأمرته وتحب رادته مدام نقل حق الملكية فيها لا يعبر تجاه غير المتعديين الا بعد تسجيله في سجلات احصاه بهذا الشأن عملا بأحكام المادة ٥٦ من المرسوم التشريعي رقم ٧١ تاريخ ٢٦ ٩ ١٩٥٣

وان من يشتري السيارة بعقد خاص غير رسمي ويستحوذ عليها تبع لذلك يصبح بدوره مسؤولا مديا عن الاضرار التي تحدثها بطريق انضمام مع الشخص الذي لا تزال السيارة مسجلة باسمه في السجلات

الرسمه فقام على أحكامه المادة ١٣١ من هذا المرسوم التي تنص ( اذ انتقلت البركة الآتية من حائر الى آخر فان الحائز السابق يبقى مسؤولاً مدنياً الى جانب الحائز الجديد ومن حدود المبالغ المذكورة في عقد تأمين العائد له حتى يتم انتقال رخصة السير بصورة رسمية ) .

\* \* \*

مسؤولية ١٤٣ ٢٠١ ١٩٦٠/٢/٢٩

يراجع خصومة

\* \* \*

مسؤولية ٨٦ ٥٤٩ ١٩٦٠/٨/٢٢

مدى سلطة المتبوع على بائعه ومسؤولية الاول

ان سلطة البائع تقوم على المتبوع وتنبه من كذا له عبء سلطة عبء في التوجيه والمراقبة وفق ما نصت عليه المادة ١٧٥ من القانون المدني .

وان تحديد مدى السلطة الفعلية في الاحوال التي تنصل فيها هذه سلطته أو سورع يقوم على وجوب بيع المتبوع بالسلطة الكافية في توجيه البائع دون ان يكون بهذا الاخر استغلال في تنفيذ العمل المعهود له على اعتبار ان السلطة التي عليها المادة المذكورة يجب أن تنص في اوسع مداهما حتى تتحقق مسؤولية المتبوع اذ لا وجه لساءه المتبوع عن خطأ الغير اذا كان ذلك الغير الذي يعمل بحسبه الخاص غير خاضع بصورة مطلقة لتوجيهه ومراقبته .

\* \* \*

مسؤولية ٩٥٦ ٥٥٩ ١٩٦٠/٢/٢٢

ان المتعهد الثاني يصبح رب عمل بالنسبة للعمال الذين يستخدمهم ولا يعتبر تالفا لصاحب المشروع

ان رب العمل هو اشخص المتبوع الذي يقوم باعمال معينة يستخدم

في تنفيذ عملا تابعين له يعملون بحسب ارادته ورفاته ويكون مسؤولا عن الاحشاء التي يتركونها أثناء مدة عملهم ومن صواريء العمل التي تقع لهم .

ون هذه مسئؤولة يركن الى عنصر سلطة المصلحة في برفاسة وانوجه اننى مارسها رب اعلم على تابعه عملا مدته ١٧٥ مدي ودام عهد بهذه الاعمال الى معهد او مقالون ثان دون ان يحفظ نفسه بحسب الاداره والمرافعة اصبح هذا المعهد رب حسب نفسه بحسب الدين يستخدمهم ولا يعسر تابعه صاحب المشروع لانه لا يرتبط به بأية رابطة سعة في كيمة اخذاره للعمال وممارسة الرقابة عليهم .

\* \* \*

مسؤولة الشاحن ١٠٧٦ ٨٦٨ ١٩٦٠/١٢/١٢  
يراجع نقل بحري

\* \* \*

مسؤولة ٢٧٨ ٢٠ ١٩٦١/١/٩  
يراجع بناء

\* \* \*

مذمة ٨٢ ٥١ ١٩٦١/١/١٧  
لاسال المسوع عما الحقه بامعه من ضرر اذا كان هذا التاج يقوم بعمل غير داخل في اختصاصه  
الوقائع :

أفم الطاعن دعواه لمقاصاة مسوعه عن الاصرار التي اصاتته والتي

النرم بها من حراء اشعال الماده الميته للحشرات أثناء تحضيرها في مركز  
وصفه .

ان الحكم المطعون فيه الذي انتهى الى نفي مسئولية عن البلدية  
بعده نابعاً من عدم قصاه عنى ما قررره اعضاء الجرائي من أن الطاعن هو  
المسبب للحادث بعينه وعلى أن تكليفه من قبل رئيس بلدية بعمل  
محتفى حدود الوصفه لا يربط عنى البلدية نى تعوض عن انصرار في  
حال ثبوته .

#### اجتهاد محكمة النقض :

ان ما اقيم منه الحكم تصحيح في القانون لان اقصاء الجرائي الذي  
الزم الطاعن بحقوق السجنيه بعده انصرار من احدث قضى بأن  
بضائع التي في علي محلول حصر دون ان يكون داخل في اقصائه  
قد ثبت بعد من اقصاء حين استعمال النار في مكان غير معاد ورفع  
قوة مائه فيه لا اشعال دون احدث الاحداث الكفيله مع سرب  
سار و بعد حصرها عن ساس وان المسئول عن سعنوه هو مركب  
يحتض احدى سبب منه عند وصفه فيه لا يحق تباين الذي اقرره  
لاقصاء المذكور . ان يعود على موجه شيء .

\*\*\*

مسؤوليه بعصيره ٤٢ ١٧٢ ١٩٦١/١٢/٢٧

#### المسؤوليه البعصيره عن الشيء الجامد

ان لمسؤوليه بعصيره عن محتامر الشيء الجامد قرره لشرع في  
امده ١٧٩ق .هـ ، اقص الذي ( كل من ولى حراسه شيء تطيب  
حراسها عناه خاصه او حراسه آلات ميكانيكة يكون مسئولاً عما  
تحدثه هذه الاشياء من ضرر ما لم يثبت ان وقوع الضرر كان بسبب  
احبي لا يبد له فيه هذا مع عدم الاحلال بما يرد في ذلك من احكام  
خاصة ) .

ن هذا النص لا يساوي في الحكم سوى الأشياء التي تحتاج إلى  
عناية خاصة بسبب الحصر الملازم لها في طبيعتها أو ناسسة للظروف  
الملازمة التي تكتنفها \*

وإن إرادة المشرع التي لم ترم إلى إطلاق هذه الأحكام على مخاطر  
الحمادات بجميع أنواعها قد انحصر إلى هذا التخصيص على اعتبار أنه  
من أيور تصور إقامة فريضة على الخطأ في حراسة هذه النوع من  
الأشياء لخطره دون لقاء عبء إثباته على عاتق المصور \*

\* \* \*

١٩٦١/٥/١٥	٤١٨	٤٦٠	مسؤولية
يراجع نقل بحري			

\* \* \*

١٩٦١/٦/٥	٤٧٠	٣٩٦	مسؤولية
يراجع اعلالار			

\* \* \*

١٩٦١/٧/٩	٥٨٧	١٢٨	مسؤولية
يراجع تقادم			

\* \* \*

١٩٦١/١٢/٤	٨٢١	٢٤١	مسؤولية
يراجع كفالة			

\* \* \*

١٩٦٢/١/٨	١٨	١١	مسؤولية
يراجع نقل بحري			

مسؤولية ١٢٥ ١٠٧ ١٩٦٢/٢/٢٦

١ - المسؤولية عن الأعمال المنحصصة .

٢ - تعريف الخطأ .

الوقائع :

قدم المورثه بادعاء بصلوب فيه سعودي من وفاة مورثهم قائلين ان وفاته حصلت بسببه ببول مورثهم الى سر المبنى عليه هجوم مغزيلي وان وفاته حصلت أثناء العمل بتأثير عاراب سامة محصورة في البئر وحذر بحكمه لامنسي مقترن في صاحب العمل بعدم ان مثل هذه بئر تعرض حوله للسمم بالعربات وبعض غلبه الخطه والحذر عند استدعائه عاملاً لمعمل في البئر وسبه الى ما قد تعرض له من خطر .

اجتهاد محكمة القضا

ان المسؤولية عن الاعمال المنحصصة هي مسؤولية هجوم على خطأ واجب الاتبات ولا يتبعه على الخطأ المضرر .

وقد عرف بصفه حصاً بأنه جرف في لسلوك واستصر بدل العدة اللازمة بصورة تؤدي الى لاسر باعه .

فمسأله المدعى عنه عن وفاته حامل توقف هذا الاعدار على ثوب عنه بحالة البئر وانه رغم هذا العلم سمح للعامل بالبول الى البئر من غير ان يحذره ودون ان يتخذ الاحتياطات اللازمة بذكره الخطر الناجم عن تسرب الغازات السامة الى داخل البئر .

\* \* \*

مسؤولية ١٠ ١١٨ ١٩٦٢/٢/١٢

براجع حجز

\* \* \*

مسؤولية ٦٧ ١٢٢ ١٩٦٢/٢/١٩

براجع نقل بحري

مسؤولية ٢١ ١٢٩ ١٩٦٢/٣/٢٦

براجع حجز

\* \* \*

مسؤولية ٢١٦ ٢٣٦ ١٩٦٢/٥/٢١

ان ثبوت خطأ التابع في أحداث الضرر لا يحول دون التثبت من اشتراك المتبوع او المرفق العام في هذا الخطأ وان ذلك على مسؤولية المتبوع

الوقائع :

ان دعوى المتبوع تقوم على مساءلة تامة من الضرر الذي حدثه لغير تقصيره خطأ أحد الافراد عندما اطلق اسر على دواليب حماره بعد ان تمتعت عن الوقوف لمحقق مع ركابها بأسرها على ان ارجوع على المتبوع تقصيره هذا الضرر يتحوله الرجوع على تدمع بمقدار ما دفعه لان مسؤوليه للمتبوع هي مسؤولية تامة نحن فيها محل سماع .

اجتهاد محكمة النقض :

ان ثبوت خطأ التابع في أحداث الضرر وادانته من قبل قضاء جزائي لا يحول دون التثبت من اشتراك المتبوع او المرفق العام الذي ينسب له الخطأ في هذا الحكم الصادر في هذا شأن يقتصر على فصل في دعوى الضرر الرامية الى الزام التابع ومسئولته بحد هذا الخطأ ولكنه لا يحسم النزاع الذي يقوم بين التابع والمتبوع حول تعيين نصيب كل منهما في هذا الخطأ .

وان الحكم الذي يقضى خطأ المتبوع بالاسناد الى لحكم الجزائي بالرغم من مخالفته للقانون من هذه الناحية انه لا ينفق مع قواعد المسؤولية العامة ذلك لان المتبوع لا يرجع على تدمع بكل المنع المحكوم به او دفعه تدمع الا اذا كان الخطأ الذي سبب الضرر قاصر على التابع وحده بحيث لا يشاركه فيه المتبوع بوجه من الوجوه اما اذا ساهبت في أحداث الضرر عوامل اخرى خلصها مشاركة اتباع في سبب المرفق فان



المسوق لا يرجع على تاعه إلا ما وارى حصته نصيباً للمادة (١٧٠) من  
ق ٥٥٠ هذا في حالة عدم توفر شروط الأتقاء من المسئولة على وجه  
المبين في المادة ١٦٨ من ق ٥٠٠

\* \* \*

مسئولية ٤١٨ ٢٤٢ ١٩٦٢/٥/٢١  
يسمرك في المسئولة مسيري الاسلحة وناثها اذا وافق هذا على نقلها  
دون رخصه .

### الوفائع

اشترى شخص من آخر عدد من سادق القصد لتصديرها وقد شحنتها  
النائب دون رخصه الى المشرق فتودرت بهذا السب .

### اجتهاد محكمة القصد :

ان الصناعة المصعة هي من نوع الاسلحة الى لا يجوز نقلها من مخرج  
النائب قبل الاستحصار على رخصه نقل تصدر عن المخرج المختص وهو  
ما نصبت عليه المادة (٣١) من قانون الاسلحة رقم (٤٠٣) لعام ١٩٥٧  
وان خرج هذه الصناعة من مخرج النائب قبل صدور الرخصه  
المذكوره بنقل مخرجه ووجه بشأنها النائب والمشرى وتؤدي الى  
مصادره الصناعة . عر به اذ في سحب رخصه من النائب عند كبر  
الحاجة .

وبقول المشرق اسلام القصد دون ان يكون مرفقه برخصه  
نقل وان كان شكل حصاً الا ان ذلك لا يفي حصاً الذي سمح  
بمخرج الصناعة من مخرجه بصورة غير قانونية لا تتألف مع المصلحة  
بعده اني استهدف وضع القانون بحفظها بسطيم كصفة اسمج دلاسلها  
وسمها وتصديرها حصاً لامن الموصلي . سلامهم .

ون تسلط النائب بد اشترى على الصناعة في مثل هذه الحالة  
لا يحجب النائب من المسئولة اتقصيه الناحية عن اهمال القصد  
بالاخرات المتأوية التي لا يملك الافراد مخالفتها فانفق حصص .

مسؤولية ٢٨ ٢٠٢ ١٩٦٢/٥/٢٩

### مسؤولية محاسب الاداره عن اخطائه الحسابيه

ان المسؤوليه التي تترتب على محاسبي الادارات العامه شأن حصائهم الحسابية محدد بمقدار الضرر الحقيقي الذي احموه بهذه الادارات وما فوتوه عليها من واردات الضرائب والرسوم المستحقة نتيجة لاختائهم او اهمالهم .

وان اعراب التي يحق للادرات فرصها على المنعقد عند تأخره عن اجاز بمعه لا يعر بحكم الضرائب المسحقة وانما تحصر برفابه القضاء عند نشوب النزاع بين الطرفين بشأن بوجها وعلى ذلك فان اثاره الزرع امام القضاء من قبل المنعقد شأن هذه العرايب يتوقف على نتائج تحديد مدى السعه المنعقد على عائق المحاسب وحصرها بمقدار الضرر الذي قضى به .

\* \* \*

مسؤولية ١٠٢ ٣٤٨ ١٩٦٢/٦/١٦

بغير حائر المركبه مسؤولا مدنيا عن الاضرار التي نبت عنها الا اذا ثبت ان الضرر كان بسبب فوه فاهره او خطأ حظير من المنصر او من شخص ثالث .

ان المادة ١٢٩ من قانون مسر حددت مسؤولية حائر المركبه واعترته بصورة مدنية مسؤولا مدني عن الاضرار الجسميه والادبيه التي تسبب من استعمال المركبه ولم ينع من هذه المسؤولية الا اذا ثبت ان الضرر كان بسبب فوه فاهره و حصا حصر من المنصر او من شخص ثالث دون ان يرتكب هو : الاشخاص المسؤول عنهم حصنة ما اذا كان الحصا مسلوب من المنصر و اشخص الثالث ملحق بحدود القاصي مسؤوله الحائر حسب ظروف المحقة بانقصيه واد كان حظير مشترك بين المنصر و اشخص الثالث والحائر و من هو مسؤول عنه اعني الحائر من المسؤولية اعفاء جزئيا يتناسب مع ظروف الحادثه .

مسؤولية ٢٧٤ ٢٠٩ ١٩٦٢/٦/٦

يراجع تأمين

\* \* \*

مسؤولية ١٠٢ ٢٢٨ ١٩٦٢/٦/١٦

يرالغ حكم جزائي

\* \* \*

مسؤولية ١٤٨ ٢٧٥ ١٩٦٢/٦/٣٠

مسؤولية المهندس عن التعويض على الأخطاء الواقعة في تصميم  
وتنفيذ البناء الذي وضع محطته .

### الوقائع :

ان دعوى المدينى ضد المدينى على المدينى سرقه المدينى عنه  
المهندس المصنوع منه بعض وانحرى الاحكام من هدم البناء تأسيس  
على ان اعقد يرمه بوضع محطته ومراجه تنفيذه وان اسفاري الفنية  
أثبت وجود اخطاء في التصميم و سجد أوجبت صدور قرار من البلدية  
بهذه البناء من سرقه مسؤوليه عن انحرى انحرى حصل بختناه وتفسيره  
وان احكم المصنوع من انحرى محطته مسؤوليه انحرى صاحب بناء  
و انتهى الى رد الدعوى بضم قضاء على ان سرقه المهندس بناء حرثة  
شمل الهكل محطته وان انحرى انحرى وانحرى وان واحد هو الذى  
اوغر لمعمل بخصف انحرى لاسمب وانحرى عدد وقصر القصصان  
الجدد منه المسعفه في فو عد لاسمب انحرى انحرى انحرى انحرى  
موسمه عنه بتحقيق ربح غير مشروع مما جعل المهندس عن مسؤول  
عن اخطاء تنفيذ المرسه عنه بموجب العقد وعلى انه اذا كان هناك  
اخطاء في التصميم بشأن عنها المهندس فانها حصه ثانوه لا اهميه لها  
ان ان حقاير القية اثبت ان لاختصه الاساسية سي انحرى سرقه  
العمار هي اخطاء التنفيذ المتأثية عن حش في استعمال المواد تصاف الى

ذلك أن ما عرّي إلى المهندس من أخطاء في التصميم مبني بصدق إمامه  
العاصمة لمخصصه استهائية إذ لو كان هناك أي خطأ في التصميم كان  
الأولي بالدائرة الفنية أن لا تصدقها •

### اجتهاد محكمة النقض :

إن العيوب الهندسية الناجمة عن إهمال وعش المتداول أو إهمال وان  
كانت تقع على عاتق المهندس المشرف على أعمال تنفيذ ولا يمكنه التحمل  
مها بمجرد موافقة رب العمل أو مقتضى شروط خاصة يدرجها في العقد  
بمعه منها بشروطه كاملة أو حرة وفي ما نص عليه للمادتين ٦١٧/٦١٩  
من ق.م.م. لا أن ذلك يحصر شأنه في العلاقة الكتابية بين المهندس ورب  
العمل ولا يمتد في أثره إلى القول بأن العقد من عش وإخلال بتبعيات  
المهندس بتنفيذ الطلبات بصدق معاً إذ أن اختلاف سي يقع بينهما  
بمضي خاصته لمقابلة العامة •

وإن بحكم المطعون فيه قد استتب بالأدلة المروجة ثمة أن القاص  
الذي يجمع بين صفتي المهندس والمالك هو الذي تقدم على مصر العنابر  
وحمل الأعمال على مخرجه بعبء المهندس بصدق حتى ربح غير مشروع  
فانه يحتمل وحده المسؤوله الناجمة عن هذه الأعمال ولا يحق له أن  
يحمل عبء ثمة احصاءه •

وإن الحكم فيما قضى « من يحتمل الدافع بيجته احصاءه بصدق  
يكون على هذا الأساس سليماً •

وإن الدافع وإن كان مسؤولاً وفي ما تقدم من لاحصاء أي إهمال  
عن إهمال أو قصد إلا أنه لا يمكن أن يساءل من حصاء بتصميم سي  
يحصر بالمهندس وضع التصميمات استهائية وإن ذهب بحكم المطعون  
فيه إلى بقي مسؤوله المهندس عن احصاء التصميم لتعلل المذكورة فيه  
يبدو غير سليم إذ أن كون احصر المهذب بسلامة البناء باحتمال بالدرجة  
الأولى من احصاء المطعون لا يعني حصاء المهندس أي تأني بالدرجة

شأنه وذلك في حالة لا يحل به من المسؤولية من هذه الأخطاء بالقدرة  
التي تسبب مع فهمها ولا محار لأعماله من المسؤولية إلا إذا كانت  
أخطاء التصميم غير ذات أثر في تهديد سلامة الساء أو كان من الممكن  
تلافيتها لولا انضمام الأخطاء الواقعة من أخطاء كذا أن ما استورد إليه  
الحكم من هي أخطاء التصميم سبباً إلى متصادفة بدائرة الفسه على  
المحطات مهتمة بتقوى على استخلاص غير صحيح إذ أن متصادفة  
البدائرة عنه لا يعني في حد ذاتها خطأ التصميم المحفوظ في هذه  
نفسه وهو خطأ في حساب قوة احسان ركن الأساس لأن هذا من  
شأن واضع التصميم الذي سبب عنه أن تحقق من هذه القدرة وتبقى  
موافقة البدائرة الفسه وقصره على التحقق من اتفاق المحطات على  
القواعد العامة وعلى عدم حيواتها أنه مخدعة لموجبات السليمة وما يؤيد  
ذلك أن البدائرة عنه هي سبباً على هذه المحطات هي هي وقد  
تحت من المهندسين وشعب من مهندسين من أخطاء التصميم ثم أمرت بعد  
ذلك بعدم الساء ضرورة لا يصح التحال بالاستناد إلى المتصادفة الساهة  
في هي أخطاء التصميم السبب إلى المهندس +

\* \* \*

مسؤوليه	٦٥٥	٤٨٥	١٩٦٢ ١٠/١١
	يراجع تقادم		

\* \* \*

مسؤوليه	٦٤٠	٥١٢	١٩٦٢/١٠ ٢٠
	يراجع تعويض		

\* \* \*

مسؤوليه	٦٦١	٦٥٨	١٩٦٢/١٢/٢٩
	يراجع سند		

مسؤولية ٤٠٠ ٦٦٣ ١٩٦٢/١٢/٢٠

يراجع بناء

\* \* \*

مسؤولية ١٧٥ ١٢ ١٩٦٣ ١٨

لا يعتبر المنيوع مسؤولاً عن عمل اناء يافعه بحسب تأثير الترواح  
الشخصية فالحق صرراً بالقر

الوقائع :

بمسند من اوراق ان حسب كان عاملاً لدى الجهة الخاصة وانه  
قد سى قبل مورث جهة امضون صده وان القضاء الجرائي سى  
دنه قرر ان هذا عام من المانع مارج اثناء عمله مع رقيب له ثم تصارن  
والمصر المحي بسنه بحضرة وصنفه فبعد انما سى وبعد برهه هاجمه  
وطعنه بيمدية فارداه قتيلاً •

اجهاد محكمة النفس

ان يندب سابع الجرمه بمعدل شخصي من بعض او كراهية او  
انعمه بقى وجود الارادة اما ان سى اعلى امكف به السام وبين العمل  
الجرمي الذي نشأ عنه الضرر •

وانه من اسدى اختياره الذي جرى عليها قضاء هو ان المنيوع  
بكون مسؤولاً عن كل ضرر يحدثه سابع بميله عن المنيوع في حال  
تأديه وصنفه سابع بمعدل عمل المنيوع عن الضرر لمصلحة المنيوع  
و ان يتحقق به ارتداد بالعمل بموجب مانع او ان يكون الوضع  
هيات للتابع ايقاعه •

وعلى هذا فان المنيوع يعدو غير مسؤول من عمل تاه التابع بحسب  
تأثير النزوات الشخصية التي لا ارتباط في السب بينها وبين عمله •

مسؤولية ٧٤ ٨٠ ١٩٦٢/٢/٦

- ١ - المسؤولية التصيرية عن الأعمال الشخصية وأثر ارتكاب المراء لخطأ  
سبب ضرراً للغير .
- ٢ - أن تقدير الضرر عن الفعل أو الترك مسألة موضوعية يعود بتقديرها  
لقضاة الموضوع .

#### الوقائع :

هدم الطاعن دسداء الاستاد بواسطة فاضي صبح المفسر  
فأجابه انضوى بي رئيس ديوان المحكمة الذي قام بتقديره واسيلاء  
الرسوم واحتفظه حتى تنظيم الحكم ثم رفعه الى مرجعه بعد انقضاء  
الامداد ثم ان طاس رجع عن استاءه بعد حضوره امام المحكمة  
لاستئنافه هذه جلسات ورفع الفتوى صدر رئيس الديوان مدعياً انه  
قوب عليه بمبدأ نظم واضطره لرجوع عن استاءه بصورة ترت  
مسؤولية التصيرية ولمعه مع الوراثة التابع اليها بالتعويض عن  
الضرر النازل به .

#### اجتهاد محكمة النقض :

ان الحكم امطعون فيه الذي تناول احكام المسؤولية التصيرية  
ناحث انتهى بي عصاء بالصدق على رد دعوى الطاعن تأسيساً على  
ان الضرر المدعى به ناعم عن رجوع الطاعن من تداء نفسه عن الاستئناف  
دوب ان يكون هالك دليل على ان هذا الرجوع ناشئ عن نصير رئيس  
الديوان .

ون اقم على احكام في هذه الدعامة سيم ذلك لان المسؤولية  
التصيرية عن الاعمال اشخصية لا نحقق الا اذا كان الضرر مبغشاً  
عن خطأ ارتكبه المراء وكان تصرفه مسا للضرر المحقق بغيره عملاً باحكام  
المادة (١٦٤) مدني .

وان بحصيل حدوث اضرر عن الفعل أو الترك مسألة موضوعية  
يستقل باستخلاصها قضاة الموضوع ولا تخضع لرعاية محكمة النقض

مداد الاستخلاص مسدود على شدة في حصر ضرر ولا فعل الصادرة  
عن المجلس يعنى اعادة اسسه في ضمن رئيس الدواول وبين رجوع  
عن الاستداف .

\* \* \*

مسؤولية ٢٢١ ١٢٧ ١٩٦٣/٣/٢

براجع جمارك

\* \* \*

مسؤولية ٢٧٥ ١٤٤ ١٩٦٣/٣/٧

ان قرار عدم المسؤولية الجرائه لا يمنع من ملاحقه مسبب الضرر مدنيا  
بقرار عدم مسؤوليه لا يعدى في حقه مساع توقع عقوبه  
في واقع المسيره انى اساع من جراء نفاء ملاحقه نظام لشر بصره  
لا يسمح احاء اعدل من المسؤولية امده في عنبر ن فو عد هذه  
المسؤولية اوسع ادو من المسؤولية اجرائه ولان مسؤوليه الجمه  
نصاعه وراه الدفاع بخاره لشره انى تقوم على تبعه تحمل المخاطر  
ساحه من شعاع الاله اميك سكه مدره في امدده ١٢٩ من قانون  
الشر وهى لا تعنى منها الا اذا ثبت ان اعبر كان سبب فوه فاهره  
او جزء حقه من لشره او من شخص ثالث .

\* \* \*

مسؤولية ١١٧ ١٦٠ ١٩٦٣/٣/١٨

ان مسؤولية النقل انما تعود على الناقل السابق دون معاونه الذي  
لا يرتبطه مع مرسل البضاع انه رابطة عقديه

\* \* \*

مسؤولية ٢٤٩ ١٦٢ ١٩٦٣/٣/١٩

براجع تعويض



١٩٦٢/٢/٢٤	١٦٩	٢٢٥	مسؤولية
		يراجع نقل بحري	
		* * *	
١٩٦٢/٢/٢٧	١٧٨	١٤٢	مسؤولية
		يراجع تعويض	
		* * *	
١٩٦٢/٤/٢٣	٢٢٨	١٥٠	مسؤولية
		يراجع تأمين	
		* * *	
١٩٦٢/٦/٢	٢١٢	١٨٧	مسؤولية
		تراجع بلدية	

معوونة قضائية ١٠٠١ (٧١) ١٤ ١٠ ١٩٥٩

### ان قيام المعان قضائيا بوكيل محام للدفاع عنه لا يؤدي الى استرداد المعونة

ان المعونة القضائية التي يحصل عليها احد المدعين بطوي على اعفائه من تحمل نفقات الدعوى وعلى تسخير محام يعينه في حصومه مجددا عملا بالحكم امدد الاوى من قانون المعونة القضائية رقم ٣٤ لسنة ١٩٣٨

وان تسخير هذا المحامي الذي شرع برعايه حسب شخص محبر واجب اعاده واصح اعداؤه على عاتق رئيس المحكمة لمكلف بطلب اقتدائه من نهاية المحامين في مركز المحكمة بمقتضى المادة (٤) من القانون الآنف الذكر .

ونه لا يسوغ للمحكمة التي تعمل رئيسها انشاء هذا الواجب ان تتخذ من رجوع المعان الى نائب وكيل يمارس حق دفاعه عملا في سرداد المعونة على اعتبار ان هذا الاسروداد لا يحقق الا اذا ابي المعان قبول معونة المحامي المنتدب من غير سبب مشروع على نوحه امين في العقدة (٥) من القانون المذكور .

\* \* \*

معوونة قضائية ١١٤٧ ٦٦٢ ٥ ١٠/١٩٦٠

### ان طلب المعونة القضائية لا يقطع التقادم

ان الدائن يأخذ على بحكم المتعوز فيه ذهبه ابي سقوط الحق باسترداد دارعهم من بحق المعدرة بالمراجعة الادارية والادعاء بطلب المعونة القضائية .

ان هذا بحكم ندي اعتمد على نص م ٣٨٠ من ق م م المعلقة ان التقادم يرفع المطالبة القضائية ولو رفع الى محكمة غير مختصة انتهى انى ان الطالب لم يقدم ما يثبت قيامه بهذه المطالبة القضائية والى

ان المطالبة الادارية لا تسي عن المطالبة الفصائية في هذا الصدد لانها  
لا تعتبر مانعا من اللجوء الى القضاء .  
ان الحكم احس تطبيق القانون لان رفع الدعوى يطلب المعمورة  
افصائية لا يقطع التقدم باعتبار انه لا يطوي على المطالبة بالحق .

\* \* \*

معمورة فصائية ٤٢٢ ١٨٠ ١٩٦١/٢/٢٧  
براجع جمارك

\* \* \*

١٩٦٢/٤/٩

١٧٤

٧

مقاصة

ان المقاصة القضائية وضعه الامتياز للدين من الدفوع الموضوعية  
التي يجوز اثارها أثناء النظر بالتزاع

ان طلب المقاصة اعصابه هو دفع موضوعي يحق للاصراف اثرته  
اثناء النظر بالرفع كما ان است في صفة الامير للدين المتارح عليه مما  
يدخل ايضا في اختصاص القضاء عندما تثار النزاع في هذا شأن مامه  
ويكون الفصل في الدعوى موقوفا على الت في هذه الصفة او ان كلا  
من الدفوع يعتبر من الطلبات اعارضة التي يرتب على ثبوتها الا حكم  
لمدعي بطباته كلها او بعضها هذا من جهة ومن جهة اخرى فان الاختصاص  
انقرر بدوائر التمييز بهذه الامور عند قبمها باجراءات تقسيم لاموال  
بين الدائين وتحديد من هو صاحب الامتياز منه ليس من شأنه ان يحد  
من اختصاص القضاء صاحب الولاية العامة بحسم الخلافات المعروضة  
عليه تطبيقا لقاعدة الفقيه في نص على ان فاضي الاصل هو قاضي  
الدفع

## التريق بين عقد الماولة وعقد ايجاره الاشياء

### الوقائع :

تعهد شخص بـ نفوس بطلح اقصاى لأخر لقاء اجرة مقطوعة على  
سكنو ودلت بـ كمية معينة وخلال مدة معينة .

### احتماد محكمة النقض :

ان هذا العهد الذى يتعهد فيه صاحب المصلحة بـ نفوس سادية  
عمل معين بوسطه الادوار التى يملكها والبذ العاملة التى يشرف عليها  
بعض عقدا من عقود الماولة بنقضى المادة (٦١٢) من قانون المدني ،  
مما لا يسبب تضاعف عقد الايجار الذى يسره فيه المؤجر سليم معين  
المؤجره وملحقاتها بمسأخر وسحقى له عنها بحالة تصبح له عقد به  
من المصلحة وقبلا بـ عليه لا يعاقب او لفطعة العين (مادة ٥٣٢ مدني ) .  
وبمقتضى حرفة بين الماولة وعقد ايجاره الاشياء سئل في بعض  
تعلم والاشراف الذى نفوس به الماولة سواء اكاد المواد مقدمة منه  
و من رب عنه شريفه ان لا يحضر لرفه رب العمل فببب تعهد الى  
عقد عمل .

١٩٦٠/٨/٢٧	٥٧٥	٨٥	ملكية صناعية
	يراجع علامة فارقة		
	* * *		
١٩٦١ ١١/٣٠	٧٦٧	١٢٦	ملكية صناعية
	يراجع علامة فارقة		
	* * *		
١٩٦٢/٢/٢٦	١١٠	٥٢	ملكية صناعية
	يراجع علامة فارقة		

\* \* \*

۱۹۶۱/۹/۷	۶۶۲	۷۱۱	مهر
	براجع احتصاص		
	* * *		
۱۹۶۲/۴ ۱۶	۲۲۵	۲۹۰	مهر
	براجع احتصاص		

مهلة ٤٧٦ ١١٠ ١٩٦٠/٢/٢

يراجع جملته

\* \* \*

مهلة ٨١٢ ١٢٩ ١٩٦١/٢/٩

يراجع جملته

\* \* \*

مهلة ١٢٠ ٧٧١ ١٩٦٠/١١/١٤

١ - ان اخراج الحكم من قبل احد الخصوم للاطلاع عليه لا يجري ميعاد  
الظعن بعقده .

٢ - يبدأ ميعاد الظعن بحق المعلن والمعلن اليه على السواء من وقت وقوع  
التبليغ .

ان ميعاد الاستئناف المرفوع ضد الاحكام الصادره عن المحاكم  
الاسدائية لا يبدأ الا من اليوم الذي يلي تاريخ تبليغ الحكم ما لم ينص  
القانون على خلاف ذلك تطبيقاً م ٢٢٩ من ق م أ .

ان مجرد اخراج الحكم من قبل احد الخصوم للاطلاع عليه لا يعثري  
لميعاد بحق هذا الخصم ما لم يمتد الى اعيان بحراة التسع ويعمل  
حصصه به لتأخذ ثار التسليح في الطهور .

وانه يحكم عن هذا المبدأ ان قيام مستخرج بحكم بتسليمه الى حصصه  
يحمل المهل القانوني سارية بحق المعلن والمعلن اليه على اسواء من وقت  
وقوع التسليم على اعسار ان قاعدة نسبة الاثار امرتة على جرء ان  
تبيع لا تطبق في حالة عدم امكان بحرته مقاعيل هذا التسليم لان تطبيقها  
يؤدي الى صيرورة الاحكام قطعية بحق المعلن اليه وبقيائها معرضة لنظر  
من قبل المعلن كما انه يسامى مع القواعد العامة للاعوان انصبي .



١٩٦١/٦/١٩	٥١٢	١١	مهلة
	يراجع طعن		
	* * *		
١٩٦١/٧/٢	٥٧٢	٢٤٢	مهلة
	يراجع طعن		
	* * *		
١٩٦٢/١/٨	١٠	٦٢	مهلة
	يراجع جمارك		
	* * *		
١٩٦٢/١٠/١٤	٤٩٠	٧٠٤	مهلة
	يراجع طعن		
	* * *		
١٩٦٢/١/٢١	٢٧	٥٢	مهلة
	يراجع رسم		
	* * *		
١٩٦٢/٥/١٦	٢٧٩	(٥١)	مهلة
	يراجع استئناف		

١٩٦٢/٧/٤

٢٨٦

٢٢١

موطن

### القصد من ذكر موطن الخصوم

ان ما يسهده المشتري من ذكر موطن الخصوم اما هو التعريف  
بهم بصورة تفي الحالة عنهم عند تنفيذ الحكم .

موظف ١٥٨ ١٨ ١٩٦١/١/٩

وضع موظف خارج الملاك بناء على طلبه واعادته الى ملاكه الاصلي

ان الموظف لدى بوضع خارج الملاك تحت تصرف احدى الادراء العامة بناء على طلبه ولده بريد عن ٣ شهر انما يقدر ارضاه بوطيقته الاصليه التي يعبر شاعره ولا بعد انى ملاكه الاصلي لا بناء على طلبه وفي حالة وجود وصيفه شاعره من مرتبته ودرجته حتى اذا ما بعد وجودها تحمل على الاستدعاء وحقق الاحكام سديريه على الموظف تحمل على الاستدعاء وفق ما نصت عليه المادتين ٧١ - ٧٣ من قانون الموظفين الاساسي .

ومؤدى هذه الاحكام ان الموظف يحمل على الاستدعاء بناء على طلبه الى تول وصيفه معادته بوظيفته في ملاكه السابق عند انتهاء مدة سدائه واداه بوضع شاعره بوضع قبول وصيفه الذي مع الاحكام بوظيفته في مرسه ودرجته وفي حال نقص جداول استدائه .

واعمال هذه الامور عند بعض حق الموظف بوضع خارج ملاكه عند انتهاء خدمته في الادارة العامة المقبول اليها معطرا بوظيفته بارجوع الاول وصيفه شاعره ولا يستحق ان يعوض عن اعمره على نفسه بالنظر شعور هذه الوظيفة .

فاذا تأخر في استعمال هذا الحق فهو الذي يكون قد أخطأ وبحمل مسؤولية حصته بصورة كاملة واذا لم تأخر وطلب لاعده في ملاكه القديم وبما يجب طلبه لهذه وجود وصيفه شاعره من مرسوم بصفه في هذه الحالة يجب من مدائه بدونه بقرار بجمع عن بصلته بأمره على ان انفصاله عن وظيفته الاصليه قد تم بمرسمة وان هذا الانفصال عن استعجيل نتيجة من نتائج تصرفه .

موظف ٨٧٢ ٤٠٤ ١٩٥٩/٩/٢

يراجع شهادته

\* \* \*

موظف ٩٠٧ ٥٥٧ ١٩٦١/٦/٢٨

ان منع تعاطي التجاره على الموظف لا يحول دون صحة العقود التجارية التي يجريها بخلاف قيامه بأعمال يخالف النظام العام

ان الاتجار من انصرف الى أسلق حق تعاملها بكل فرد لاسمه عارض من عوارض الاهله كالتحول والسعة والعنه .

وان تقييد حرية الاتجار بالنظر لقصة بعض الاشخاص كالموظف والمحامي من نصفي قواعد مهتهم انعادهم عما يصرفهم عن اداء وظائفهم او ابقاء واجبت عملهم على الوجه الاكمل اما بتعثر نظاما جماعيا كفتت بحصته الاحراءات الرابحة المسلكية .

وان خروج افراد كل هيئة او مجموعة عن القواعد التي سظم عملهم وتحدد طرائق سلوكهم وتحدد علاقاتهم مع بعضهم او المجتمع من شأنه ان يؤثر في صحة عقود اتجاره اسي يحظر عليهم الجمع بينها وبين عملهم المهني وذلك لان هذا يحظر شخصي يرول بالنحلي عن توصية او عزال مهنة المحاماة ولان كلا من المعافدين يصح بعد ابرم العقد ملتزما باسرامات مهنة تشأ عن هذا العقد ينقضي أحكام القانون .

ولان انحظر الشخصى لا يشبه بحرم اقيام بأعمال تجارية تعاضف النظام العام والآداب العامة كادارة منزل للمعايرة أو محل لبيعار عبي اعتبر ان احده تصرف قانوني لا يحور أن تسلط قواعد على تصرفات لا يعترف بها القانون \*

\* \* \*

موظف ١٥ ١٨٢ ١٩٦٢/٤/١٦

يراجع قواعد

١٩٦٠/١/١٢

٢٥

٢٦٢

مؤسسة عامة

### تعريف المؤسسة العامة

ان المقصود بمؤسسة العامة هي التي تنشأ طبقاً لاحكام القانون  
من أجل تأمين سر مصلحة عامة وبموجب قسط من الاستقلال في ادارة  
شؤونها باسماء الشخصية الاعتبارية عليها وبو حصصت مواردها المالية  
لمرفق عام معين تحقيقاً لحاجات معينة .

مياه عامة ٥٢٤ ٦٧٨ ١٩٥٩/١٢/٢٣

- ١ - حظر المنعرج النعدي على مياه الأنهر باستخدامها من الاملاك العامة .
- ٢ - حق استعمال المياه بحكم العادات قبل وضع القرار ١٤٤ لسنة ١٩٢٥ وعدم اكتساب الحقوق عليها .
- ٣ - نفاضي السلبات ويمكنها الافراد من استعمال المياه العامة لا يرتب لهم أي حق عليها .

#### الوقائع :

١ - سبوتى هو من المطالبه بمغوص عن لاصرار ساحمه عن اشاء سد ادى الى فتح امده من مخرى نهر عاصي والجبولة دون صح امده لمجتمعه يسمى الاراضي المزروعة قطا وديث اشاء تمتد المشروع العام لتجفيف اراضي العاب .

#### اجتهاد محكمه النقض :

١ - مده انهر من الاملاك عامة اى حظر المنعرج النعدي عنها ومع سبوتى بدون ترخيص بسحه الاداره من الشروط المحددة في القرارين ١٤٤ و ٣٣٥ لسنة ١٩٢٥ و ١٩٢٦

٢ - الاشخاص الذين لا يسعون بحق استعمال امده العامة بحكم العادات منعه أو سلبات بقاونه قبل وضع اقرار ١٤٤ المذكور مومع السعد لا يملكون الحق في اجراء هذه امده اى لافسة والسواقي بدون ترخيص عملا بماده اشلثة من هذا قرار .

٣ - حق الاربعى الثالث في الحكم انصائي بعض ابقارات باستعمال قسه الماده في عصر آخر لا يبعد وجود حق سابق في المياه العامة يتمتع بحمايه اعانون على اعبار ان هذه التساء المحدثه لم يجر شفه بالاستناد الى ترخيص صرح بها استعمال المده العامة .

وانه لا يمكن لاحد أن يكسب حقا على امده العامة بعد الحظر لممع اليه لا ضمن الحدود اتي رسمها القانون .

وان تعاضى السلطات الادارية وتسامحها تمكن الافراد من الانتفاع بالمياه العامة في حالة وقوعه لا يرتب أي حق عليها ما دامت خاضعة لمبدأ عدم جوار الاملاك بالتصرف او التقادم .

وان هذا الانتفاع غير المرحص به الذي لا يكسب مركزا قانونيا في استعمال المياه العامة لا يحول دون ممارسة صاحب السلطات سلطته في الاشراف على هذه المياه وازالة الاعداء الواقع عليها .

\* \* \*

مياه املاك عامة ١٩٠ ١٢٤ ١٩٦٢/٢/١٩

يراجع احصائى

\* \* \*





## فهرس تسلسل حرف

ال « ن »

- ١ - شر
- ٢ - بقعة
- ٣ - بقدا اجنبى
- ٤ - نقل بحرى
- ٥ - نيابة عامة .



١٩٦٢/٢/٢

١٢٨

٢٩٥

نشر

- ١ - عدم تنظيم كعبه بسديد القطع الناجم عن عمله بتصدير بضاعة .
- ٢ - اثر عدم نشر تعليمات مكتب القطع في الجريدة الرسمية .

### الوقائع :

ان مخالفة الحمركية المسندة لطاعن اعترض على قرار اللجنة الحمركية تلخص في أنه قام بهرب الماعز الى الاردن بصورة غير قانونية وقد ثبت أن تصدير الماعز لم يكن خاصا يوم الحادث لاني رسم .

### اجتهاد محكمة النقض :

ان المرسوم ٦٣٧ شأن تنظيم تحول القطع ون اوجب في مادته الشائنة على كل مصدر ان يقوم بسديد القطع ، لاحسب الاجم عن عملية التصدير الا ان المادة المذكورة اقصر على تقرير هذا المبدأ بصورة عامة ولم تطم كعبه هذا السديد ولم تنص فيما عد ذلك على تكليف كل مصدر بتقديم صك يعهد به باعادة القطع الاجم عن استصدار اى مكتب القطع .

وان العقوبة لا تترتب الا على من صريح يعين فيه العمل المهي عنه أو المأمور باجرائه فان ما نصت عليه المادة المذكورة لا يصبح مستندا لادانة طاعن بحرم الامساع عن تنظيم الصك المذكور .

وان قرار وان كان صادرا عن مكتب القطع برقم ١٩٨ في ١٦ / ٨ / ١٩٥٨ بوجوب تنظيم هذا التعهد غير أن عدم نشره في الجريدة الرسمية يحول دون اتحاده مستندا قانونيا لادانة طاعن بهذه المخالفة اذ أن ممارسة مكتب القطع صلاحية اصدار تعليمات لها صفة تشريعية يحتم عليه نشرها بالجريدة الرسمية أسوة بالقرارات التشريعية والظائية التي لا تكون نافذة الا بعد انقضاء فترة على نشرها عملا بأحكام المادة ٨ / المعدلة من المرسوم رقم ٥ / ٥ / تاريخ ١٩٣٦/٢/١١ .

1994-1995

602

190

1962/10/16

لا يمنع الزوج من السعر لضمان تنفيذ أحكام محضله الصدور

## الوقت

ان المحكمة الروحية كانت أصدرت قرارا بمنع سفر الروح صمانا لما قد يحكم به صالح روحه من بقائه فتقدم للمحكمة بكفالة تجارية تضمن سفة التي يحمل أن يحكم بها وبعد أن تحققت المحكمة من كفايتها أصدرت حكمها باطال انفراد السائق فتقدمت الروجة طالبة إصدار قرار حديد بمنعه من السفر تأسيسا على أنه حاد في نفسية أمواله بقصد معاداة البلاد بها وبطلت تقديم الضمانات الكافية برؤية أولادها فأصدرت المحكمة قرارا قضى محذدا بمنع سفر الروح لحين الفصل في الدعوى القديمة وتأمين الحقوق الناجمة عنها فيما يتعلق بالعمه والأولاد.

### احتياط معكبة النقض :

ان احكم سابق اغتر الكفالة اسرره كافيه بأمير ما يحكم به من  
نصفه لصالح بروحه وان حكم المصعور فيه سدي قضى بسم الله  
مختلدا صنادا لهذه السفة وم يوم يفرء حالة حدده موقوف عدم  
اعتبار الكفالة السامة بصورة تعرضه للمقص من هذه الحاجة .

وهو فيما يتعلق بالصناديق التي يجب تقديمها ضمن رؤية الأولاد  
هو المشرع استقر في م. ٤٦٠، من ق. أ. د. صريفة رحمة تؤمن  
لرؤية رؤية أولادها وتهدد المحكوم عليه المنع عن تصيد الحكم  
بالجس.

وان هذه الطريقة لا تترك حجرة الروح ومعه من السفر بضمان  
تفديد الاحكام المحتمل صدورها في هذا الشأن مما لا يتعلق بسر الاب  
بالاولاد في مدة الحضنة .

١٩٦٢/١١/١١	٥٥٥	٧٤٢	نقطة
		يراجع روحية	
		* * *	
١٩٦٢/٢/٢٠	١١٩	١٢٠	نقطة
		يراجع روحية	

١٩٦١/٥/٢٩ ٤٤٩ ١٨٦ **نقد اجنبي**

براجع الزام

★ ★ ★

١٩٦٣/٤/٢٥ ٢٤٤ ١٤٨ **نقد اجنبي**

**ان الشريع النقدي في سورية لا يتضمن نصوصا يرمي الى  
حمايه صناديق القطع للدول الاجنبية**

ان تصدر صناعة تركية اى ترك بطريق سورية أو لبنان وهادي  
اعاده قيمة القطع الصادر الى تركيا لا يعر محالة للنظام اعام بسببة  
للشريع النقدي اسمع في سورية ندى اقتصر على ارام المصدريين باعادة  
القطع الى مكتب القطع سورى وم تخص نصوصا يرمى الى حماية  
صناديق القطع للدول الاجنبية \*

★ ★ ★

نقل بحري ١٤٣ ٢٠١ ١٩٦٠/٢/٢٩

يراجع خصوصاً

\* \* \*

نقل بحري ١٠٧٦ ٨٦٨ ١٩٦٠/١٢/١٢

ان وثيقة اشحن في اسفل البحرى الواقعة من الشاحن بدون تحفظ  
بمصر فريضة على سلامة البضاعة واسداء العطب في تسليمها وان الشاحن هو  
المكلف ، ثبات سوء السقف ووجود العطب الداني في البضاعة لهضم  
هذه القرينة .

\* \* \*

نقل بحري ٤٦٠ ٤١٨ ١٩٦١/٥/١٥

بمصر الناقل البحرى مسؤولاً عن العرء الواقعة بين شحن  
البضاعة على من السفينة حتى يفرقها في ميناء المقصد

ان المشرع لدى اعسر الناقل البحرى مسؤولاً بمقتضى م ٢١٠/  
من ق. ب. ب. عن كل تعيب وهلاك وأضرار تلحق بالبضاعة مسؤوليه  
مصرصة حتى ثبوت العكس اما حدد من جهة أخرى في المادة ٢٠٨/  
من قانون المذكور مرحلة التي تساولها الرحلة البحرى واسي تعبر فيها  
الناقل مسؤولاً وهي العرء الواقعة بين شحن البضاعة على من السفينة  
حتى تفرقها في ميناء المقصد فلا يسرى هذه القرينة الا في حدود هذه  
المرحلة .

ان ثبوت ادعاء الدفول بان العطب اللاحق بالبضاعة قد تم بعد انتهاء  
الرحلة وتبريم البضاعة من السفينة من شأنه أن يحل طرف هذا الدفول  
البحرى من المسؤولية ويقعها على عاتق المقصر بحراسة البضاعة والمحافظة  
عليها بمقتضى أحكام القانون العام .

ويتعين على سوء ما تقدم أن يطبق على الفرة اللاحقة لانتهاء الرحلة

اسحابة أحكام القانون المتعلقة بالمسؤولية التقصيرية التي يشرع  
لتوفرها حصول الضرر ووقوع الخطأ ووجود راضة ضحية بين هذين  
الركنين .

\* \* \*

نقل بحري ١٢٢ ٥٩١ ١٩٦١/٧/٩

### التفريق بين الحسائر البحرية الخاصة والحسائر البحرية المشتركة

ان المعيار في التفريق بين ما هو خاص أو مشترك في الحسائر اسحابة  
يسهل في طبيعة هذه الاصلاحات فاذا كانت من الاصلاحات العادية التي  
تقتضيها سلامة الرحلة فتعتبر اضرارا خاصة بحملها السفينة ، واذا كانت  
من الفقدان الاستثنائية التي لا بد منها لتسير السفينة وانحد حمونها  
امرضه للطف عرف أو مسادا فان هذه استندت لاستثنائية التي يستهدف  
مصلحة البضاعة والسفينة معا تعتبر من الحسائر المشتركة .  
وان تعاقب الارساء التي يضطر الراس لانقاذها في الحالة التي يقتضيها  
احظر البحري مع تعاقب عداة واحور البحارة المدفوعة من جراء حادث  
سثنائي اما مصر من الحسائر البحرية المشتركة بمصرى م ٢٥٩/  
من و ب ب .

\* \* \*

نقل بحري ١١ ١٨ ١٩٦٢/١/٨

١ — مهمة الوسيط بالشحن البحري ومسؤولية عن الاضرار اللاحقة  
بالبضاعة المكلت بارسالها .

٢ — ان النقل البحري يبدأ بعد نقل البضاعة الى ظهر السفينة .

### الوقائع :

ان الجهة المدعى عليها الطاعة تقر باستلام البضاعة بواسطة عمالها  
ومستحدين وتعتري بأنها وقعت تصاريح المسؤولية بوصفها وسيطة  
لشحن وفق للعرف التجاري القاضي بأن يوقع الوسيط والوكيل



بالاصفة للشاحن بصاريح المسؤولية ليحصل على وثائق شحن بصفة  
فنية لتداول ولم يعترض الجهة الضاعة بعد ثبوت هذه الصفة لها على  
تقرير بخبرة المتب اصافة الصاعة المشجوه بعض الاضرار بل استند  
اليه لاثبات حصول التأمين على الصاعة بالرغم من أن الحرة حرب  
نفيابها •

### اجتهاد محكمة التعض :

ان الوسيط بالشحن تحكمه في مثل هذه الحالة القواعد العامة  
المصعة بالنسبة لنقل البنى على اعتبار ان مهمته تناول تنقي الصاعة  
وحفظها في المستودعات ومن ثم نقلها الى ممر الحرة حيث يبدأ معمول  
قانون النقل البحري بمقتضى حكم ٢٠٨ من ق. ب. ب.

وان هذه القواعد تفرر مسؤولية الجهة الضاعة عن هلاك الاشياء  
وتقصصها وتعمسها ما لم تب فيه احوال ناشئة عن القوة القاهرة أو  
عن عيب في المعبود أو خطأ من المرسل ما دام أنه لم يبدأ أي تحفظ عند  
الاستلام وفق ما نصت عليه ٣٥٩ من ق. ب. ب.

وان الجهة الطاعة استتب الصاعة دون تحفظ فان ذلك يعسر حرية  
عن سلامة هذه الصاعة يحق مستثناة من الوسيط بالشحن الذي  
لم يقم البرهان على حفظها •

\* \* \*

نقل بحري ٦٧ ١٢٢ ١٩٦٢/٢/١٩

١ - محل شركة التأمين محل المؤمن الشاحن وتختصر حقها بممارسة  
حقوق المؤمن الذي عوضت عنه •

٢ - النفوع التي للتاقل ان يشرها ضد حامل نسخة مظهرة من وثيقة  
الشحن •

### الوقائع :

ماعدت شركة نقل بحري مع أحد الشاحنين على نقل كميات من

العدس من مساء الالفة الى سد آخر وقد قام الشاحن تأمين البضاعة المشحونة لدى إحدى شركات التأمين وعند وصول البضاعة الى ميناء المقصد نجد ما كشف أن هناك نقصاً في البضاعة نرى ان تعريفنا الأكس وشففها فدفع شركة التأمين تعويضاً للشاحن عن هذا النقص وقامت الدعوى على الشركة الباطلة . وقد بين أن الدليل استحصال على تصريح من الشاحن يقيد أن بعض الأكياس مفقودة وأخرى مرفعة ومخوياتها زادت وإساحرة غير مسؤولة عن نقص المحتويات .

### اجتهاد محكمة النقض :

ان شركة التأمين التي عوصت على المؤمن الشاحن اما حلت محله بمقتضى حكم م ٣٦١ من ق. ب. ب. و. وأصبح حق اشركة محضراً بممارسة حقوق المصور الذي عوصت عليه ورفع دعاويه وأصبح من حق الدافع إثبات بوجه المؤمن جميع المدفوع في كان به أن شيرها بوجه الشاحن المؤمن له .

وان ما ورد في متن المادة ٢٠٢ من القانون المذكور من عدم إمكان لاحتجاج بهذه المدفوع ضد حامل السعة لمطهرة من وثيقة الشاحن مالم يكن وكلاء عن الشاحن هو نص عام يقتضي على الأشخاص الآخرين كالمرسل به أو غيره من المظهر اسهم ولا يفيد النص الوارد في المادة ٣٦١/ المذكورة والذي يقتصر على المؤمن الذي حل محل المؤمن به بحيث يتلقى هذا الحق عنه متمسكاً بجميع امساره ومثلاً بجميع غائته ودا كان من حق الدافع أن شير بوجه وكيل الشاحن جميع المدفوع فمن باب أولى تحويله اثراتها بوجه المؤمن الذي يعتبر بحكم الاستبيل وحلها له .

نقل بحري ١٧ ١٢٨ ١٩٦٢/٢/٢٦

ان اجرة ايام التأخير في تفرغ السفينة الشاحنة تتوجب عند وجود عقد  
اتجار السفينة بالسفرة وليس في حال وجود عقد نقل بحري

### الوفاتع :

ان الدعوى تقوم على التحمل بحاصل بين اسحر المنورد وبين وكيل  
البحرة الشاحنة حول بوحب الاحرة على اسعاعة المشحونة عن لمدة التي  
تأخر فيها تفرغ هذه البضاعة .

### اجتهاد محكمة النقض :

انه بين من كتاب شركة المرفأ ان تفرغ البواخر يتم به على طلب  
وكلائها لا على طلب اصحاب البضاعة .

وان تقاعس وكيل البحرة عن ملاحقة شركة المرفأ بتفريغ البضاعة او  
تقاعس شركة المرفأ عن الفهم بواجبها لا يربط اية مسؤولية على صاحب  
البضاعة الذي لا يقوم أي ارساء به وبين شركة المرفأ بشأن ملاحقة  
عملية التفريغ ومن كان الرسمي الصادر عن الشركة والمسند الى نظام  
الاستثمار .

وان العقد المبرم بين طرفين هو عقد نقل بحري وليس عقد استئجار  
سفينة ولا يطق عليه الاحكام التي تضمنها المادتان ١٨٨ و ١٨٩ بشأن  
اجرة السفينة عن ايام التأخير .

وان خلو قانون التجارة البحرية من نص بشأن اجرة التأخير في تفرغ  
البضاعة المقولة بموجب عقد اسفل البحري يوجب الرجوع الى القواعد  
العمية المنصوص عليها في قانون المدي .

\* \* \*

نقل بحري ٦٥٥ ٤٨٥ ١٩٦٢/١٠/١١

يراجع تقادم

نقل بحري ٢٢٥ ١٦٩ ١٩٦٢/٢/٢٤

مسؤولية الناقل البحري ينشأ من حين شحن البضاعة على السفينة حتى تفريغها في المثل المقصود .

مسؤولية هالك البضاعة بعد ذلك لا تقع على عاتق الناقل البحري الا اذا اثبت صاحب البضاعة خطأ الناقل وفيما الرابطة السببية بين الخطأ والضرر .

ان النقل البحري ينشأ من حين شحن البضاعة على متن السفينة حتى يفرغها في محل المقصود وفق ما نصت عنه م ١٠٨ / من و ب . و ان تلف أو اهلاك بعد ذلك وحال وسع البضاعة على الارضه أو أثناء وجودها في المسودعات لا يقع على عاتق الناقل البحري الا اذا اثبت صاحب البضاعة احدى اى حربه وفناء الرابطة بسببه بين هذا خطأ وبين الضرر بسبب احدى هذه اعمامه مسؤوله بتقصيره .

\* \* \*

نقل ١١٧ ١٦٠ ١٩٦٢/٢/١٨

يراجع مسؤوليه

\* \* \*

نقل بحري ٢٠١ ٢٢٢ ١٩٦٢/٦/١٥

يراجع نظام

١٩٦٣/٥/١٦	٢٨٠	٢٧٤	بيان عامه
		براجع افلاس	
		* * *	
١٩٦١/٦/١٩	٥٠٧	٧٠٨	بيان عامه
		براجع طعي	



## فهرس تسلسل حروف

ال « هـ »

۱ - هائف

۲ - هبة

۳ - هوى جامع .

\* \* \*





۱۹۶۱/۱۲/۲۶

A۹۰

A۲۸

هاتف

یراجع اختصاص

★ ★ ★

هبة ٥١٧ ١٣٣ ١٩٦٠/٢/١٠

يراجع عقارية

\* \* \*

هبة ٢٦ ٢٥١ ١٩٦٠/٢/١٦

يراجع افلاس

\* \* \*

هبة ٣٧ ٤٦١ ١٩٦٠/٥/٣٠

١ - ان استقلال الهبة لجهة البر عن علاقات ماله اخرى يحول دون القول بان للهبة سببا معارض مع النظام العام .  
٢ - لا يجوز الرجوع في الهبة لجهة البر كما انه لا يجوز استرداد ما سبق واسلف منها .  
الوقائع :

طلب المدعي حكم مع معارضة مديرية الاوقاف له بعدم الهبة الصادر به لمسجد الاموى واعتذر هذا العقد صوريا يحصى عقد ايجار وحساب لمبلغ المدفوع كجزء من الهبة من اصل الاحوار التي استعفت او تسحق عليه .

اجتهاد محكمة النقض :

ان هبة لمسجد ثبت بايجاب وقول مسادل على مال مفسول بموجب سند رسمي قابل لتعامل يمثل الحق فيه وان استقلال الهبة لجهة البر عن العلاقات ماله سحمة عن عقد الايجار لمصلحة جهة اخرى يحول دون القول بان للهبة سببا معارض مع النظام العام .  
كما وان الهبة لجهة البر التي توافرت شروطها لا يحوز الرجوع فيها وليس لموهد ان يلى اسلف جزءا منها ان طلب استرداد ما اسلفه .

\* \* \*

هبة ٣٦٧ ٢٧ ١٩٦١/١/١٦

يراجع عقارية

هبة ٥٦٢ ٤٦٧ ١٩٦١/٦/٥

### يراجع عقارية

\* \* \*

هبة ٤٤٨ ٨٩٥ ١٩٦١/١٢/٢٦

- ١ - للمالك الكامل الاهلية حرية التصرف بامواله .
- ٢ - الوصية بملك مضاف لما بعد الموت .

ان القانون لم يحدد من حرية المالك في التصرف بملكه عند توفر شروط الاهلية فيه ان يهب امواله من شيء من الورثة او الاجاب او يؤثر قسم من الورثة على القسم الاخر ولم تقيد المشرع من هذه الحرية الا في حالتها الوصية ومرض الموت .

وان انعقد المطلوب ابطاله والذى فرع المورث بموجبه عن كامل عقاراته لبعض ورثته سواء اكون في حقيقته بيما كما جاء في من العقد و سرعا كما تدعي المتاع فان لا يعسر من قيل الوصية ما دام ان نزع كان محررا ولم يحفظ معه المورث نفسه بأي حق على هذه العقارات ملية حده ان الوصية بملك مضاف لما بعد الموت وتنفي في أثرها مع العقد المنازع عليه .

\* \* \*

هبة ١٢٣ ٢١٢ ١٩٦٢/٦/٧

ان كونه سند عري بالهبة لا يعطي المتبرع له ادنى حق بالمطالبة بتنفيذ الهبة  
الوقائع :

تقوم الدعوى على أن شخصا تبرع بملك من المال لا يسوع التسليح بموجب سند امر امتنع بعد ذلك عن وفائه فأقام الموهوب له الدعوى مطالبا بالتنفيذ .

### اجتهاد محكمة النقض :

ان لتبرع في هذه الدعوى تصرف واقع على مال معمول بدون مقابل  
اد لم يستهدف المبرع من ورائه الاثامه على الصبح ولم يرم الى  
جني منفعة .

وان هذا التصرف هو مباشره سرى سها احكام الهبة في المقول  
على اعتبار انه لم يتم تحت ستار عهد آخر .

وان عقد الهبة في المقول الذي لم يوثق بسند رسمي يقع باطلا ما لم  
يقترن ببعض ولا يثبت فيه ملك المال لموهوب له قبل القبض بل يسمى  
على ملكية الواهب يتصرف فيه بجميع انواع التصرف عملا باحكام امادة  
٤٥٦ من ق.م .

وان مجرد كتابة سند عرق بالهبة لا يعطي لمبرع له ادى حق بالمطالبة  
به اذ ان السند الرسمي ركز من الاركان التي قررها المشرع لوجود  
الهبة ولاها من العقود التي لا تتم بالرأسي وحده بل تتوقف صحتها  
على توفر الاحراءات المتبينة الملمع اليها التي تمكن الواهب من التبصر  
في مقبه تصرف قد يجرده من ماله في حانة اندفاع عارضة لم يسن به  
انعكاس في عقبتها . ولا يبدل من هذا سطر كون عقد هبة موثقا بسند  
بحري محرر للامر لم يكن بداته موضوع الهبة لان هذا السند الذي  
كتب اثباتا لعقد هبة لا يخرج عن كونه اذاه ائتمان يمثل تعهدا بالوفاء  
بالتزام شأ عن علاقة حقوقية سابقة بمرور بأنها الهبة .

وان هذا السند لا يقوم مقام النص المشرع بحسب الواهب عن ماله  
في احوال وهذا فان الجهة الموهوب لها لا تملك المطالبة سنده على اعتبار  
ان اساسه تصرف باطل .

هوى جامع      ٢٤٠      ٤٦٩      ١٩٦٢/١٠/٦  
يراجع التزام



فهرس تسلسل حرف

ال « و »

١ - وديعة

٢ - وصيه

٣ - وقف

٤ - وكالة

\* \* \*





وديعة ١٣٦ ٢٨١ ١٩٦٣/٥/١٨

ان المدعى عليه الذي انكر الوديعة لا تصدق في ادعاء ردها ما لم  
يقدم الدليل على هذا الرد .

\* \* \*

وصية ٦٧ — ١٢٥ ١٩٥٩/٢/١٤

يراجع بينات

\* \* \*

وصية ٤٥ ٢٠٨ ١٩٥٩/٥/٢٦

يراجع اجانب

\* \* \*

وصية ٥١٧ ١٢٢ ١٩٦٠/٢/١٠

يراجع عقارية

\* \* \*

وصية ٣٢٣ ١٣٦ ١٩٦١/٢/١٣

يراجع بيع

\* \* \*

وصي على فار ٤٧٢ ٢٢١ ١٩٦١/٤/٢٤

يراجع فراد

\* \* \*

وصية ٥٦٣ ٢٦٧ ١٩٦١/٦/٥

يراجع عقارية

\* \* \*

وصية : شروطها ٦٤٧ ٧٤٦ ١٩٦١/١١/٦

الشروط الواجب توفرها لاعتبار تصرف ما وصية

ان المشرع اشترط لمراد احكام اوصيه على التصرف الصادر عن المورث الى أحد الورثة توفر شرطين هما احتفاظ امورث بأية طريقة كانت بختيار المي ونحقه في الانتفاع بها مدى الحية على النوحه المصوص عليه في المادة ٨٧٨ من القانون المدني \*

فإذا توفر اشراط الثاني وهو احتفاظ المتصرف بحق الاستدع باعين

مدى الحجة ولم تقم الدليل على توفر شرط الاول المتضمن احتياط المتصرف بخياره العين التي تصرف فيها على اساس ان التسجل باسم أحد بورثة من شأنه ان نقل اليه اختياره الممنونة ويؤمن لهم السيطرة على عين العقار . فمع المورث بحق الانتفاع مدى الحجة لا يتطوي في حدوده على الاحتفاظ بخياره العين ولا يحقق به حجة المطلقة بركها القانوني وبأسالي فانه لا يوجد تصرف هذا المورث لاحد ورثته وصية .

\* \* \*

وصية ٢٤٨ ٨٩٥ ١٩٦١/١٢/٢٦

يراجع حبة

\* \* \*

وصية ١١٠ ١٣١ ١٩٦٢/٢/٢

١ - تعريف الوصية .

٢ - على من ينبغي ان عقد البيع يحفي وصيه ان ثبت ان المورث ظل منفعا بالمبيع مالكا زمام التصرف فيه .

٣ - انشاء احتفاظ المورث بحق الانتفاع بالمال المتصرف فيه بجمال التصرف منجزا ونفي عن العقد صفة الوصية .

**الوقائع :**

ان دعوى الجهة طاعة نفوذ على طلب ابطال تصرف احدى آخره لمورث الى روجه المطعون صده تأسيس على ان هذا التصرف يحفي ورءه وصية منسرة لا تكون صفة الا بعد احارتها من الورثة .

**اجتهاد محكمة القضا :**

ان الوصية بحسب ما عرفه الماده ٢٠٧ من قانون الاحوال الشخصية هي تصرف في سرقة متصرف الى ما بعد الموت وهي على هذا الاساس تعتبر تصرفا غير منجز يحول المتصرف الاحتفاظ بخياره المال الموصى به والانتفاع به أو العدول عنه وانطائه مدى حياته ولا يتقيد الى تصرف منحر الا نافذة .

وان الادعاء بان عقد البيع المزمع مع أحد الورثة يحسم وصية اما يرتب على المسمى ان يشهد ان المورث تارعه من هذا التصرف ظلم منتفعا بالمبيع مالمالك رمام التصرف فيه دون معارضة من الوارث المتصرف اليه حتى وفاته .

وان انتهاء احصاء امورث بحق الائتماع من المال المتصرف فيه يجعل تصرف محررا وهي عن العقد سنة الانهاء المسمى به .

وان وقوع التصرف من امورث محررا على الوجه المذكور يجعله ساراً على ان يثبت له سواء كان هذا التصرف بدل أو بدون بدل على اعتبار ان استبريع المبيع به لا يحد من حق الاسان في التصرف بأمواله كلها أو بعضها لمن شاء من ورثته او من امر حال حياته ولو أدى ذلك الى حرمان الورثة .

\* \* \*

١٩٦٢/٢/٢٨

١٨٠

٦٤

وصية

براجس عقارب

\* \* \*

وقف ٦٤ ١٢٠ ١٩٥٩/٢/١٢

يراجع رسم

\* \* \*

وقف ٥١٠ ٤٧ ١٩٦٠/١/١٢

ليس لقرارات مجالس الاوقاف قوة الاحكام

في تحويل محاسن الاوقاف الى محاسن اخرى على الاوقاف  
الجزيرة بسبب من شأنه ان يعطي قرارات مجالس قوه لاحكام بل  
يكون لمن يصدر منها حق الالغاء الى انهاء الذي يكون له في سبيل  
تعريف الحقيقة والوصول اليها بل يجازي اخره في تكوين قضاة .

\* \* \*

وقف ١٥١ ٤٢٨ ١٩٦٠/٥/٢٢

يراجع تمثيل

\* \* \*

وقف ذري ١٠١٠ ٦٦٨ ١٩٦٠/١٠/١٠

الجهة الخيرة التي حكم لمصلحتها خصم في دعاوى الموقوف التي  
تقيمها المنصر الذي يمثل في دعوى تصفه الاوقاف الذرية .

ان المشرع الذي صدر امره ٧٦ لعام ١٩٤٩ بحل الاوقاف  
امره واتهم المحاكمه انه يحكم احصه للاول لمعه في قضاء  
المستعمل وأوجب احراء تليد نظريه الانسان وحضر حق النفس في  
احكام محكمة انصية بطريق واحد هو طريق الطعن باسمه است  
سهدف من كل ذلك سرعة البت في دعاوى النصفية والمصاة على  
المحذير الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن نظام الاوقاف الذرية .

ون الشارع بعد ان لحظ في مجال تطبيق هذا القانون امكان بحقوق  
الضرر بالمستحقين الذين لا يشنون في دعاوى النصفية بسبب عدم علمهم

بأحراءاتها قد عمد إلى من اقتسبوا ٨٨ لعام ١٩٥١ لافساح امحال أمام هؤلاء المتصرفين الذين لم يكونوا مرفقا في انصفة دائمة اية دعوى شخصية أمام المحاكم النظامية خلال سنة واحدة من تاريخ صيروره بالحكم وهذا ضد الاشخاص الذين حكم لهم بالحق .

د ا ر دة الشارع انصرف في هذا الصدد الى التعويض على كل منصرر سواء آلت حصه الى أحد المسخطين او الى الجهة الخيرية بنسب نصيبه لذريه وان ما نص عليه المرسوم الثاني من امادة اربعة لمقانون من امادة ابدعوى على الاشخاص الذين حكم لهم بحصة لمصرر لا يعبر من هذا النظر ولا يجوز دون اقامة ابدعوى على الجهة الخيرية د آلت بها حصه انصرر من الاوقاف بذريه ، فضلا عن ان الجهة الخيرية لا تخرج عن كونها شخصية دائرية تشملها كلمة الاشخاص الواردة في امادة الاربعة الذكر .

\* \* \*

وقف ذري ٢٢٠ ٧٤٤ ١٩٦٠/١١/٧  
براجع خصومه

\* \* \*

وقف ٢٥٢ ٦٠٧ ١٩٦١/٨/٧  
١ - تعريف الاراضي الموقوفة وفقا صحيحا .

٢ - لا تعد من الاوقاف الصحيحة الاراضي الاميرية التي وقفها السلاطين على جهة من الجهات الخيرية .

ان الاراضي الموقوفة وفقا صحيحا هي التي كانت من الاراضي المسبوكة ثم وقعت وفقا للاحكام الشرعية بصورة نصح معها رغبة هذه الاراضي وخصوى التصرف بها عائدة لجهة الوقف .

وان الاراضي التي اقررت من الاراضي الاميرية ووقفها السلاطين على جهة من الجهات الخيرية لا تعد من الاوقاف الصحيحة بل يقدو وقفها

من قبل تخصيص ممتلكاتها الأميرية كالأعشار والرسوم ، على إصدار  
أن رقبها تنفي بيت الدار ولا يمكن سلبها بجهة الوقف على وجه  
التأييد .

و هذا نوع من عقارات الموقوفه يسمى خاصه لجميع الاحكام  
التي تجري على الاراضي الأميرية الصرفة ولا يفرق عنها الا في الموضع  
الأميرية كالعشر وغيره التي تعود بجهة وقف يسمى مرجع الى بيت المال  
في الاراضي الأميرية الصرفة .

ان هذه العلاقة لمدينة التي يحضر أثرها بين اوقف وانحرية ليس  
من شأنها ان تمنح حقوق التصرف في شيء بل تضمن طبقا للاحكام  
التي نظمتها المراسم رقم ١٦٧ تاريخ ٢٠/٣/١٩٢٦ .

\* \* \*

وقف ٨٤ ٢٠٦ ١٩٦٢/٤/٢٠

براجع حصونه

\* \* \*

وقف ذري ٧٤ ٤٩٣ ١٩٦٢/١٠/١٥

١ - اوقاف ذرية حلها .

٢ - هذه المطالبة بالتعويض .

٣ - بحق لمن لم يكن طرفا في دعوى النصفية المطالبة بالتعويض .

ان المشرع لدى إصدار المرسوم التشريعي رقم ٧٦ عام ١٩٤٩ يحل  
الاقواف بمرته واعام محاكم العمل على سرعة البت في دعاوى التصفية  
والقضاء على المحدير لاقتصاده الناحية عن نظام الاوقاف الذرية . اما  
لحظ في محال تطبيق هذا القانون امكن لحق الضرر بالمستحقين الذين  
هم يكونوا طرفا في دعوى انصفية بسبب عدم عملهم باجراءاتها فاستقر  
القانون رقم ٨٨ عام ١٩٥١ لافساح المجال أمام هؤلاء المتضررين لاقامة

دعوى شخصية خلال سنة واحدة من تاريخ صيرورة الحكم نافذا للحصول على تعويض ممن حكم لهم بالحق .

وان الحق باقامة الدعوى في مثل هذه الحالة يبقى قاصرا على الاشخاص الذين لم يكونوا طرفا في دعوى التصفية .

وان مجرد ثبوت تمثيل هؤلاء في دعوى التصفية يحول دون سماع دعواهم بالتعويض ولو ظهرت لديهم وثائق جديدة تثبت اتصالهم بالواقف اد كان عليهم ان يبرزوها أمام محكمة التصفية وعليهم تقع تبعة التقصير بإبرارها .



وكالة ١٠٠١ ٤٧١ ١٩٥٩/١٠/١٤

يراجع معونة قضائية

\* \* \*

وكالة ٩٥٠ ٦٢٦ ١٩٥٩/١٢/١٠

يراجع خصومة

\* \* \*

وكالة ١٤١ ٤٥٦ ١٩٦٠/٥/٢٥

ان عدم استحضال محام على ادن من القابة بالوكالة ضد رميل  
آحر ليس من شأنه اقبال تلك الوكالة وكل ما يرتب عن محامه المدة  
٣٨ من المرسوم التشريعي رقم ٥٦ تاريخ ١٣/٨/١٩٥٢ ان يكون هذا  
العمل محل مؤاحدة للمحامي الموكل ملكيا اذا تومرت عناصر المحاكمة .

\* \* \*

وكالة ٢٦٧ ٤٧ ١٩٦١/١/١٦

يراجع عقارية

\* \* \*

وكالة ٢٧٧ ٤٦٢ ١٩٦٢/١٠/٢

يراجع ظمن

\* \* \*

وكالة ٦٥ ٤٧٧ ١٩٦٢/١٠/٨

يراجع بيع

\* \* \*

وكالة ١٦٨ ١٢٦ ١٩٦٢/٢/٢

يراجع عمل

وكالة ٣٠٥ ١٥٤ ١٩٦٢/٢/١٤

- ١ - الوكالة الخاصة بخول الوكيل القيام بالاعمال المحددة فيها مع توافرها الضرورية .
- ٢ - ان التوكيل بالبيع مع تفويض الوكيل بالاقرار بالقبض يستتبع اعطاء الحق بقبض الثمن .
- ٣ - ايعاء المدين الدين بحسن نية الى الوكيل بالاسناد الى وكالة نائبه سند رسمي واثره .

### الوقائع :

ان بطاعن بوضعه وكلاء عام لسيارات فورد قد فوض لمطعون صده بأن يقوم ببيع كافة مبيعات شركة فورد شمس معجل أو مؤجل مع الاقرار بقبض وسور العدل بين طرفي خصومة حول تفسير سلطة الوكيل بمقتضى هذا النص .

### اجتهاد محكمة النقض .

ان الوكالة الخاصة بخول الوكيل مباشرة الامور المحددة فيها وما تضمنه هذه الامور من توافر ضرورية وقد نصبت كل امر بمقتضى نص المادة ٩٦٨ من القانون المدني .

وان التوكيل باسم شمس معجل أو مؤجل وتفويض الوكيل بالاقرار بالقبض يستتبع بالضرورة اعطاء الحق بقبض الثمن ما دام ان الاقرار احراز نال في ارم من لفعل انقض .

وان تصريح للوكيل بالاقرار بقبض شمس المعجل يجعل اقرار الوكيل بقبضه ملزماً للموكل .

وان ايعاء المدين الحسن النية للوكيل بالاسناد الى هذه الوكالة اثبات سند رسمي لم يحرر سحبه من الوكيل ولا اعلان الوكيل بانقضاء وكالة الوكيل انما يعتبر اداء مبرراً لخدمة تجاه الموكل وان تصرفات الوكيل الحاصلة منه ولو بعد عزله تكون في هذه الحالة حجة

على الموكل الذي لم يعم الدليل على علم المدين بعمل الوكيل المأمور  
بالقبض .

\* \* \*

وكالة ١٦٦ ٢٠٧ ١٩٦٢/٥/٢٠

الوكيل وحروجه عن حدود وكالة وحق الموكل بإقامة الدعوى  
على الوكيل وحده

ان خروج الوكيل عن حدود وكالته بصورة تلحق الضرر بموكله  
بحاله مؤولا عن الضرر الذي أصاب هذا الأخير بمقتضى حكم المادة  
٦٦٩ من القانون المدني ما لم يشأ انه اضطر هذا بخروج أو أن الظروف  
التي أحاطت به تطلب معها الظن ان الموكل ما كان ليعترض في هذا  
التصرف .

كما وان مجرد ادعاء الموكل بتوافر الوكيل أو حروجه عن حدود  
الوكالة بخونه اذمه بدعوى مباشرة على وكيله بمعمل عن امر المدين  
تم اتفاده معه ويحق الوكيل صراحة للحصومة في هذا الرابع .

\* \* \*



فهرس تسلسل حرف  
الـ « ي »

مبین



۱۹۶۰/۶/۲۹	۵۲۲	۱۰۷۳	یمین
		یراجع بینات	
		* * *	
۱۹۶۱/۱/۹	۲۲	۲۸۴	یمین
		یراجع بینات	
		* * *	
۱۹۶۱/۱/۱۳	۷۳	۱۱۴	یمین
		یراجع بینات	
		* * *	
۱۹۶۱/۱/۲۴	۸۱	۵۴۱	یمین
		یراجع بینات	
		* * *	
۱۹۶۲/۹/۱۰	۴۴۲	۲۲۱	یمین
		یراجع بینات	
		* * *	
۱۹۶۲/۱۰/۲۵	۵۲۳	۲۰۲	یمین
		یراجع بینات	
		* * *	
۱۹۶۳/۱/۲۹	۵۹	۲۱۴	یمین
		یراجع بینات	











